



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي

- دراسة ميدانية للمهنيين بولايات الشرق الجزائري -

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه المسار الثالث في علوم التسيير
تخصص: تدقيق محاسبي

إشراف الأستاذ الدكتور
عمر شريف

إعداد الطالبة
بن زروق زكية

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ علي رحال
مقررا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ عمر الشريف
عضوا	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر أ-	أ/ مسامح مختار
عضوا	جامعة باتنة 1	أستاذة محاضرة أ-	د/ عشي صليحة
عضوا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ بلعجوز حسين
عضوا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر أ-	د/ عوادي مصطفى

السنة الجامعية: 2016-2017



الإهداء

أهدي ثمرة هذا النجاح إلى من كللها الله بالوقار إلى من علماني العطاء دون انتظار إلى من
تطلعوا إلى نجاحي بنظرات الأمل:

والدتي الحبيبة

الوجه الطافح ينبوع المحبة والحنان
ومنبع إصراري وسر نجاحي
رمز الحب وبلسم الشفاء
أطال الله عمرهما

والدي العزيز

الذي جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب
الذي كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة
الذي حصد الأشواك على دربي ليمهد لي طريق العلم

إخوتي وأخواتي

القلوب الطاهرة الرقيقة، والنفوس البريئة، ورياحين حياتي

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكاتهم إلى شعلة الذكاء والنور إلى الأوجه المفعمة بالبراءة

ولمحببتكم إزدهرت أيامي وتفتحت بكم براعم الغد

بناتي

فطيمة الزهرة، زينب

أبنائي

محمد الأمين، عبد المؤمن

إلى جميع العائلة دون استثناء

إلى جميع زملائي وزميلاتي

إلى كل من يعرفه قلبي ولم يذكره قلمي

أهدي عملي هذا إلى كل هؤلاء وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

"اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعملنا"

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أعانني على إنجاز هذه الدراسة، والصلاة والسلام على النبي الأمين، والله الشكر من قبل ومن بعد.

يسعدني في هذا المقام، وبعد التوصل إلى هذا الإنجاز أن أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم التقدير لكل من أسهم في إنجاز هذا البحث وإخراجه إلى حيز الوجود.

وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور عمر شريف الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة، حيث لم يتوان عن تقديم النصح والإرشاد لي، الذي كان له الأثر الكبير في أن يخرج هذا البحث بهذه الصورة، فله مني جزيل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور لعماري أحمد والدكتور خدومة الوردي على ما قدماه لي من عون ومساعدة لإنجاز هذا البحث.

والشكر موصول أيضا للأساتذة الذين قاموا بتحكيم استمارة الاستبيان وتقديم ملاحظاتهم القيمة، وإلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قراءة أطروحتي المتواضعة وقبولهم مناقشتها وتحملهم عناء تقييمها وإبرازها بالشكل العلمي المناسب.

وأخيرا أسجل شكري إلى كل من مد لي يد العون خلال إنجاز هذه الأطروحة بالمعلومات والمراجع والنصح والتشجيع وحتى بكلمة طيبة.

الباحثة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الفهرس	
الصفحة	قائمة المحتويات
I	الإهداء
II	شكر وتقدير
III-VI	فهرس المحتويات
VII	فهرس الأشكال
VIII-IX	فهرس الجداول
IX	فهرس الملاحق
XI	ملخص باللغة العربية
XI	ملخص باللغة الانجليزية
01	مقدمة
14	الفصل الأول: الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال
15	المبحث الأول: الإطار النظري للمخاطر
15	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر
17	المطلب الثاني: مفهوم مخاطر التدقيق
19	المطلب الثالث: مكونات مخاطر التدقيق
26	المبحث الثاني: نموذج مخاطر التدقيق والمعاينة الإحصائية لقياسها
26	المطلب الأول: نموذج مخاطر التدقيق
27	المطلب الثاني: العلاقة بين مخاطر التدقيق
28	المطلب الثالث: المعاينة الإحصائية كمدخل لقياس مخاطر التدقيق
32	المبحث الثالث: طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال
32	المطلب الأول: مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال
36	المطلب الثاني: أسباب الانتقال من الطريقة التقليدية إلى طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال

38	المطلب الثالث: أهمية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال
39	خلاصة الفصل الأول
41	الفصل الثاني: مركّزات التدقيق القائم على مخاطر الأعمال
42	المبحث الأول: مخاطر العمليات التشغيلية
42	المطلب الأول: مفهوم التدقيق التشغيلي ومخاطره
50	المطلب الثاني: أساليب قياس المخاطر التشغيلية
54	المطلب الثالث: تقييم المخاطر التشغيلية وتحليلها
59	المبحث الثاني: مخاطر نظم المعلومات
59	المطلب الأول: النظام: مفهومه، مكوناته وبيئته
71	المطلب الثاني: نظم المعلومات: مفهومها، مكوناتها ومقاييس كفاءتها
76	المطلب الثالث: مخاطر أمن نظم المعلومات ووسائل حمايتها
88	المبحث الثالث: مخاطر البيئة الخارجية
88	المطلب الأول: البيئة الخارجية للمنشأة
95	المطلب الثاني: المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية للمنشأة
103	المطلب الثالث: استراتيجية المنشأة وكيفية صياغتها وشروط تدقيقها
109	خلاصة الفصل الثاني
111	الفصل الثالث: مهنة التدقيق الخارجي
112	المبحث الأول: مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر
112	المطلب الأول: شروط ممارسة مهنة التدقيق الخارجي
116	المطلب الثاني: خصائص مهنة التدقيق الخارجي
120	المطلب الثالث: الهيئات المنظمة لمهنة المدقق الخارجي في الجزائر ومهامها
124	المبحث الثاني: تقارير المدقق الخارجي
124	المطلب الأول: تقارير المدقق الخارجي: أنواعها وأهميتها
139	المطلب الثاني: خصائص تقارير المدقق الخارجي
142	المطلب الثالث: معايير إعداد تقارير المدقق الخارجي
146	المبحث الثالث: مسؤوليات المدقق الخارجي
146	المطلب الأول: المسؤولية التأديبية

147	المطلب الثاني: المسؤولية المدنية
148	المطلب الثالث: المسؤولية الجزائية
150	خلاصة الفصل الثالث
152	الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لإمكانية دعم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال لمصادقية تقارير المدقق الخارجي
152	المبحث الأول: منهجية الدراسة ووصف العينة
152	المطلب الأول: مجتمع وعينة البحث والأساليب الإحصائية المستخدمة
153	المطلب الثاني: الإختبارات الخاصة بأداة البحث وقياسها
156	المطلب الثالث: وصف خصائص أفراد عينة البحث
158	المبحث الثاني: التحليل الوصفي لآراء أفراد عينة البحث
158	المطلب الأول: التحليل الوصفي لآراء أفراد عينة البحث حول المخاطر التشغيلية
164	المطلب الثاني: التحليل الوصفي لآراء العينة حول تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات
174	المطلب الثالث: التحليل الوصفي لآراء العينة حول مخاطر البيئة الخارجية
180	المطلب الرابع: التحليل الوصفي لآراء العينة حول مصادقية تقارير المدقق الخارجي.
186	المبحث الثالث: التحليل الوصفي لآراء أفراد العينة حول الأهمية النسبية لمحاور البحث ونتائج اختبار فرضياتها
186	المطلب الأول: التحليل الوصفي لآراء العينة حول الأهمية النسبية لمحاور البحث
187	المطلب الثاني: نتائج اختبار T و F للفرضيات
193	المطلب الثالث: استنتاجات الدراسة والاقتراحات
195	خلاصة الفصل الرابع
197	خاتمة
200	قائمة المراجع
217	الملاحق

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال	35
02-02	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	47
03-02	مفهوم التدقيق الداخلي وفقا للمفهوم الحديث التدقيق التشغيلي	48
04-02	تقييم مخاطر العمليات التشغيلية وفقا لنموذج من أعلى إلى أسفل	56
05-02	تقييم مخاطر العمليات وفقا لنموذج من أسفل إلى أعلى	57
06-02	بيئة المنشأة وأهم الأنظمة الداخلية والخارجية	66
07-02	مكونات أمن نظام المعلومات	78
08-02	عوامل البيئة المحيطة بالمنشأة، (الخاصة، والعامة)	93
09-03	التقرير النظيف النموذجي وفقا للمعيار الدولي رقم 700	130
10-03	تقرير الامتناع عن إبداء الرأي	133
11-03	أثر الأخطاء أو التقصير وأهميتها النسبية على نوع الرأي الذي يصدره المدقق	134

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	نموذج لتقدير المخاطر الملازمة	22
02-01	نموذج لتقدير مخاطر الرقابة	24
03-02	تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل وحسب الخدمات المقدمة	53
04-03	مراحل تطور مهنة التدقيق الخارجي وفقا للقانون الجزائري	113
05-04	معيار تصنيف إجابات أفراد عينة البحث	154
06-04	معاملات الثبات لمتغيرات البحث	155
07-04	الخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث	157
08-04	نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (خبراء المحاسبة) حول تطبيق التدقيق في المخاطر الناتجة عن العمليات التشغيلية.	159
09-04	نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (محافظي الحسابات) حول تطبيق التدقيق في المخاطر الناتجة عن العمليات التشغيلية	160
10-04	تائج التحليل الوصفي لآراء العينة جميعها كوحدة واحدة (المهنيين) حول تطبيق التدقيق في المخاطر الناتجة عن العمليات التشغيلية.	163
11-04	نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (خبراء المحاسبة) حول تطبيق التدقيق في مخاطر أمن نظم المعلومات	165
12-04	نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (محافظي الحسابات) حول تطبيق التدقيق في مخاطر أمن نظم المعلومات	168
13-04	نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة كوحدة واحدة (خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات) حول تطبيق التدقيق في مخاطر أمن نظم المعلومات	172
14-04	نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (خبراء المحاسبة) حول تطبيق التدقيق في المخاطر الناشئة عن البيئة الخارجية للمنشأة	175
15-04	نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (محافظي الحسابات) حول تطبيق التدقيق المخاطر الناشئة عن البيئة الخارجية للمنشأة	177
16-04	نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة كوحدة واحدة (خبراء محاسبة، محافظي الحسابات) حول تطبيق التدقيق في المخاطر الناشئة عن البيئة الخارجية للمنشأة	179

181	نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (خبراء محاسبة) حول مصداقية تقارير المدقق الخارجي	17-04
183	نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (محافظي الحسابات) حول مصداقية تقارير المدقق الخارجي	18-04
185	نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة كوحدة واحدة (خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات) حول تقارير المدقق الخارجي	19-04
187	نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة كوحدة واحدة (خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات) حول الأهمية النسبية للمحاور الأربعة من وجهة نظر المهنيين التي يقوم عليها مصداقية تقارير المدقق الخارجي	20-04
188	نتائج الاختبار T لعينة واحدة للفرق بين تقديرات عينة المحور الأول: دعم تطبيق التدقيق الناتج عن العمليات التشغيلية في مصداقية تقارير المدقق الخارجي.	21-04
189	نتائج الاختبار T لعينة واحدة للفرق بين تقديرات عينة المحور الثاني: دعم تطبيق التدقيق في مخاطر أمن نظام المعلومات مصداقية تقارير المدقق الخارجي	22-04
190	نتائج اختبار T لدعم تطبيق التدقيق في المخاطر الناشئة عن البيئة الخارجية مصداقية تقارير المدقق الخارجي	23-04
192	نتائج اختبار F لأثر المتغيرات الشخصية على الآراء دور حول التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي	24-04

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج استمارة الاستبيان	217

ملخص البحث

ملخص

هدفت الدراسة أساساً إلى التعريف بمفهوم التدقيق المبني على المخاطر ودوره الرئيسي في ضمان مصداقية تقارير المهنيين الخارجيين وذلك من وجهة نظر المتخصصين في المحاسبة والتدقيق. لتحقيق أهداف البحث وتحقيق إجابات واضحة حول الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على دراسة ميدانية من خلال فحص عينة تتكون من 230 مفردة معنية. وكشفت الدراسة عن عدة نتائج من أهمها ما يلي:

- تطبيق التدقيق التشغيلي له مخاطر كبيرة وإن المقاربة المبنية على نظرية التدقيق المبني على المخاطر من شأنها ضمان حسن سير العمليات التشغيلية مما يعطي مصداقية التقارير الخارجية،
- هذا النوع من التدقيق يضمن أيضاً موثوقية أمن نظم المعلومات، ويقلل من جميع الاخطار التي تؤثر على مصداقية التقارير الخارجية،
- تطبيق هذه المقاربة لها اثر كبير على عوامل البيئة الخارجية للمنشأة وذلك يضمن أيضاً مصداقية التقارير الخارجية،

أخيراً تقدم الدراسة عدداً من التوصيات لغرض تدخل الهيئات والمنظمات المسؤولة عن التدقيق والمحاسبة وتقوم بإعداد ونشر المعايير المؤيدة لتطبيق هذا النهج،

Abstract

The study aimed to give the right definition of the concept of **(risk-based audit)** and the main role in ensuring the credibility of the reports of external professionals, from the viewpoint of specialists in accounting and auditing.

To achieve the research objectives and the achievement of clear answers of the main question, we relied on a case field study of a sample consisting of 330 professionals of the area of auditing.

Several conclusions are revealed from the study, some of them are:

- Operational audit application is of great risk and that the approach based on risk-based audit will ensure the smooth running of operations, which gives credence to the theory of External auditor reports,
- This type of audit also ensures the reliability of the information Systems Security, and reduces all the risks that affect the credibility of External auditor reports,
- Applying this approach, has a significant impact on the external environment factors checked, and also it ensures the credibility of external reporting External auditor reports.

Finally, the study offers a number of recommendations for the purpose of the external Property intervention which is responsible for audit and accounting Bodies and organizations, this will help them to prepare and publish standards for the application of this approach.



مقدمة

حتى بداية القرن التاسع عشر لم تكن مهنة التدقيق أساسية للقائمين بها ولم تكن موردًا أو عملاً أساسيًا لهم حيث كانت وظيفة المدقق هي فحص إدارة المنشأة الاقتصادية والهدف من ذلك هو اكتشاف حالات التلاعب والأخطاء وتجنب حالات الإخلال من قبل مدراء تلك المنشآت وكذلك حالات التلاعب من قبل العاملين.

في بداية العشرينيات من القرن الماضي بدأت المنشآت في زيادة نشاطها وتوسيع أعمالها مما يستدعي زيادة رأسمالها عن طريق الاقتراض وبيع الأسهم والسندات إلى الجمهور، ما نتج عنه اتساع مهام المدقق من جهة، وتعدد الأطراف من مستخدمي تقاريره من جهة أخرى، مما جعل هؤلاء جميعهم يحتاجون إلى هذا العمل بدرجة موازية لحاجة المنشأة المتعاقدة مع المدقق و قد تكون بدرجة اكبر وذلك لأغراض اتخاذ القرار الاقتصادي. مما جعل هذه الأطراف تطالب مدققي الحسابات بالالتزام وبذل الاهتمام والعناية المهنية بشكل أكبر، وفي نفس الوقت كان المدقق لا يعطي شهادة مطلقة حول تلك القوائم، وخصوصا بعد التوسع في الأعمال وظهور المشاريع الضخمة والعملاقة والتي أدت إلى التحول من التدقيق التفصيلي إلى التدقيق الاختباري، ومن ثم أصبح المدقق ملزما أمام هذه الأطراف بما قام به من مهام تدقيقية موضحة في تقريره الصادر، أين يكون مسؤولا عن كل ما ورد فيه اتجاه هذه الأطراف.

من ثم برز دور المدقق الخارجي في كيفية إعداد تقاريره شكلا ومضمونا، كأمر ضروري وغاية مطلوبة من أجل التأكد من شمول تلك التقارير لمعلومات كافية ومناسبة تحول دون تضليل المستخدمين لها من فئات المجتمع المعنية.

على الرغم من أن الغرض الرئيسي من تقرير المدقق الخارجي هو إبداء الرأي الفني المحايد والمستقل حول مدى عدالة ووضوح تلك التقارير المعدة وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المعتمدة والمدققة وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة، إلا أن لمدقق الحسابات دوراً جوهرياً يتركز حول توفير الثقة وإمكانية اعتمادها في اتخاذ القرارات الاقتصادية من الأطراف المستخدمة لها وتخفيض حالة عدم التأكد عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل.

نظرا للتغيرات الواضحة والملموسة التي ظهرت على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي مست جميع المجالات بما فيها التطور الكبير الذي حصل في علم المحاسبة خلال النصف الأخير من القرن الماضي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعقد البيئة الخارجية والأزمات المالية المتكررة

والتي نتج عنها العديد من المتابعات القضائية ضد شركات التدقيق الكبرى والتي كانت تتمتع بشهرة عالمية، أصبح مثل هذه التقارير لا تتماشى ومتطلبات مستخدميها، وذلك من خلال فقدانها لفاعليتها وأصبح لها انعكاساتها السلبية على عملية اتخاذ القرارات.

من هنا برزت قضية عدم رضا مستخدمي القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي ويبرر صحتها ونزاهتها مدقق الحسابات أين شغلت حيزاً واسعاً في الفكر المحاسبي واكتسبت اهتماماً واسع النطاق من الجهات المعنية والمنظمات المهنية والمجاميع العلمية ذات العلاقة كون أن محتويات تقارير مدققي الحسابات قد فقدت فاعليتها ومصادقيتها وأصبحت محل جدل حاد ويشوبها الشك.

وفقاً لما سبق أصبح من الضروري التوجه نحو ابتكار طريقة جديدة للتدقيق تكون أكثر كفاءة وفاعلية وذلك من خلال استخدام مرتكزات جديدة للتدقيق تقوم على أساس تقدير أوسع للمخاطر وفهم أعمق لبيئة الجهة الخاضعة للتدقيق قد تساعد على إضفاء المصادقية على تقارير المدقق الخارجي، وهذه الطريقة تتمثل في التدقيق القائم على مخاطر الأعمال الذي هو محور بحثنا.

1- طرح الإشكالية:

انطلاقاً مما تقدم تتحدد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

- هل يؤدي تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال دور في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي من وجهة نظر المهنيين؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الأول: هل يدعم التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية يدعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي من وجهة نظر المهنيين؟

السؤال الثاني: هل يدعم التدقيق في مخاطر نظم المعلومات يدعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي من وجهة نظر المهنيين؟

السؤال الثالث: هل يدعم التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية يدعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي من وجهة نظر المهنيين؟

2- أهمية البحث:

تستمد هذا البحث أهميتها من الحاجة إلى توافر أساس يمكن الاستناد إليه في تقديم حلول مستقبلية ملائمة تكفل توافر مصادر وبيانات فاعلة لمتخذي القرارات، والتي من أهمها تقارير التدقيق.

وبسبب تغير وتعدد بيئة الأعمال، وعدم مسايرة مهنة التدقيق لها، كان لهذه التقارير الأثر السلبي على مصداقيتها، مما زاد من خطورة توسع فجوة التوقعات باعتبارها نسق من الفجوات التي تواجه المهنة، والتي لها أسباب عديدة، ولها آثار على كثير من الجهات والمستفيدين من خدمات التدقيق. وتأسيساً على ما سبق تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز لأهمية الدور الذي يمكن للتدقيق القائم على مخاطر الأعمال من تحقيق مصداقية تقارير المدقق ومن ثم العمل على رأب الصدع الحاصل بين جمهور مستخدمي التقارير وبين منتجيها حتى تعاد لها المصداقية، مما يعزز أسواق رأس المال والعودة بالنفع على اقتصاديات الدول. وهناك عدة اعتبارات تبرز أهمية هذه الدراسة أهمها:

- أنها تمثل إضافة علمية متخصصة في مجال مبتكرات طرق التدقيق ومدى دعمها لمصداقية تقارير المدقق الخارجي، للمساهمة على رأب الصدع الحاصل بين جمهور مستخدمي التقارير وبين منتجيها،
- أنها تمثل قاعدة لطريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال ومدى دعمها لمصداقية تقارير المدقق الخارجي.

3- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- محاولة تصور الأبعاد المستقبلية لتطوير هذه المبتكرات، والتي من شأنها مسايرة التغيرات لبيئة الأعمال بما يسمح بالاستجابة المتزايدة للأطراف المستفيدة منها،
- الوصول إلى نتائج ذات دلالات يمكن من خلالها تقديم توصيات تحقق الغرض والهدف من إجراء هذا البحث،
- الخروج بإطار علمي يعمل على تحسين مخرجات المدقق الخارجي ومن ثم ترشيد القرارات.

4- فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على عدد من الفرضيات تمت صياغتها في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، وتتص الفرضية الرئيسية على ما يأتي:

الفرضية الرئيسية:

H01: لا يدعم تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال مصداقية تقارير المدقق الخارجي من وجهة نظر المهنيين.

وتتبع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

الفرضية الفرعية الأولى:

H01₁: لا يدعم تطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية مصداقية تقارير المدقق الخارجي من وجهة نظر المهنيين،

الفرضية الفرعية الثانية:

H01₂ لا يدعم تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات مصداقية تقارير المدقق الخارجي من وجهة نظر المهنيين،

الفرضية الفرعية الثالثة:

H01₃: لا يدعم تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية مصداقية تقارير المدقق الخارجي من وجهة نظر المهنيين،

الفرضية الفرعية الرابعة:

H01₄: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى مستوى الثقة فيما بين آراء خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بشأن مصداقية تقارير المدقق الخارجي.

5- حدود البحث: تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

5-1 عينة البحث:

تستدعي متطلبات البحث أن نتعرف على عينة البحث لأنها تمثل الخطوة الأولى والأساس الذي يستند إليه البحث وحسب طبيعة المشكلة والهدف منها وبغرض اختبار الفرضيات فإن العينة تشمل: المهنيين من خبراء محاسبة ومحافظي الحسابات بولايات الشرق الجزائري.

- الحدود البشرية: خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات

- الحدود المكانية: ولايات الشرق الجزائري

- الحدود الزمانية: السداسي الأخير من سنة 2015 والسداسي الأول لسنة 2016

- الحدود العلمية: اعتماد الباحثة على طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA)

6- الدراسات السابقة:

6-1- الدراسات العربية:

هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي اهتمت بمواضيع التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في أدبيات البحث العلمي للتدقيق المحاسبي، سنأتي الآن على تقديم عرض موجز للبعض من هذه الدراسات التي أمكن للباحثة الإطلاع عليها. ذلك بالتركيز على الدراسات التي تناولت مجالات ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة.

- دراسة توفيق محمد محمد 1994¹:

قامت الدراسة ببحث تأثيرات مخرجات عملية التدقيق على قرارات المستخدمين للقوائم المالية.

ومن خلال قائمة استقصاء تم تصميمها وتوزيعها على عدد من مستخدمي القوائم المالية اقتصر على المقرضين والمستثمرين الذين مثلوا عينة البحث، وهدفت الدراسة من ذلك التعرف على مدى أهمية تقارير التدقيق لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق في مصر، وما إذا كان هناك قصور في تقارير التدقيق من أجل العمل على علاجها:

¹ توفيق ، محمد محمد، التأثيرات الإشارية لمخرجات المراجعة على مستخدمي القوائم المالية - دراسة تجريبية، المجلة العلمية، للاقتصاد والتجارة - كلية

التجارة - جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، العدد الأول - 1994

ومن خلال هذه الدراسة الاستقصائية توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

- أن تقارير التدقيق وإن كانت تصدر مرافقة للقوائم المالية إلا أن ما يرد بها من معلومات يكون مختلفاً عما يرد في القوائم المالية.

- إن ما يرد في تقارير التدقيق من معلومات له تأثيرات سلبية على مستخدمي أرقام وبيانات القوائم المالية من المقرضين والمستخدمين (عينة البحث). حيث يوفر تقرير التدقيق لمستخدمي القوائم المالية نوعاً من الثقة في ما يرد في هذه القوائم من بيانات، ويشعر المستخدمون بهذه الثقة والطمأنينة في القوائم المالية سواء صدر مرافقاً لها كشوف تحليلية لأرقامها أم صدرت بدون هذه الكشوف، فالمهم عند المستخدمين تقارير التدقيق.

- مهما اختلف الرأي الذي يتضمنه تقرير التدقيق فإن التأثير الإشاري لما تحتويه تقارير التدقيق على قرارات مستخدمي القوائم المالية لن يتأثر بهذا الاختلاف.

ويؤخذ على الدراسة اقتصارها على دراسة استقصائية دون قياس آثار مخرجات تقارير التدقيق على مستخدمي القوائم المالية، كما يلاحظ صغر عينة البحث حيث اعتمدت على المقرضين والمستثمرين ولم تمتد إلى آخرين ممن يهتمون بتقارير التدقيق وما تحتويه من معلومات تساعد على اتخاذ قراراتهم.

- دراسة عبد الصمد نجم الجعفري، إياد رشيد القرشي 2006¹:

لقد اختلفت الآراء حول طبيعة ودور مدقق الحسابات في تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية حيث يمكن القول بأن هناك اتجاهًا قويًا ومتزايدًا ينتقد أداء ونتائج عمل مدقق الحسابات بسبب عدم وضوح وغموض في أذهان الجهات المستفيدة عن هذا الدور وقد نجم عن ذلك فجوة بين ما يتوقع هؤلاء المستفيدون من المهام التي يقوم بها وبين ما يتوقعه مدقق الحسابات في المجتمع المالي أن يفهم لما يقوم به.

أن قضية عدم رضا مستخدمي القوائم المالية شغلت حيزًا واسعًا في الفكر المحاسبي واكتسبت اهتمامًا واسع النطاق من الجهات والاتحادات المهنية والمجاميع العلمية ذات العلاقة كون أن محتويات تقرير مدقق الحسابات قد فقدت فاعليتها وأصبح لها انعكاساتها السلبية على عملية اتخاذ القرارات.

وخلصت الدراسة إلى وجود اختياريين لدى المهنة لمعالجة فجوة التوقعات:

¹ - وسن عبد الصمد نجم الجعفري، إياد رشيد القرشي، دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، المعهد العربي

للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، 2006 : متاح على الموقع فيفري 2014 : <http://www.d-raqaba-m.iq/pdf/menues.pdf>

- محاولة تعليم المجتمع مضمون وأهداف عملية التدقيق.
- تغيير طبيعة ووظيفة التدقيق للوفاء بتوقعات مستخدمي التقارير المالية.

5-2- الدراسات الأجنبية:

- دراسة Lemon et al 2000¹:

بينت هذه الدراسة منهجيات التدقيق التي تطبق في شركات التدقيق المحاسبي الكبرى في ثلاثة دول متقدمة في مجال تدقيق الحسابات وهي (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة) وقد هدفت إلى: توثيق تلك التغيرات والتطورات التي شهدتها أساليب التدقيق في شركات المحاسبة الرئيسية خلال السنوات الأخيرة، ووضع أسس تدقيق يمكن الانطلاق منها بحيث تنعكس فيها الأساليب الجديدة التي تؤكد على تحليل مخاطر الأعمال، والتعرف على الدوافع والضغوط ذات الأثر في الدفع باتجاه التغيير في أساليب التدقيق، وتقديم معلومات تتعلق بتأثير التغيرات في أسلوب التدقيق على طبيعة الإجراءات المستخدمة في مهمات التدقيق

وتحديد مدى تلك الإجراءات، والنظر في التأثيرات المحتملة للتغيرات الحاصلة في أساليب التدقيق التي تستخدمها الشركات الداخلة في العينة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط في الأساليب المستخدمة في البلدان الثلاثة قيد الدراسة، سواء من حيث تصميم أسلوب التدقيق وأسلوب التدقيق نفسه، ووجدت هذه الدراسة أن الشركات في الدول الثلاث تتوافق في الأغراض العامة حين تحاول استخدام مبادئ التجديد التي شهدتها أساليب التدقيق في السنوات القليلة الماضية، وبالتحديد فيما يتعلق بمخاطر الأعمال، وتم النظر إلى الدراسات في الدول الثلاث في إطار واحد، وقدم التقرير بناءً على ذلك بالإضافة إلى النتائج العامة التي تشترك فيها الدول الثلاث، تقارير خاصة بكل دولة، دون الخوض في النتائج التفصيلية لكل دولة على حدى.

- دراسة Heitger & ballou 2002²:

وتناولت هذه الدراسة مدى تأثير منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على كل من المدقق واتخاذ القرارات، وكان من أبرز نتائجها أن تطبيق طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يؤثر على حكم ورأي المدقق وعلى عملية صنع القرار في المنشأة من خلال الكيفية التي يتم فيها تنفيذ آلياتها، وأوصت الدراسة

¹ Lemon, W, Tatum, K, Turley, S, Developments in the Audit Methodologies of large Accounting Firms, ABG Professional Information, UK, 2000, available <http://www.hermescat.lib.cbs.dk>

² Heitger & ballou, The Impact of Business Risk Auditing on Audit Judgment and Decision Making Research, 2002, https://aaahq.org/audit/midyear/04midyear/papers/Kotchetova_paper%2520for%2520midyear.doc

بضرورة قيام المدققين بداية بفهم شامل لبيئة عملية التدقيق في ظل منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال من خلال تقديم إجابات عن الأسئلة المتعلقة ببيئة التدقيق على المستويين الإستراتيجي والتشغيلي.

- دراسة Knechel 2004¹:

تناولت هذه الدراسة التطورات الجذرية التي حدثت خلال العقد الماضي (عقد التسعينات) في مجال التدقيق، والتي قادت إلى ممارسات مختلفة عن الممارسات التدقيقية التقليدية، وذلك نتيجة للزيادة السريعة في تطور تقنية المعلومات وبالتالي تعميق العولمة، إضافة إلى زيادة اهتمام المساهمين والضغوطات التي تعرضت لها مهنة تدقيق الحسابات خلال العقد المذكور، وهدفت هذه الدراسة إلى: تحليل دور القوى والأحداث الضاغطة على مهنة تدقيق الحسابات خلال عقد التسعينات، ومناقشة التحديات التي تنتظر مدققي الحسابات في المستقبل، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: شكلت المنشآت قيد التدقيق إضافة إلى المساهمين والمصدقية أمام المجتمع أهم مصادر الضغوط على مهنة تدقيق الحسابات في هذه الفترة، من أبرز التحديات التي تنتظر مدققي الحسابات في المستقبل، اتساع نطاق الموضوعات التي يتناولها التدقيق، إضافة إلى زيادة اهتمام المجتمع بمختلف منشآته بنتائج أعمال المدققين.

- دراسة Humphrey, Jones , Khalifa,& Robson 2007²:

هدفت الدراسة إلى الحديث عن التغيرات التي شهدتها مهنة التدقيق، وخاصة التغيرات التكنولوجية، بالإضافة إلى تضمين عملية تدقيق الحسابات في الهياكل المهنية والمحاسبية، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بذكر عدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى التأكيد على أن أسلوب التدقيق القائم على مخاطر الأعمال هو أحد أكثر أساليب التدقيق حداثة وتعقيدا في بيئة الأعمال حيث يتضمن تدقيق الحسابات إضافة إلى تقييم الأداء في الشركات المهنية التنظيمية، كما أشارت إلى ضرورة الحرص على متابعة التغيرات الخاصة بمهنة تدقيق الحسابات، وتطبيقها وإجراء الأبحاث الداعمة لها.

¹ Knechel, R , The Business Risk Audit: Origins, Challenges and the Role of Research, University of Florida, available <http://www.lse.ac.uk/collections>. mars 2012

² Humphrey, Jones , Khalifa,& Robson, Transforming audit technologies: Business risk audit methodologies and the audit field, <http://yadda.icm.edu.pl/yadda/element/bwmeta1.element.elsevier-04e2a0be-e247-328f-afe6-6e1c> mars 2012

- دراسة Curtis and turley 2007¹:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر جودة التدقيق على مجازفات الأعمال، حيث أقيمت دراسة حالة لمنشأة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي استخدمت نظام التدقيق القائم على مخاطر الأعمال لمدة خمس سنوات، وخلصت الدراسة إلى:

التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه عملية التدقيق في المنشآت وعلى ضرورة تطوير منهجية التدقيق وأساليبه ووسائله باستمرار من أجل القدرة على تجاوز العقبات التي قد تواجه هذه العملية، كما أسهمت هذه الدراسة في فهم طبيعة تقنيات التدقيق وكيفية مواجهتها للصعوبات أثناء تنفيذ لعملية التدقيق في إطار الهياكل التنظيمية القائمة.

وأظهرت الدراسة وجود بعض التضاربات في منهجية عملية التدقيق في السياق التنظيمي للمنشأة، سواء في العلاقة المعقدة بين المسؤولين والعاملين في شركات التدقيق الكبيرة أو في المعرفة والهيكل الإداري التي تستخدم لدعم مصداقية تقارير التدقيق.

- دراسة Baily، 2007 بعنوان²:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على الآثار التي تحدثها تقارير التدقيق في قرارات مستخدميها في سوق الأوراق المالية وفي سبيل ذلك قام الباحث بدراسة استقصائية حيث قام بإعداد وتصميم قائمة استقصاء وتم توزيعها على عينة البحث التي اقتصر على المحللين الماليين في بعض شركات السمسرة وشركات التأمين المدرجة في سوق لندن للأوراق المالية. وقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- من الأطراف المؤثرة في سوق الأوراق المالية المحللين الماليين لذلك فإن تأثر هؤلاء المحللين بتقارير التدقيق سيؤثر بلا شك على قراراتهم الاستثمارية في الأوراق المالية.
- تأثرت قرارات أكثر من ثلثي المحللين الماليين (عينة البحث) بتقارير التدقيق وما يتضمنه من معلومات سواء احتوى التقرير على رأي نظيف أو رأي متحفظ.
- ويؤخذ على هذه الدراسة اقتصرها على طرف واحد من مستخدمي تقارير التدقيق وهم المحللين الماليين ولم تتسع الدراسة لتشمل أطراف أخرى مستفيدة ومهتمة بتقارير التدقيق لبحث آثار هذه التقارير على قراراتهم.

¹ Curtis, E. & Turley, S. ,The Business risk audit – A longitudinal case study of an audit engagement, Accounting, Organizations and Society, 2006

² Baily, W, The Effects of Audit Reports on charter financial Analysts, The Accounting Review, October 1981

من استقراء الدراسات السابقة المتعلقة بقرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية وعلاقتها بتقارير التدقيق فإنه يلاحظ الآتي:

- اهتمت بعض الدراسات بالأثر الذي تحدثه تقارير التدقيق على جودة المعلومات المحاسبية، ولكنها لم تتطرق إلى ما قد يعترض تقارير التدقيق من غموض يؤثر على فهم المستخدم لها، ويؤثر على حكمه في مدى جودة المعلومات المحاسبية التي يبني عليها قراره.
 - لتقرير التدقيق أهمية خاصة عند مستخدميها حيث يضيف نوعاً من الثقة والطمأنينة على البيانات الواردة بها.
 - أشارت بعض الدراسات إلى أن تقرير التدقيق المتحفظ له آثار سلبية على مستخدمي القوائم والتقارير المالية كما أن له تأثير سلبي على الأداء السعري للسهم في أسواق الأوراق المالية، وأنه كلما زادت التحفظات الواردة في تقرير التدقيق زادت الآثار السلبية.
 - أشارت بعض الدراسات إلى أن فجوة التوقعات في التدقيق لها آثارها السلبية على مصداقية عملية التدقيق وتقاريرها وبالتالي تؤثر على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية.
 - اقتصر بعض الدراسات على طرف واحد من الأطراف المستفيدة من تقارير التدقيق مما قلل من إمكانية الاعتماد عليها.
 - توصلت بعض الدراسات إلى تأثير قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية بتقارير التدقيق.
- لهذا نجد أن كل من التطورات والتغيرات التي طرأت على بيئة التدقيق في العالم والأسباب التي دعت إلى ضرورة تغيير طرق التدقيق التقليدية وتبني آليات جديدة في التدقيق، والتطرق إلى طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال كحدث مؤسسي والإشارة إلى مكونات هذه الطريقة، ومدى دعمها لمصداقية تقارير المدقق الخارجي، وذلك من خلال وجهة نظر المهنيين.

ما يميز الدراسة عن غيرها من الدراسات:

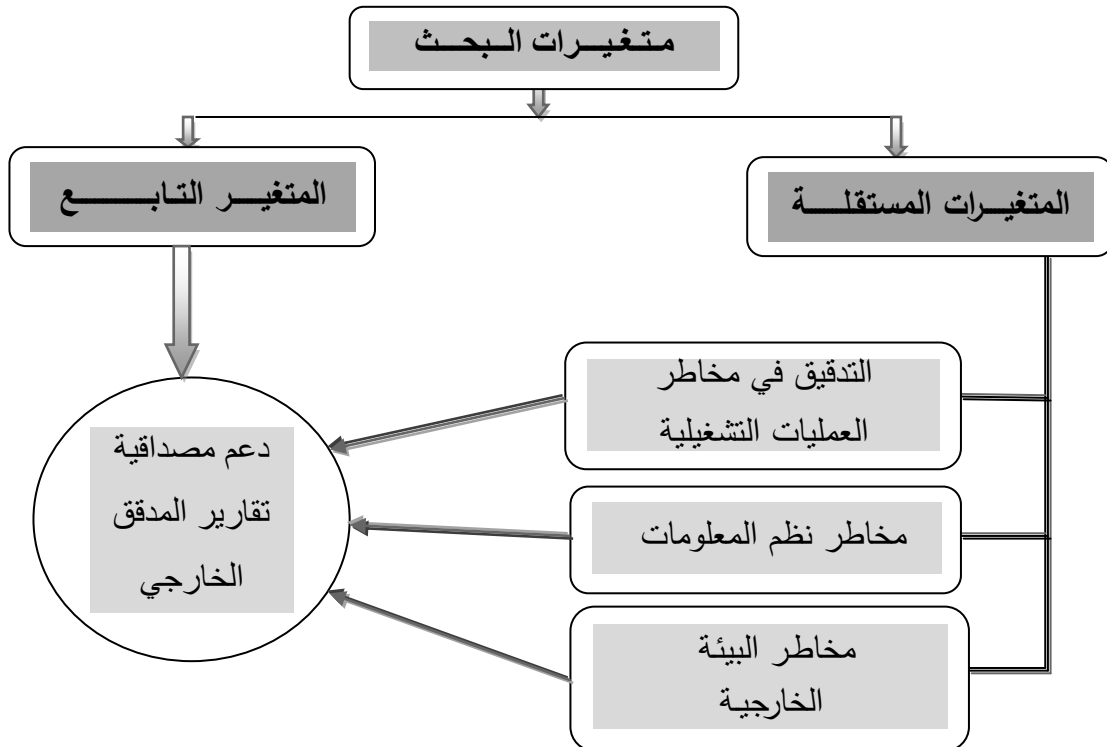
تتميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى في أنها تبحث عن كيفية مساهمة تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي. وذلك من خلال أهم مرتكزاتها المتمثلة في التدقيق في المخاطر التشغيلية، التدقيق في مخاطر نظم المعلومات، وأخيراً التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية.

6- منهج البحث:

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية وفهم أفضل وأدق سنعتمد على المنهج العلمي باستخدام الأسلوب الوصفي، ولتدعيم مختلف جوانب موضوع البحث سيتم الاعتماد على المتوفر من المدقق باللغة العربية والأجنبية من كتب، دوريات ومجلات، ذات الصلة بالموضوع، وفضلا عن ذلك الانترنت لما لها من دور في إثراء البحث استنادا إلى مواقع وصفحات غنية بالمعلومات الهادفة، بغية إثراء الموضوع وإضفاء مصداقية أكبر، كما سيتم جمع البيانات الأولية من خلال استمارات الاستبيان باعتبارها الوسيلة المناسبة لتقصي الآراء حول موضوع البحث، وسيتم الاستعانة بالمقابلات الشخصية كوسيلة مساعدة للتأكيد على أهمية الإجابة على الأسئلة الواردة في استمارات الاستبيان وتحليلها بالاعتماد على الأساليب الإحصائية.

7- نموذج البحث:

لتحقيق غرض البحث والوصول إلى أهدافها المحددة اعتمدنا على نموذج خاص، والشكل الآتي يوضح مختلف المتغيرات المكونة لهذه الدراسة:



8- هيكل البحث

ينقسم محتوى هذا البحث إلى أربعة فصول، خصص الفصل الأول للإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال ويتناول الفصل الثاني مرتكزات التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، ويتضمن ثلاثة مباحث تم من خلالها توضيح هذه المرتكزات والمتمثلة في: مخاطر العمليات التشغيلية، مخاطر نظم المعومات ومخاطر البيئة الخارجية، أما الفصل الثالث قد خصص لمهنة التدقيق في الجزائر، وتناول الفصل الرابع دراسة تطبيقية لإمكانية دعم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال لمصادقية تقارير المدقق الخارجي من خلال ثلاث مباحث، يتطرق الأول إلى منهجية الدراسة ووصف العينة، ويتناول الثاني التحليل الوصفي لآراء أفراد عينة الدراسة، واستعراض التحليل الوصفي لآراء أفراد العينة حول الأهمية النسبية لمخاطر الدراسة ونتائج اختبار فرضياتها، وتقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات من خلال المبحث الثالث.

9- التعاريف الإجرائية:

- **مخاطر الأعمال (Business Risk):** كل شيء يدفع المنشأة بعيدا عن تحقيق أهدافها وقد يؤدي إلى طريق الفشل.¹

- **منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (Business Risk Audit):** منهج حديث يهدف إلى توسيع نطاق تركيز مدقق الحسابات من مخاطر التدقيق والمشار لها بوجود انحراف في القوائم المالية إلى مخاطر الأعمال والمشار إليها أنها تجعل المنشأة تفشل في تحقيق أهدافها وهذه المخاطر قد لا تؤثر بشكل مباشر في القوائم المالية.²

- **المصادقية:** هي التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله، أي أنها تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها.³

- **تقرير المدقق الخارجي:** عبارة عن وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون مؤهلا لإبداء رأي فني محايد يشهد بأن المعلومات والحسابات المعنية يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدميها، ويجب صياغة هذا الرأي باستخدام المصطلحات الشائعة في محيط المهنة.⁴

- **المدقق الخارجي:** هو الشخص المخول له بالقيام بتدقيق العمليات والبيانات المالية والغير المالية والتحقق من مدى صحتها ومشروعيتها وسلامتها بصورة دورية على الغالب ويجب أن يكون هذا الشخص مدريا على تقديم الخدمات المهنية وفقا للمعايير المعمول بها.

¹ Knechel, W.R., The business risk audit: Origins, obstacles and opportunities, Accounting, Organizations and Society. 2007

² Lemon, W, Tatum, K, Turley, S, Developments in the Audit Methodologies of large Accounting Firms, op.cit,2000

³ حنان رضوان، مدخل النظرية المحاسبية الاطار الفكري - التطبيقات العلمية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2005

⁴ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999

الفصل الأول

الإطار النظري لمخاطر التدقيق

وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

تمهيد

بنمو الصناعة والتجارة أكثر وارتباط الأفراد بمصالح المنشآت والحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لتمويل العمليات المالية، ظهرت طبقات جديدة ذات مصلحة مباشرة مع هذه المنشآت منها هيئات منح الائتمان، الموردون... مما سرع في ظهور شركات ذات الأسهم.

وقد ترتب على هذا التطور زيادة أهمية التقارير التي تعدها إدارة المنشأة وتعلنها للغير عن طريق وسائل النشر العامة، وأصبحت قائمة الدخل هي الأساس في تقييم أعمال الإدارة، والميزانية أساس التطورات التي تلحق بالموارد المالية التي وضعت تحت وصاية الإدارة، كما أصبحت جميع القرارات التي يتخذها أصحاب المصالح مبنية على أساس النتائج التي تظهرها التقارير، الأمر الذي عجل في ظهور الحاجة إلى تعيين مدقق خارجي محايد يقف حكماً بين الإدارة والأطراف الأخرى.

واجهت مهنة التدقيق والمدققين مشكلات عديدة نتج عنها أضراراً مادية لعملائهم، أدى إلى رفع قضايا أمام المحاكم من قبل المتضررين وتعويضهم من جهة ومن جهة أخرى زعزعة الثقة في مهنة المحاسبة والتدقيق. وكنتيجة للتطور الإقتصادي المتسارع الذي شهده العالم، تغيرت وسائل وأساليب التدقيق نحو هدف مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في المنشآت والعمل على تخفيض المخاطر إلى المستويات المقبولة، وظهر لما يسمى بمنهج مخاطر التدقيق، الذي ارتبط بمفهوم خطر التدقيق تاريخياً باستخدام المعاينة الإحصائية التي يقوم بها المدقق والذي يعبر عن العلاقة العامة بين عناصر الخطر التي تتعلق بتقييم المدقق للرقابة الداخلية المحاسبية وإجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التفصيلية وغيرها من الاختبارات، وليس الغرض من النموذج هو أن يكون مجرد معادلة تتضمن جميع العوامل التي تؤثر على تحديد المكونات الفردية للتدقيق. ومع ذلك فقد يجد بعض المدققين هذا النموذج مفيداً عند التخطيط لمستويات الخطر التي تتلاءم مع إجراءات التدقيق وذلك للوصول إلى درجة الخطر التي يرغب فيها المدقق.

إن درجة تسارع وتطور آليات عمل العديد من المنشآت الهامة في العالم تتعرض لأزمات كبيرة، ما أدى إلى بروز التساؤل حول كيفية تقييم أعمال هذه المنشآت الكبيرة وآليات عملها، ودفع إلى التساؤل حول مقدرة دوائر التدقيق المحاسبي على التنبؤ بهذه المشكلات بشكل مسبق، وهنا كانت بداية العمل على تطوير استراتيجيات تدقيق وامتلاك الأدوات التحليلية التي تمكنها من قراءة مختلف جوانب عمل المنشآت التي تقوم

الفصل الأول - الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

على تدقيق أعمالها، وأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التقارير الخاصة بأدائها، وكانت هذه الأرضية التي قامت عليها فكرة التدقيق المبني على مخاطر الأعمال.

المبحث الأول: الإطار النظري للمخاطر

يركز هذا المبحث على بيان المفاهيم النظرية الأساسية الخاصة بالمخاطر بصفة علمة ومخاطر التدقيق بصفة خاصة، واستعراض أهم مكونات مخاطر التدقيق وأساليب القياس.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر

لمصطلح الخطر مفاهيم عدة، فقد ناقش الاقتصاديون والإحصائيون وأصحاب نظريات القرار ومنظرو التأمين المفهوم وحتى وقتنا الحاضر لم يستطيعوا الاتفاق على تعريف واحد يمكن استخدامه في كل مجال، فتعريف الخطر الذي يناسب الاقتصادي أو الإحصائي قد يكون عديم القيمة كأداة تحليل بالنسبة لمنظر التأمين ورغم أن جميعهم يستخدمون مصطلح الخطر إلا إنه قد يعني شيئا مختلفا تماما بالنسبة لكل منهم ولتفادي هذا اللبس والغموض في تحديد مفهوم دقيق لمصطلح الخطر سوف نتحاشى استخدامه بالطرق المذكورة سابقا واستخدامه على أنه "موقف أو وضع يوجد فيه تعرض لخسارة"¹.

أولاً: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للخطر

1- **المفهوم اللغوي:** إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني « Rescass » أي Risque

ومعناه "الارتفاع في التوازن وحدث تغيير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع".²

2- **المفهوم الاصطلاحي:** هو ذلك "الالتزام الذي يحمل في جوانبه الربية وعدم التأكد المرفقين باحتمال

وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة".³

ثانياً: مفهوم الخطر من وجهات نظر مختلفة

- **الخطر من المنظور القانوني:** هو "احتمالية وقوع حادث مستقبلا أو حلول أجل غير محدد خارج

إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضرر منه".⁴

- **الخطر من منظور الأدبيات المصرفية:** تعرف المخاطرة من المنظور المالي بأنها "إمكانية حدوث

انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع. أو عدم التأكد من

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر - أفراد، إدارات، شركات، بنوك، كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 15

² صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التقني والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، دراسة حالة بنك BADR، أطروحة

دكتوراه، جامعة تلمسان، 2008، ص: 23

³ Alain gauvin, la nouvelle gestion du risque financier, édition intégrale, paris, fevrier 2000, p: 10-11. www.fnac.com

⁴ مراد عبد الفتاح، المعجم القانوني رباعي اللغة، ص 363

الفصل الأول - الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.¹

- **الخطر من وجهة نظر التأمين:** هو "حادث مستقبل محتمل لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين اللذين تم بينهما العقد".²

- **الخطر من وجهة نظر التدقيق:**

يتفق معظم المتخصصين سواء كانوا شركات مهنية متخصصة أو أساتذة محاسبة وتدقيق على مفهوم مخاطر التدقيق، إذ أشار معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA إلى مفهوم مخاطر التدقيق في المعيار 74، واعتبرها المخاطر الناجمة عن فشل المدقق في إبداء رأيه بشكل مناسب، والمتعلق بالقوائم المالية التي تحتوي على أخطاء جوهرية.

لمصطلح المخاطر وفقا لهذا المنظور تعريفات عديدة ولعل أكثرها ملاءمة التعريف الصادر عن لجن بازل للرقابة المصرفية وهو أن المخاطر عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمنشأة، ويعتبر هذا المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول أن "إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة ما بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة".³

بشكل عام عرفت الأدبيات المصرفية المخاطر بأنها عبارة عن احتمالية أن يتعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين، ويعكس هذا التعريف وجهة نظر المدققين الداخليين وإدارة البنك للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة لتنفيذ استراتيجياته بنجاح.⁴

المطلب الثاني: مفهوم مخاطر التدقيق

ارتبط مفهوم خطر التدقيق تاريخياً باستخدام المعاينة الإحصائية التي يقوم بها المدقق، وقد كان هذا المفهوم غير واضح وغير محدد في بداية ظهوره وقد أوضح Tringer أن هناك مجموعة من العوامل في

¹ عبد السلام ناشد محمود، إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية والأصول العلمية، دار الثقافة العربية القاهرة، ط1، 198، ص: 38

² إبراهيم أبو النجا، التأمين في القانون الجزائري، ج1، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 56

³ Henring, Richard, *The Basel II Approach to Bank Operational Risk*. University of Pennsylvania.USA, 2004, p :

⁴ www.en.wikipedia.org .

⁴ الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص: 86

الفصل الأول - الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

المعاينة الإحصائية تتطلب استخدام الحكم الشخصي لمدقق الحسابات منها مستوى الثقة الذي يعتبر متمما لخطر التدقيق، وكذلك دراسة (موتز) التي استخدمت لفظ الاحتمال للإشارة إلى خطر التدقيق وقد رأى هؤلاء الكتاب أن الخطر دالة في خبرة المدقق بالمنشأة محل التدقيق ونوعية العمليات التي تقوم بها، وقد كانت أولى الكتابات التي تناولت موضوع خطر التدقيق وحاولت قياسه هي تقرير مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين رقم (1) لسنة 1972، وطبقا لهذا التقرير فإن الخطر يعتبر أيضا مكملا لدرجة الثقة، ويمكن قياسه بالمعادلة التالية¹:

$$(1-x)(1-z)=(1-y) \text{ حيث أن:}$$

X: مستوى الثقة لاختبارات أساسية.

Z: درجة الثقة في نظام الرقابة الداخلية المحاسبية وعوامل أخرى ذات صلة.

Y: مستوى ثقة المجمع المرغوب.

بمعنى أن:

الخطر الكلي للتدقيق = خطر الرقابة الداخلية خطر اختبارات الفحص الأساسية على أساس أن x, y, z هي مستوى الثقة فيكون متممها هو الخطر.

وهدف هذه المعادلة هو تحديد خطر الاكتشاف حتى تساعد المدقق في تقدير حجم الاختبارات الجوهرية اللازمة. ويجب على المدقق أن يدرك أنه توجد علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق والأهمية النسبية وتوجد أيضا، علاقة عكسية بين مستوى مخاطر التدقيق وكمية الأدلة والقرائن التي يجب على المدقق تجميعها.

لذلك يجب على المدقق أن يسعى للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لكي يخفض مخاطر الأخطاء المادية إلى أدنى حد ممكن، خصوصا تلك المرتبطة بالمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة، كما يجب عليه تطبيق إجراءات واختبارات تدقيقية فاعلة ومناسبة من أجل تخفيض مخاطر الأخطاء المادية ذات العلاقة بمخاطر الاكتشاف إلى حد أدنى².

¹ أحمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 64

² الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: IFAC.net.com.mars 2012

الفصل الأول - الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

يقصد بمخاطر التدقيق احتمال أن يصدر المدقق رأيا غير ملائم عن القوائم المالية بعد تدقيقها. كأن يعطي رأيا غير متحفظا (رأي نظيف) عن قوائم مالية محرفة تحريفا جوهريا نظرا لفشله في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تتضمنها المعلومات الظاهرة، أو أن يصدر رأيا متحفظا علي قوائم مالية غير محرفة تحريفا جوهريا¹.

أولاً: تعريف مخاطر التدقيق:

تعرف مخاطر التدقيق على أنها: "احتمال فشل إجراءات التدقيق في الكشف عن الأخطاء الهامة (الجوهرية) التي يمكن حدوثها وبقائها بدون اكتشاف، وعلى المدقق أن يأخذ في الاعتبار عند التخطيط لعملية التدقيق، التنسيق بين كل من هدف تدني المخاطر في عملية التدقيق وهدف تحقيق فائض من الأتعاب التي يحصل عليها بعد تغطية مصروفات عملية التدقيق، وعلى ذلك فإنه يجب على المدقق أن يتجنب زيادة إجراءات وأعمال التدقيق في الحالات الأقل تعقيدا وذات المخاطر المنخفضة وفي الحالات المعقدة وذات المخاطر المرتفعة"².

كما تعرف أيضا بأنها: "احتمال احتواء القوائم المالية المدققة على خطأ، أو تحريف مادي ولم يكتشف، أو احتمال خروج المدقق بنتيجة غير مناسبة"³.

وعرفت أيضا على أنها: "خطر فشل مدقق الحسابات بدون قصد في تعديل رأيه بطريقة ملائمة على قوائم مالية محرفة جوهريا"⁴.

وإذا نظرنا إلي هذه التعريفات فإننا يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- أن خطر التدقيق عبارة عن الخطر الناتج من إبداء مدقق الحسابات لرأي غير معدل على قوائم مالية بها تحريف جوهري. ومعني ذلك أنه كان عليه أن يعدل رأيه على هذه القوائم المالية، كأن يبدي رأيا متحفظا أو معاكسا.

¹ منصور أحمد البديوي و د. شحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة - مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص: 94

² محمد عبد الفتاح محمد، المراجعة مدخل قياس وضبط المخاطر، الدار الجامعية، طبع، نشر، توزيع، ط2، 2004، ص: 10

³ الذنبيات علي عبدالقادر حسن، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق، عمان، الأردن، 2002،

ص: 101

⁴ عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، ج1، الدار الجامعية، الاسكندرية،

2008، ص: 296

الفصل الأول - الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

- أن وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية يستدعي أن يعدل مدقق الحسابات رأيه على هذه القوائم، فإن لم يفعل فقد تحمل خطر الفشل في تعديل الرأي.
- أن التحريفات الجوهرية هذه تكون في قطاعات وحسابات القوائم المالية، وبالتالي في مزاعم أو تأكيدات الإدارة كما تتضمنها هذه القوائم المالية.
- إمكانية مساءلة مدقق الحسابات قانونياً ومهنياً عن فشله بسبب عدم تعديل رأيه على قوائم مالية بها تحريف جوهري، وبالتالي فمن المفروض أن يحرص مدقق الحسابات على تدنية خطر التدقيق.
- عدم إمكانية إعفاء مدقق الحسابات من المسؤولية عن هذا الفشل ونتائجه، وبالتالي مطالب بإصدار حكم مهني سليم علي هذا الخطر وأن يراعي أثره علي تخطيط إجراءات التدقيق.

المطلب الثالث: مكونات مخاطر التدقيق

تقتضي معايير التدقيق المتعارف عليها أن يقوم مدقق الحسابات بإبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة. إلا أنه عند تحديده لمستوى الخطر فإنه يقوم بتحديد مستوى الخطر لأهم أرصدة الحسابات المدرجة بالقوائم المالية بصورة منفردة أو لكل مجموعة من العمليات، ونتيجة لذلك فإن المخاطر النهائية لعملية التدقيق تتوقف على طبيعة الرصيد المعين أو النوع المعين من العمليات، وما تعلق بها من إجراءات الرقابة الداخلية من ناحية، ومدى فاعلية إجراءات التدقيق من ناحية أخرى. وعموماً فإن المخاطر النهائية لعملية التدقيق الخاصة برصيد معين أو نوع معين من العمليات تتوقف على ثلاثة عناصر هي طبيعة الرصيد أو النوع المعين من العمليات، فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة به، فاعلية إجراءات التدقيق التحليلية والتفصيلية التي يستخدمها مدقق الحسابات في فحص هذا العنصر. وعموماً هناك ثلاث مكونات لخطر التدقيق هي¹:

أولاً: المخاطر الملازمة

هي المخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو اجتمعت مع بعضها تصبح مادية في ظل عدم وجود رقابة داخلية أو

¹ عبد الوهاب نصر علي و د. شحاتة السيد شحاتة، مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني، 2009، ص: 185

الفصل الأول - الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

بافتراض عدم وجود رقابة داخلية، وهذه المخاطر مرتبطة بطبيعة المنشأة موضع التدقيق وبيئتها قبل البدء بعملية التدقيق أو بافتراض عدم وجود ضوابط الرقابة الداخلية.¹

وقد عرفت المخاطر الموروثة (المتأصلة) على أنها قابلية رصيد حساب معين أو طائفة من المعاملات إلى أن تكون خاطئة بشكل جوهري منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو في طوائف أخرى، مع افتراض عدم وجود ضوابط داخلية.²

فعلى سبيل المثال الحسابات المعقدة أكثر احتمالاً لأن تكون تحتوي على أخطاء من الحسابات البسيطة، والحسابات التي تتكون من مبالغ مشتقة من التقديرات المحاسبية وهي عرضة لشك كبير في القياس تشكل مخاطر أكبر من الحسابات المكونة من بيانات روتينية وخفيفة نسبياً، وقد تؤثر كذلك الظروف الخارجية التي تتسبب في نشوء مخاطرة الأعمال في المخاطرة المتأصلة فعلى سبيل المثال، قد تجعل التطورات التقنية منتجا معينا قديما وباطل الاستعمال مما يتسبب في أن يصبح المخزون عرضة للتقادم. بالإضافة إلى هذه الظروف التي هي غريبة بالنسبة لإثبات محدد قد تؤثر في المنشأة وبيئتها تتعلق بعدة أو جميع فئات المعاملات، أو أرصدة الحسابات، أو الإفصاحات على المخاطر الذاتية المتعلقة بإثبات محدد، وتشمل هذه العوامل الأخيرة على سبيل المثال، النقص في رأسمال العامل الذي يكفي للاستمرار في العمليات أو صناعة متراجعة فيها عدد كبير من حالات الفشل في الأعمال، ويرتبط حجم هذا النوع من المخاطر بعدد من العوامل هي:

1 - طبيعة العنصر

تشكل بعض الحسابات مواطن لبس ينبغي على المدقق أن يسلط عليها عملية الفحص، كمخصصات الديون المشكوك فيها أو حسابات النقدية أو حسابات المؤنات والإهلاك. إن بعض هذه الحسابات عادة ما تخضع للتقدير الشخصي من قبل المحاسب أو أطراف أخرى داخل المنشأة، لذلك يكون الخطر فيها ملازماً لطبيعة التقديرات في هذه الحسابات، على العكس تماماً من ذلك هناك بعض الحسابات التي تعكس البيانات الفعلية كالحسابات المرتبطة باستثمارات المنشأة.

¹ الذنبيات علي ع القادر حسن، اتدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق، مرجع سابق، ص: 103

² الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، 2007، ص: 147

2- الطرق المحاسبية

إن تبني إحدى الطرق المحاسبية في المنشأة دون غيرها من شأنها أن تكون غير ملائمة لطبيعة نشاطها، مما لا يسمح بتكييف عناصر المحيط الاقتصادي للمنشأة مع الأبعاد النظرية والتطبيقية لهذه الطريقة فضلاً عن عدم تلائم هذه الطريقة مع طبيعة الاستغلال، كطريقة الإهلاك الثابت للاستثمارات بدلا من الإهلاك المتناقص أو المتزايد الذي يوائم استغلال الاستثمار في المنشأة مثلا، لذلك فإن تبني طريقة معينة دون غيرها من شأنه أن يضمن القوائم المالية أخطاء تفسر ببعد البند عن الواقع الفعلي له.

3- المعالجة المحاسبية

تلجأ المنشأة في الوقت الحالي للمعالجة الآلية للبيانات المرتبطة بالحقائق الاقتصادية لها، إذ تتم المعالجة آليا بمجرد الإدخال لهذه الأحداث في شكل قيود محاسبية تتوافق وطبيعة التشريع المحاسبي إلى غاية الوصول إلى القوائم المالية الختامية للمنشأة، إن هذا الأسلوب من شأنه أن يضمن عناصر هذه القوائم أخطاء تتمثل في¹:

- أخطاء في الإدخال،
 - أخطاء في التعامل مع البنود الخاصة،
 - أخطاء في البرنامج.
- كما تجدر الإشارة إلى أن الأخطاء المرتكبة في المعالجة اليدوية في ظل كثافة العمليات كثيرة مقارنة بالأسلوب الآلي، بالإضافة إلى زيادة مواطنها المتمثلة في الآتي:

- الأخطاء على مستوى التسجيل،
- الأخطاء على مستوى مختلف مراحل الترحيل،
- الأخطاء على مستوى مراحل التركيز،
- الأخطاء على مستوى النتائج.

4- العوامل الخارجية

تؤثر العوامل الخارجية على المعالجة المحاسبية من خلال ضرورة تكييف عناصر المركز المالي للمنشأة مع الواقع الاقتصادي الخارجي لها. علي سبيل المثال يؤثر التضخم على هيكل موجودات المنشأة كالمخزون أو الاستثمارات التي ينبغي إعادة تقييمها بشكل يجعلها أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي الفعلي. إن

¹Berche Valerie, L'audit face aux risques informatique, une nécessaire technicité, in revue française de l'audit interne, N 141, institut français de l'audit et contrôle interne, Paris, septembre, 1998 , p : 21

الفصل الأول - الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

هذا التقييم يطرح فرصا للمغالاة في إعادة تعديل هذه الموجودات مما يفرز أخطاء تتضمنها العناصر المعدلة.

الجدول الآتي يبين أهم المخاطر المحتملة، إما تلك المتعلقة بالنشاط أو الأرصدة وغيرها، وعند تجميعها تصبح مادية في ظل ضعف أو عدم وجود رقابة داخلية.

جدول رقم: 01-01 نموذج لتقدير المخاطر الملازمة¹

المخاطر المحتملة	درجة الأهمية للحالة	البيان
		طبيعة الأرصدة ومدى حساسيتها
		طبيعة النشاط وعمليات المنشأة (هل النشاط يتميز بتقلبات أو تطورات تكنولوجية سريعة)
		موسمية النشاط
		درجة تعرض الحسابات للغش والسرقة وفرص حدوثها (مدى تدني سلوك العاملين في الجهاز المحاسبي وضعف مبادئهم الأخلاقية وميلهم إلى الغش أو التكاثر)
		وقائع الغش أو الخداع أو التزوير من المحاسبين والإدارة (بالإستناد على وقائع حدثت فعلا)
		مخاطر الضغوط على العاملين والإدارة ومشاكلهم مع المنشأة
		حجم المنشأة محل التدقيق
		التخلص من الأصول بطريقة مبالغ فيها أو شراؤها بشكل مبالغ فيه يزيد عن حاجة النشاط
تقدير المخاطر الملازمة بشكل عام بمراعاة هذه العوامل..... :		

المصدر: 2014 \07\02, www.acc4arab.com

يبين لنا الجدول أعلاه أن عملية تقدير المخاطر الموروثة يكون بمراعاة جميع المخاطر وفقا لأهميتها.

ثانيا: مخاطر الرقابة: هي المخاطرة المرتبطة باحتمال حدوث خطأ في إثبات حدث مالي يمكن أن يكون جوهريا، إما فرديا أو عند تجميعه مع أخطاء أخرى ولم يتم منعه أو اكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب من قبل الرقابة الداخلية للمنشأة، و تتعلق هذه المخاطرة بفاعلية تصميم وعمل الرقابة الداخلية لتحقيق أهداف

¹ نموذج لتقدير المخاطر الملازمة www.acc4arab.com جويليا 2014

الفصل الأول - الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

المنشأة المتعلقة بإعداد البيانات المالية لها، وسيكون هناك دائما مخاطرة رقابة بسبب التحديدات الذاتية للرقابة الداخلية¹.

كما تعرف أيضا بأنها: الخطر الناتج من العرض غير السليم الذي قد يحدث في القوائم المالية والذي لا يتم منعه أو اكتشافه في الوقت المناسب بواسطة الإجراءات الهيكلية لنظام الرقابة الداخلية للمنشأة. وتعد هذه المخاطر دالة لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية، حيث إنه كلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فاعلية كان هناك احتمال عدم وجود أخطاء ومن أن يكون معامل الخطر الذي يمكن تحديده للمخاطر الرقابية أقل. ونظرا للحدود اللازمة لأي نظام رقابة داخلية فإنه لا مفر من وجود هذه المخاطر.

ويتوقف تقدير المدقق لهذا النوع من المخاطر على قيامه باختبارات مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمنشأة محل التدقيق. وفي حالة عدم ثبوت وجود مثل هذا التقييم فينبغي على المدقق أن يفترض أن مخاطر الرقابة مرتفعة. والتي لا تتوقف فقط على الأخطاء والمخالفات المالية التي تحدث من خلال النظام المحاسبي، أو من خلال النظام الرقابي الإداري، سواء بدون قصد أو بقصد، ولم يكتشفها نظام الرقابة الداخلية عن طريق وظيفتيه المحاسبية أو الإدارية، بل يتوقف أيضا على كفاءة اختبارات مدى الالتزام، وعلى نتيجة تلك الاختبارات. فإذا كانت النتائج إيجابية فإن تقدير المدقق للمخاطر الرقابية أقل، وإذا كانت ضعيفة فإن تقدير المدقق للمخاطر الرقابية سوف يرتفع.

وتتشارك المخاطر الرقابية مع المخاطر المتأصلة في أن كليهما لا يتوقفان على المدقق وإنما يعتمد على المنشأة محل التدقيق.

الجدول الموالي يبين أهم مخاطر الرقابة حسب درجة أهميتها، ومثل هذه المخاطر تنشأ بسبب عدم فاعلية تصميم وعمل الرقابة الداخلية.

جدول رقم: 01-02 نموذج لتقدير مخاطر الرقابة²

المخاطر المحتملة	درجة الأهمية للحالة	البيان
		غياب أو عدم فاعلية إجراءات الرقابة
		درجة المبالغة في تركيز الصلاحيات على أشخاص

¹ محمد عبد الفتاح محمد، المراجعة مدخل قياس وضبط المخاطر، مرجع سابق، ص: 26

² نموذج لتقدير مخاطر الرقابة www.acc4arab.com جويليا 2014

الفصل الأول - الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

محدودين - درجة عدم فصل للوظائف		
مدى تدني سلوك الأشخاص القائمين على الرقابة وضعف مبادئهم الأخلاقية وانحيازهم إلى التكاسل أو الغش في أداء وظيفتهم.		
عدم وجود وظيفة للرقابة الداخلية المستقلة		
تقدير المخاطر الرقابية بشكل عام بمراعاة هذه العوامل.....:		

المصدر: 2014 \07\02, www.acc4arab.com

نلاحظ من خلال الجدول أن البنية مخاطر الرقابة تتعلق بالعنصر البشري، بالإضافة إلى غياب نظام الرقابة الداخلي، أو عدم وجوده بشكل مستقل، ويتم تقدير كل هذه المخاطر مجتمعة بمراعاة كل هذه العوامل.

ثالثاً: مخاطر عدم الاكتشاف:

تعرف مخاطر الاكتشاف بأنها المخاطر الناجمة عن فشل إكتشاف الأخطاء الجوهرية من قبل المدقق، ومخاطر الاكتشاف تتعلق بفاعلية إجراءات التدقيق وتطبيق المدقق لها، ولا يمكن تقليل مخاطر الاكتشاف إلى الصفر لأن المدقق لا يفحص جميع فئات المعاملات أو أرصدة الحساب أو الإفصاحات، وكذلك لأسباب أخرى، وتشمل هذه الأسباب احتمال أن يختار المدقق إجراءات تدقيق مناسبة أو تفسير نتائج التدقيق، ويمكن تناول هذه العوامل الأخرى من خلال التخطيط المناسب والإلحاق المناسب للموظفين في فريق العملية وتطبيق الشك المهني والإشراف على عمل التدقيق الذي تم أدائه وتدقيقه¹.

وتتعلق مخاطر الاكتشاف بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المدقق التي يحددها لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول، وبالنسبة لمستوى معين من مخاطر التدقيق يكون للمستوى المقبول من مخاطر الاكتشاف على علاقة عكسية مع تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات، وكلما زادت مخاطر الأخطاء الجوهرية التي يعتقد المدقق أنها موجودة تتخفض مخاطر الاكتشاف التي يمكن قبولها، وبالعكس كلما انخفضت مخاطر الأخطاء الجوهرية التي يعتقد المدقق أنها موجودة تزيد مخاطر الاكتشاف التي يمكن قبولها.

¹Hugues Angot. Christian Fischer, Baudouin Theunissen, Audit comptable Audit informatique, 3 édition de Boeck université, Bruxelles 2004, p : 127

ويمكن أن تنتج مخاطر الاكتشاف عن طريق الشك في طرق التدقيق المتبعة مثل (خطر المعاينة): الذي ينتج عندما يعطي المدقق نتائج معينة على أساس العينات التي تم اختيارها وبالنتيجة النهائية تكون النتيجة مختلفة فيما لو كانت عملية التدقيق شاملة للمجتمع.¹

ويعكس الخطر الملازم وخطر الرقابة الداخلية تسيير المنشأة ونشاطها وبيئتها، أما خطر الاكتشاف فهو خاص بالمدقق، هذا الأخير لا يملك القدرة في مجال النوعين الأولين بحيث لا يمكنه سوى تقدير النتائج المحتملة في الخطرين الأولين، بينما عليه كل المسؤولية في الاختيار بنفسه أدوات الرقابة ووضعها حيز التنفيذ. حيث أنه يختار تقنيات تدقيق قادرة على خفض خطر عدم الاكتشاف في مستوى مقبول، ومن بين أخطاء عدم الاكتشاف:

1- **الخطر العشوائي:** هذا الخطر ينبني من اختيار العينات والذي يسمح باكتشاف الدقة.

2- **الخطر التقني:** وهذا ينتج عن الخطأ في اختيار آليات التدقيق من جهة أو تطبيقها أو في ترجمة النتائج.

قد حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين من خلال المعيار (400) مفهوم مخاطر الاكتشاف بأنها المخاطر التي لا يمكن لإجراءات التدقيق الجوهرية التي يقوم بها المدقق أن تكتشف المعلومات الخاطئة.

¹ Eilifsen, A. Knechel, W. R. & Wallage, P, Application of the business risk audit model: A field study, *Accounting, Horizons*, 2001, p : 63

المبحث الثاني: نموذج مخاطر التدقيق والمعاينة الإحصائية لقياسها

المطلب الأول: نموذج مخاطر التدقيق

يوفر نموذج مخاطر التدقيق حلقة وصل بين الإجراءات التي يقوم المدقق بأدائها والرأي الذي يقوم بإصداره، حيث يستخدم النموذج بداية لأغراض التخطيط لتقرير مقدار أدلة الإثبات التي يجب جمعها في كل دورة عمليات. ويوضح النموذج رياضيا العلاقة بين خطر إصدار رأي غير متحفظ عن قوائم مالية يوجد فيها تحريف جوهري. واعتمادا على النموذج يمكن تحديد التحريف الواجب اكتشافه من أجل تحديد مدى الاختبار المطلوب لتخفيض خطر وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية إلى مستوي معين.

ويشير المعيار الأمريكي رقم 47 إلى نموذج مخاطر التدقيق بأنه: يعبر عن العلاقة العامة بين عناصر الخطر التي تتعلق بتقييم المدقق للرقابة الداخلية المحاسبية وإجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التفصيلية وغيرها من الاختبارات، وليس الغرض من النموذج هو أن يكون مجرد معادلة تتضمن جميع العوامل التي تؤثر على تحديد المكونات الفردية للتدقيق. ومع ذلك فقد يجد بعض المدققين هذا النموذج مفيدا عند التخطيط لمستويات الخطر التي تتلاءم مع إجراءات التدقيق وذلك للوصول إلى درجة الخطر التي يرغب فيها المدقق.

ويتحدد نموذج تقدير الخطر النهائي للتدقيق بالمعادلة التالية¹:

$$(AR) = IR \times CR \times DR$$

AR : Audit Risk

IR : Inherent Risk

CR : Control Risk

DR: Detection Risk

إذن فمخاطر التدقيق هي الاحتمال المشترك الناتج عن ضرب المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية ومخاطر عدم الاكتشاف.

عند استخدام نموذج مخاطر التدقيق في تخطيط التدقيق فإن المدقق يجب أن يقدر بداية المستوى المقبول لمخاطر التدقيق (AR)، ثم بعد ذلك يقدر المخاطر الملازمة (IR)، ثم خطر الرقابة (CR)، وتكون محصلة هذه التقديرات تحديد خطر الاكتشاف والذي يعني قياس خطر أدلة الإثبات بالنسبة لدورة أو جزء من المعاملات سوف تفشل في اكتشاف الأخطاء الزائدة عن المقدار المقبول لوجود مثل هذه الأخطاء.

*يتمثل نموذج مخاطر التدقيق في الصيغة الرياضية التي يتم بها حساب أي نوع من أنواع مخاطر التدقيق.

المطلب الثاني: العلاقة بين مخاطر التدقيق:

تشير دراسة مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي إلى أن الخطر المتلازم وخطر الرقابة يختلفان عن خطر الاكتشاف، حيث أن هذين النوعين من الأخطار قد توجد في القوائم المالية نتيجة طبيعة الحسابات ومدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية، بينما خطر الاكتشاف يمكن إرجاعه إلى إجراءات التدقيق التي يقوم بها مدقق الحسابات ويمكن التأثير عليه عن طريقها.

ويمكن استخلاص العلاقة بين الخطر المتلازم وخطر الرقابة الداخلية وخطر عدم الاكتشاف في المعادلة التالية:

$$RR = RI \times RCI \times RND$$

مخاطر التدقيق المقبولة = الخطر المتلازم × خطر الرقابة الداخلية × خطر عدم الاكتشاف.

حيث:

مخاطر التدقيق المقبولة:RR

RI: الخطر المتلازم

RCI: خطر الرقابة الداخلية

RND: خطر عدم الاكتشاف.

يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين خطر عدم الاكتشاف وكلا من الخطر المتلازم وخطر الرقابة الداخلية، فكلما انخفضت درجة تقدير الخطر المتلازم وخطر الرقابة الداخلية التي يعتقد مدقق الحسابات تواجدها في القوائم المالية كلما زاد خطر عدم الاكتشاف الذي يتحمله المدقق وذلك في حالة ثبات الخطر الكلي للتدقيق، ومن ناحية أخرى فكلما زاد الخطر المتلازم وخطر الرقابة الداخلية كلما انخفض خطر عدم الاكتشاف الذي يتحمله مدقق الحسابات.

باستخدام نموذج مخاطر التدقيق توجد علاقة مباشرة بين مخاطر التدقيق المقبولة ومخاطر الاكتشاف المخططة، وتوجد علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق ومدى أدلة الإثبات المخططة لتدعيم رأي المدقق عن القوائم المالية. بمعنى أنه كلما انخفض مستوى مخاطر التدقيق المقبولة التي يتم تخصيصها لتأكيد معين زاد مقدار أدلة الإثبات المخططة لتدعيم هذا التأكيد، وكلما انخفض المستوى المقبول لمخاطر الاكتشاف المحددة لتأكيد معين بواسطة المدقق زادت أدلة الإثبات المطلوبة لتنفيذ مخاطر الاكتشاف عند هذا المستوى، والعكس صحيح، وعلى عكس ذلك توجد علاقة طردية بين المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة وبين مقدار أدلة الإثبات.

المطلب الثالث: المعاينة الإحصائية كمدخل لقياس مخاطر التدقيق

خلصت الدراسات التي عنيت بتطبيق المعاينة الإحصائية في التدقيق إلى ما يلي¹:

- تمت المعاينة الإحصائية المدقق بطريقة علمية أكثر موضوعية واتساقاً خلال منهج التدقيق والفحص، كذلك تمكن من تحديد أقل حجم عينة ممكن لمقابلة الأهداف المحددة لعملية التدقيق، كذلك يمكن الاستدلال المنطقي من عينة التدقيق على معالم المجتمع المحاسبي الذي سحبت منه العينة.
- تمت المعاينة الإحصائية المدقق بطريقة علمية أكثر موضوعية واتساقاً خلال منهج التدقيق والفحص، كذلك تمكن من تحديد أقل حجم عينة ممكن لمقابلة الأهداف المحددة لعملية التدقيق، كذلك يمكن الاستدلال المنطقي من عينة التدقيق على معالم المجتمع المحاسبي الذي سحبت منه العينة.
- إذا تم احتساب قيمة للأهمية النسبية لأرصدة الحسابات محل التدقيق فإن المعاينة الإحصائية تعطي طريقة علمية لتكامل هذه القيمة في خطة التدقيق.
- يتم من خلالها تحديد قيمة لدرجة الأمان والدقة في عملية التدقيق.
- تحسن جودة عملية التدقيق وكذلك تحد من المسؤولية القانونية للمدقق، حيث أن عدد القضايا المرفوعة ضد مدققين استخدموا المعاينة الإحصائية في منهج التدقيق والفحص أقل بكثير من عدد تلك القضايا المرفوعة ضد مدققين استخدموا أساليب المعاينة التقليدية.
- تساعد المدقق في تحديد أنسب خطة لاحتياجاته، فإذا رغب المدقق في تقدير معدل الخطأ فبإمكانه استخدام معاينة القبول، أما إذا كان يريد تقدير الحد الأعلى لقيمة الخطأ فيمكنه استخدام معاينة الوحدة النقدية.
- كذلك يمكن القول بأن المدخل الإحصائي المعتمد على نظرية "Bayes" يمكن استخدامه من خلال المعاينة في منهج التدقيق والفحص.

من خلال تطبيق المعاينة الإحصائية فإنه يمكن الوصول إلى كل من خطر ألفا وخطر بيتا، على أساس أن النموذج الذي يقيس المخاطر النهائية لعملية التدقيق يجب أن يعتمد على تحديد قيمة كل من هذين

¹ محمد عبد الفتاح محمد، المراجعة مدخل قياس وضبط المخاطر، مرجع سابق، ص: 77

الفصل الأول - الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

الخطرين، وما هو جدير بالذكر أن الاختبار الإحصائي يمكن أن يصمم لهذا الغرض وأن القدرة على القياس في هذا الصدد تعني القدرة على السيطرة والضبط.

أولاً: خطر ألفا Alpha: وهو خطر أن يرفض المدقق القوائم المالية محل التدقيق على اعتبار أنها محرفة تحريفًا جوهريًا بينما هي في حقيقتها غير محرفة ولا تحتوي معلومات خاطئة خطأً جوهرياً¹.

- **أهمية خطر ألفا:** يعني تحقيق خطر ألفا في عملية التدقيق احتمال قيام المدقق بالرفض غير الصحيح للقيم الدفترية لأرصدة الحسابات التي لا تحتوي أساساً على أخطاء جوهرية.

وفي هذا المقام يثار التساؤل التالي: لماذا يرغب المدقق في تجنب خطر ألفا؟

للإجابة على هذا السؤال يرى بعض الكتاب أن التوصل إلى الرفض الخاطئ للقيم الدفترية يعني أن أمام المدقق ثلاث اختيارات هي:

- القيام بالمزيد من أنشطة التدقيق للتوصل إلى ميزان تدقيق سليم، وهذا يعني زيادة تكلفة عملية التدقيق.

- قيام العميل بتغيير الأرصدة الدفترية للحسابات، الأمر الذي يعني أن تصبح هذه الأرصدة متضمنة لأخطاء جوهرية.

- إصدار رأي متحفظ عن القوائم المالية ككل.

إن الاختيار الأول يزيد من وقت وتكلفة عملية التدقيق، كذلك فإن التوسع في عملية التدقيق من المحتمل أن يؤدي إلى التوصل إلى صحة الفرض (عدم سلامة القيم الدفترية) الأمر الذي ينتج عنه عدم رضا العميل، وهذا قد يؤدي إلى أن يفقد المدقق العميل.

أما الاختيار الثاني فإنه يكون له تأثيراً سلبياً على المدقق لأنه لا يمكن استبعاد خطر ألفا إلا بإجراء تدقيق بنسبة 100 %، وأنه طالما أن المدقق يعتقد بوجود سبب واضح للرفض فإن ذلك يعني إهماله مخاطر غير المعايينة، تلك التي ترتبط بكفاءة المدقق في اختيار إجراءات التدقيق والتطبيق السليم لها، وكذلك تفسير أدلة التدقيق التي تم تجميعها من خلال تلك الإجراءات.

أما الاختيار الثالث فإنه يعني وضع المدقق في موقف حرج، وذلك إذا ما أوضحت الأحداث التالية لتاريخ الميزانية سلامة أرصدة الحسابات، كذلك فإن العملاء لا يكون لديهم استعداد لقبول هذا الرأي بدون إبداء أسباب واضحة ومحددة.

¹ منصور أحمد البديوي و د. شحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة - مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية

والدولية، مرجع سابق، ص: 94

مما تقدم فإن عدم تحديد خطر ألفا، وبالتالي عدم ضبط الخطر والسيطرة عليه، يعني أن يفقد المدقق عملائه، وذلك بسبب فقد العملاء لثقتهم في المدقق وكذلك بسبب أتعابه المرتفعة غير المبررة، وكذلك تأخر المدقق في إصدار تقرير التدقيق في الوقت المناسب، الأمر الذي يؤدي إلي تشكيك الطرف الثالث في القوائم المالية للمنشأة.

ثانياً: خطر بيتا Beta: يمثل خطر بيتا المخاطر المترتبة علي قبول القوائم المالية وهي تتضمن خطأ جوهرياً¹.

كما أنه هو مقياس لمدى رغبة المدقق في أن يقبل أن تكون القوائم المالية محرفة ومع ذلك يصدر رأياً نظيفاً².

ولا شك أن الخطر من النوع بيتا يعد أكثر خطورة في التدقيق من خطر ألفا، حيث يرتبط خطر بيتا بفعالية عملية التدقيق والهدف منها.

- **أهمية خطر بيتا:** يعني تحقق خطر بيتا في عملية التدقيق احتمال قيام المدقق بالقبول غير الصحيح للقيم الدفترية لأرصدة الحسابات التي تحتوي بالفعل علي أخطاء جوهرية، والواقع أن خطر بيتا يعد أكثر أهمية بالنسبة للمدقق وذلك لأنه يرتبط بصورة رئيسية بفعالية إجراءات التدقيق في كشف الأخطاء الجوهرية في أرصدة الحسابات محل التدقيق، كذلك فإن تكلفة تحقق هذا الخطر تتركز في التعويضات المالية الناتجة عن المساءلة القانونية التي قد يتعرض لها المدقق وكذلك في التأثير علي سمعته المهنية التي قد تصل إلي حد الإيقاف عن مزاولة المهنة.

نظراً لأهمية هذا الخطر بالنسبة لقرار المدقق فإنه يلزم أن يسعى المدقق لضبطه وتدنيته إلي المستوي المناسب، ويلاحظ أن مكن هذا الخطر يرجع إلي أن العميل في هذه الحالة لا يطلب من المدقق زيادة حجم العينة أو البحث عن أدلة تدقيق إضافية، ففي واقع الأمر فإن المدقق في هذه الحالة ينفذ تماماً ما يرغبه العميل الأمر الذي يجعل المدقق في موضع المساءلة القانونية من جانب الطرف الثالث.

من خلال ما سبق نجد ان هناك شبه اتفاق لأدبيات التدقيق على اعتبار أن المكونات الأساسية لمخاطر التدقيق الكلية تتألف من مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة ومخاطر الاكتشاف، وقد ظهر هذا التقسيم بشكل جلي عندما أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين نموذج مخاطر التدقيق الشهير والذي وضع كأداة

¹ إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال - حادثة وتطور، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 68

² منصور أحمد البديوي و د. شحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة - مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية

والدولية، مرجع سابق، ص: 95

الفصل الأول - الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

للمساعدة على تخطيط عملية التدقيق، وقد أوضحت هذه الأدبيات أن المدقق لا يتمكن بأي حال من الأحوال التحكم في النوعين الأولين من المخاطر، لأنهما لم ينشأ بسببه وإنما نشأ بسبب طبيعة النشاط الممارس من قبل منشآت الأعمال، أما النوع الأخير فهو ينشأ بسبب المدقق ومن ثم فإن المدقق قادر على التحكم فيه. على الرغم من أهمية النموذج في إثراء أدبيات التدقيق إلا أنه قد تعرض إلى العديد من الانتقادات أهمها مايلي:

- يعتبر فرض استقلالية مكونات المخاطر النهائية (عدم وجود علاقة سببية بين أخطاء من نوع معين وأخطاء من نوع آخر) غير واقعي في مجال التدقيق، وذلك لاعتماد المخاطر الموروثة على مخاطر الرقابة .

- على الرغم من أن النموذج يمكن أن يستخدم بفعالية بغرض تخطيط عملية التدقيق إلا أنه لن يكون كذلك إذا ما طبق عمليا، حيث أن التقدير الكلي للخطر على مستوى القوائم المالية عادة ما يكون غير عملي في تخطيط أعمال التدقيق والإشراف عليها.

- الجدير بالذكر أن النموذج السابق قد أهمل علاقة أخطار التدقيق بالمادية (الأهمية النسبية) ولم يحاول الربط بينها وبين المخاطر في شكل نموذجي، كما أن النموذج السابق يصطدم بالواقع العملي المليء بالتعقيدات والأحكام الشخصية للمدققين والذي يلعب دورا هاما في تغيير تقييم المدققين لمخاطر التدقيق، بالإضافة إلى أن النموذج السابق وغيره من النماذج المطروحة في أدبيات التدقيق وخصوصا المعتمدة على الأساليب الرياضية المتقدمة يبقى قبولها أو رفضها من قبل المدقق عملية مرتبطة بمبدأ التكلفة والعائد ومدى تأثيرها على تعقيدات عملية التدقيق

إلا أن على الرغم من التطورات المتلاحقة على مستوى منظمات ولجان التدقيق والمحاسبة في إصدار معايير ونشريات خاصة باقيلم مخاطر التدقيق تستجيب لمتطلبات المجتمع والمدققين ككل، إلا أن درجة تسارع وتطور آليات عمل العديد من المنشآت الهامة في العالم تتعرض لأزمات كبيرة، ما أدى إلى بروز التساؤل حول كيفية تقييم أعمال هذه المنشآت الكبيرة وآليات عملها، ودفع إلى التساؤل حول مقدرة دوائر التدقيق المحاسبي على التنبؤ بهذه المشكلات بشكل مسبق، وهنا كانت بداية العمل على تطوير استراتيجيات تدقيق وامتلاك الأدوات التحليلية التي تمكنها من قراءة مختلف جوانب عمل المنشآت التي تقوم على تدقيق أعمالها، و أخذها بعين الاعتبار عند إعداد التقارير الخاصة بأدائها، وكانت هذه الأرضية التي قامت عليها فكرة التدقيق المبني على مخاطر الأعمال.

المبحث الثالث: طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال

في ضوء المتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، وتزايد حالات التقاضي التي ترفع ضد المدققين، اهتمت مكاتب وشركات التدقيق بآثار انعكاس هذه التغيرات على ممارساتها المهنية، وضرورة إعطائها أهمية أكبر، من خلال العمل على إدخال مخاطر الأعمال في تقييم مخاطر ممارسة مهنة التدقيق، بما يمكن من الوصول إلى تقييم شامل للمخاطر، وتعتبر طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال طريقة حديثة تهدف إلى توسيع نطاق تركيز مدقق الحسابات من مخاطر التدقيق والمشار لها بوجود انحراف في القوائم المالية إلى مخاطر الأعمال والمشار إليه أنها تجعل المنشأة تفشل في تحقيق أهدافها وهذه المخاطر قد لا تؤثر بشكل مباشر في القوائم المالية.¹

ولفهم مخاطر طبيعة الأعمال، لا بد من تقديم عرض لمفهوم مخاطر الأعمال، وأهم الأسباب التي أدت إلى الانتقال من الطرق التقليدية إلى طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وأهميته بالنسبة للمدقق بالدرجة الأولى وللأطراف المستفيدة بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال

قدمت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر التابعة لهيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية تعريفاً للمخاطر على الشكل التالي: "احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرة المصرف على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى".²

وقدم معهد المدققين الداخليين الأمريكيين تعريفاً للمخاطر كما يلي: "هو مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المنشأة في تحقيق أهدافها ويمكن أن يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً، فإذا كان الأثر سلبياً، يطلق عليه خطر/تهديد وإذا كان إيجابياً يطلق عليه فرص".³

¹ Lemon, W.M., Tatum, K.W. & Turley, W.S, Development in the Audit Methodologies of Large Accounting Firms , op.cit, p :46

² The Financial Services Roundtable, Building principle in Risk Management for U.S. Commercial Bank_ Report of the Subcommittee and Working Group on Risk Management Principles, 1999 , P.5.

³ David Mc namee. N. Business Risk Assessment , 1998, IIA, USA, <http://www.lse.ac.uk/collections>, 2014

الفصل الأول - الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

كما عرفت مخاطر الأعمال على أنها: "تلك المخاطر التي يواجهها مدقق الحسابات بسبب علاقته بمنشأة العميل حتى ولو كان تقريره عن تدقيق حسابات هذه الأخيرة سليماً ورأيه صحيحاً. ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي¹:

- أن خطر الأعمال يرتبط بطبيعة أعمال وأنشطة المنشأة والصناعة التي تنتمي إليها.
- أن خطر الأعمال واقع يواجهه مدقق الحسابات وكل ما هو مطالب به أن يحدد كيف يتعامل معه.
- أن سلامة التقرير وصحة الرأي على القوائم المالية لا يمنعان من إمكانية مواجهة مدقق الحسابات لهذا الخطر.
- أن تصرفات معينة لإدارة المنشأة حتى بعد إعداد مدقق الحسابات لتقريره يمكن أن تمثل خطراً عليه.
- على كل لا يتم تقليل جهد عملية التدقيق إلى مستوى أدنى مما هو مطلوب بواسطة معايير التدقيق المتعارف عليها وإنما من خلال التزام مكتب التدقيق بجودة أداء أعمال التدقيق حتى في الحالات التي يكون فيها خطر الأعمال المتوقع والمرتبط بعملية التدقيق منخفض.
- إن طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، تعتمد على القناعة التي تشير إلى أن فعالية التدقيق تزداد من خلال الفهم المتأني لأهداف المنشأة قيد التدقيق، لأن المخاطر يمكن أن تحول دون أن يتم تحقيق هذه الأهداف يتبع ذلك الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الأعمال، حيث أن طرق التدقيق تقوم بعملية تصفيه لهذه المخاطر التي من الممكن أن تؤثر على القوائم المالية قيد التدقيق لتقليل أخطاء إعداد القوائم المالية².

لقد تم اقتراح طريقة للتدقيق القائم على مخاطر الأعمال تدعى (من أعلى إلى أسفل) Top-Down، سنة 1997 تبدأ من عمليات المنشأة وتنتهي في القوائم المالية، وتشمل فعالية التدقيق، وخدمات الزبائن والتحكم بشكل أفضل في عمليات المنشأة وملاءمتها مع المتطلبات على المستوى الدولي. وتركز هذه الطريقة على توجيه الجهود التدقيقية على النقاط (المناطق) التي تتواجد فيها المخاطر الهامة غير المسيطر عليها. أما الأخطار الهامة غير المكتشفة والمتبقية فيتم تحديدها من خلال الرؤية الشمولية للمنشأة قيد التدقيق، والتي تشمل بناء نموذج ذهني لعملياتها يغطي مختلف عناصرها، والاستراتيجيات التي يتم تطبيقها لتحقيق أهدافها³.

¹ عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقاً لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص: 314

² Gary and Bahdur, Risk-Based Internal Auditing, 2002, available: [http:// www.interop.com](http://www.interop.com), 2013

³ Messier, W. Auditing and Assurance Services: A Systematic Approach, 3rd edition, Irwin Mc Graw- Hill, Boston, 2003 [http://www.lib.uwaterloo.ca/ locations/ umhd.html](http://www.lib.uwaterloo.ca/locations/umhd.html)

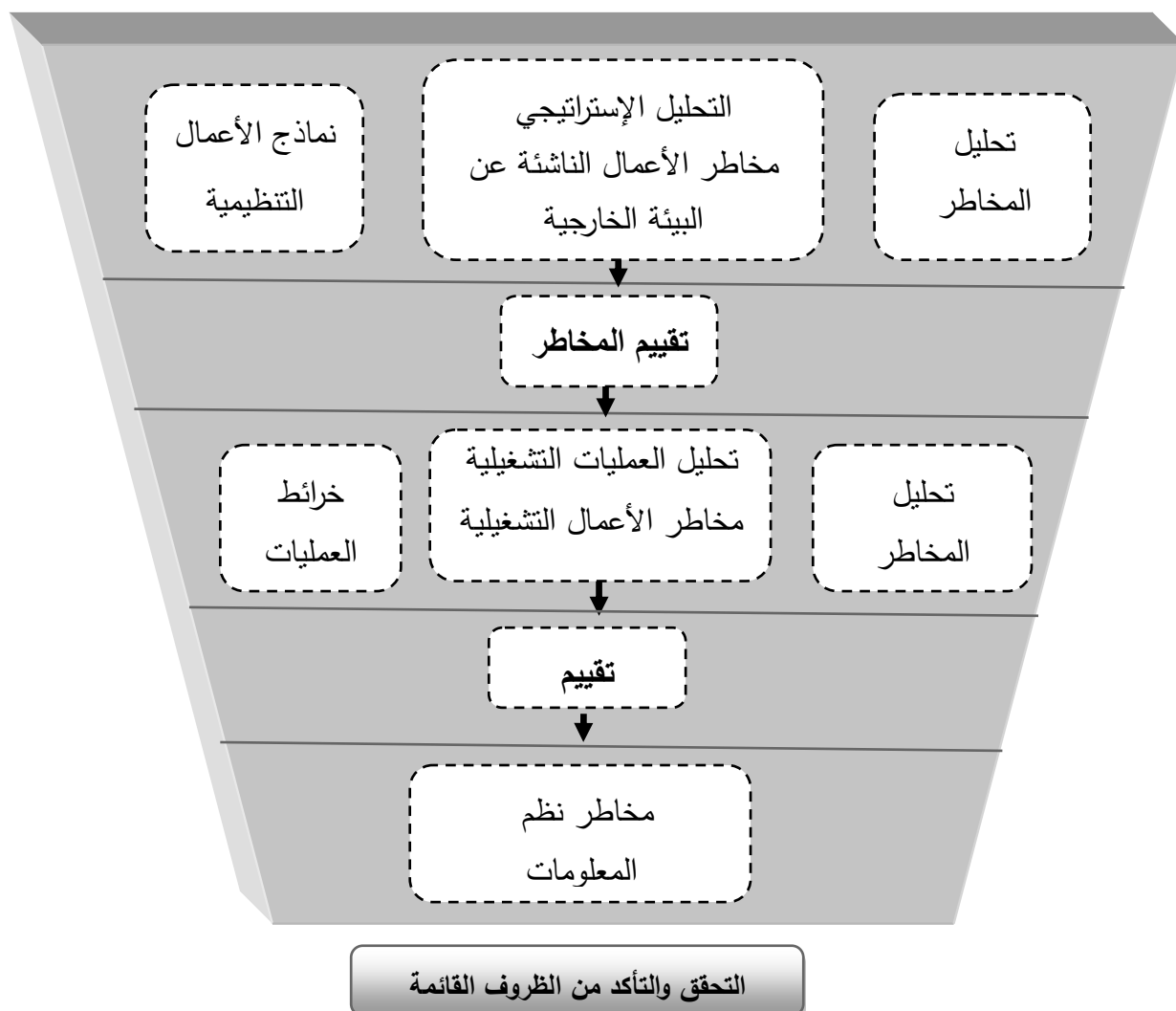
الفصل الأول - الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

هناك نقطتان هامتان ذوات علاقة بعملية فحص المنشأة وفق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، تمثل الأولى في أن على المدققين أن يحددوا ويتفهموا أساليب الرقابة الإستراتيجية الإدارية، حيث تشمل أساليب الرقابة الإستراتيجية الإدارية ومختلف الأهداف والخطط الأساسية المستقبلية للمنشأة قيد التدقيق، والعمليات التشغيلية والتحالفات (الائتلافات) مع منشآت أخرى ونظم المعلومات التي يتم استخدامها لإدارة المخاطر الإستراتيجية الهامة والحرية. أما النقطة الثانية فتتمثل في أن على المدققين ومن خلال اختيارهم لعمليات الرقابة على المخاطر ضمن العمليات التشغيلية الهامة والحرية، عليهم أن يقدروا نوع وحجم مخاطر الأعمال المتبقية (التي لم يتم اكتشافها) والتي يمكن أن تؤثر على دقة وعدالة القوائم المالية¹.

والشكل الآتي يبين طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) ، وفق النموذج من الأعلى إلى الأسفل (Top Down Model) كما يلي:

¹ Knechel, W. Auditing and Risk, Cincinnati, south western collage publishing. 2nd edition, 2001, p :193

الشكل رقم: 01-01 يمثل طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال¹



Source : Ballou, B., Heitger D, Incorporating the Dynamic Auditing Environment into Judgment and Decision

Making Research available: <http://www.business.auburn.edu>, mars 2014

يبين لنا هذا النموذج المداخل الأساسية لطريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال التي سيتم شرحها في الفصل الموالي.

من خلال ما سبق وجد أن التدقيق قد مر بمراحل عدة، إلا أن مع التطورات الاقتصادية والسريعة في تكنولوجياتها واجهت مختلف الشركات والمنشآت تحديات وضغوطات كبيرة تتمثل في الزيادة المستمرة للقوى الداخلية والخارجية المؤثرة على استقرارها وربحياتها من جهة، ومن جهة أخرى مشاكل المتابعات القضائية

¹ Ballou, B., Heitger D. Incorporating the Dynamic Auditing Environment into Judgment and Decision Making

Research available: <http://www.business.auburn.edu>, mars 2014

الفصل الأول - الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

ضد المدققين التي أساءت إلى المهنة، سعى المفكرون والباحثون إلى تطوير علم تدقيق الحسابات الذي ظهرت فيه مؤخرا بعض النظريات التي تهدف إلى زيادة فاعلية وكفاءة عملية التدقيق الداخلي والخارجي، ومن هذه النظريات التدقيق القائم على مخاطر والذي يركز على مخاطر العمليات التشغيلية، مخاطر نظام المعلومات ومخاطر البيئة الخارجية.

المطلب الثاني: أسباب الانتقال من الطريقة التقليدية إلى طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال

كما هو متعارف عليه بعد حدوث الأزمات في بيئة الأعمال، فإنه يتم إعادة إصلاح أو تغيير القواعد التي تحدد ممارسة المهنة، كذلك يجري العمل على فرض قيود أكثر صعوبة على المخالفات التي قد ترتكب وتكون بعكس القواعد المحددة، وتتركز معظم الادعاءات بعد الأزمات، على أن المدققين قد أهملوا في ممارستهم للمهنة، ولم يلتزموا بالقواعد المحددة¹.

- المشكلة كما يعتقد أنصار تطبيق طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال أن سبب إخفاقات مدققي الحسابات ليس ناتجا عن عدم فعالية الإجراءات في الكشف عن التضليل في القوائم المالية، ولكن بسبب مصاعب أخرى تواجهها مثل، بيئة العمل السريعة، والتطورات التقنية والعولمة الذي يعني أن نتائج مخاطر الأعمال تترجم بالتأثير المباشر على القوائم المالية بشكل أسرع من الماضي². كما أن الاختبارات المكثفة للحصول على التفاصيل في غياب الفهم الجيد لمخاطر الأعمال هي في أحسن الأحوال غير فعالة³.

- تغيير التركيز من طريقة التدقيق من القوائم المالية إلى مخاطر الأعمال ناتجة عن خدمات الاستشارات الإدارية المربحة التي ترتب عليها تآكل استقلالية المدقق⁴.

¹ Benston, G., et al, Following the Money – The Enron Failure and State of Corporate Disclosure, by AEI-Brookings Joint Center for Regulatory Studies, the American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D.C., and the Brookings Institution, Washington, D.C.2003, p : 42

² Lemon, W.M., Tatum, K.W. &Turley, W.S, Development in the Audit Methodologies of Large Accounting Firms.op.cit, p : 36

³ Curtis, E. & Turley, S. "The Business risk audit – A longitudinal case study of an audit engagement ", Accounting, Organizations and Society, 2007, p : 40

⁴ Jeppesen, K.K. "The risk of business risk audits: Are big audit firms organized to meet the risks that face them?" Paper Presented at the 3 rd European Auditing Research Net work Symposium, Amsterdam, October, 2005, p : 28-29

الفصل الأول - الإطار النظري لمخاطر التدقيق وأسباب تبني طريقة مخاطر الأعمال

- كما أن زيادة الضغط على مدققي الحسابات من جهات متعددة بسبب ارتفاع الأتعاب والتكاليف والمنافع المتحققة من هيكله مناهج التدقيق، دفع المدققين إلى البحث عن طرق تدقيق أكثر فاعلية،
- رغبة مدققي الحسابات بحماية أنفسهم من الدعاوي القضائية بسبب هواجس فعالية عملية التدقيق¹.
- إن شركات التدقيق التي تركز بشكل كبير على مخاطر الأعمال تشير إلى الرغبة للقيام بطرق ملائمة للتفريق بين منهجيتها عن تلك المقدمة من قبل المنافسين، واعتماد طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال سيؤدي إلى تقديم قيمة مضافة لعملية التدقيق من منظور العميل.²
- الطريقة التقليدية التي اعتمدها مجلس المعايير الدولية والتي تعتمد مخاطر الرقابة الداخلية، ومخاطر الاكتشاف، لا يعطي القدر الكافي من التحوط تجاه مخاطر التدقيق، وإن الأخذ بمخاطر الأعمال في عملية التدقيق، أقرب إلى الارتكاز على عمل المنشأة مما يعطي صورة أدق لنوعية المخاطر التي قد تعترض أنشطتها.
- يعتبر مبدأ الاستمرارية أحد أهم المبادئ المحاسبية والتي على أساسها يتخذ المستثمرين قراراتهم، إلا أن وبالرغم من صدور تقارير تدقيق نظيفة دون إشارة إلى أي تحفظات عما تواجهه هذه المنشآت من مشكلات، بما فيها الإقرار باستمرارية هذه الأخيرة، ومع ذلك تعرضت هذه الأخيرة إلى انهيار كبير وفي مدة تقل عن السنة.
- إن على الرغم من التوسع في تقرير المدقق وفق ما أقرته معايير التدقيق من توسيع في المسؤوليات، وتبني مخاطر التدقيق والتوسع في التدقيق التفصيلي والتحليلي إلا أنه ما زالت هناك مناداة مستمرة من جانب المجتمع المالي بتحميل المدقق مسؤولية أكبر للكشف والإبلاغ عن حالات الغش والأفعال غير الشرعية والرقابة الداخلية وإبداء الرأي على قدرة الشركة على الاستمرار وإعطاء الإنذار المبكر بهذا الخصوص.

¹ السويطي، موسى، تطوير نموذج دور لجان التدقيق في شركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فعالية التدقيق الخارجي، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2006، ص: 53

² Lemon, W.M., Tatum, K.W. & Turley, W.S. Development in the Audit Methodologies of Large Accounting Firms, op.cit, p : 51

المطلب الثالث: أهمية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال:

تتمثل أهمية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في أنه:

- يوجه عملية التدقيق نحو المراكز والأنشطة العالية المخاطر¹،
- يحقق جودة التدقيق الخارجي من خلال اعتماد الكثير من مستخدمي القوائم المالية على مخرجات عملية التدقيق،
- يساعد في تحديد مواطن الضعف والقوة للعميل،
- تحقيق قيمة مضافة للعميل محل التدقيق²،
- تضيف طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال قيمة لعملية التدقيق من خلال تصور أوسع للمخاطر التي تهدد تحقيق المنشأة لأهدافها وتنفيذ استراتيجياتها³.

مع تزايد وتعدد أنشطة المنشآت وطبيعة الأنشطة في بيئة الأعمال المعاصرة، وتعد طبيعة الأعمال التي يدققها مدققو الحسابات، أدى إلى الانتقال من طريقة مخاطر التدقيق إلى طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال نظراً لأهميتها، كونها تمكن المدقق من تحديد مصادر مخاطر الأعمال والتأكد أن المنشأة المعنية بعملية التدقيق تملك أنشطة مناسبة لمراقبة وإدارة هذه المخاطر، كما تعمل على توجيه المدقق نحو أمور أكثر أهمية، ما يؤدي إلى تحسين السمعة المهنية والأدبية للمدقق من خلال تحقيق حماية إضافية له من خطر إصدار رأي غير مناسب من جهة ومن جهة أخرى التقليل من المتابعات القضائية وتعويض المتضررين جراء التكاليف الباهظة المرتبطة بعملية التقاضي، والتي شكلت نسبة 9 % من العائدات التي حققتها أكبر ست مكاتب تدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية⁴.

وبناء على هذه الأسباب والمبررات، فقد كان من الضروري التوجه نحو طريقة التدقيق القائم على

مخاطر الأعمال من خلال مرتكزاته التي سنتطرق إليها في الفصل الموالي.

¹ الجعافرة، محمد مفلح محمد، مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي لشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2008، ص: 36

² الجعافرة، حسام وسارة، القيمة المضافة لمراجعة الحسابات في شكلها الحديث، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الفترة من 16-18 أبريل، الزيتونة الأردنية الخاصة، عمان، الأردن، 2009، ص: 61

³ Knechel, R . The Business Risk Audit: Origins, Challenges and the Role of Research, op.cit

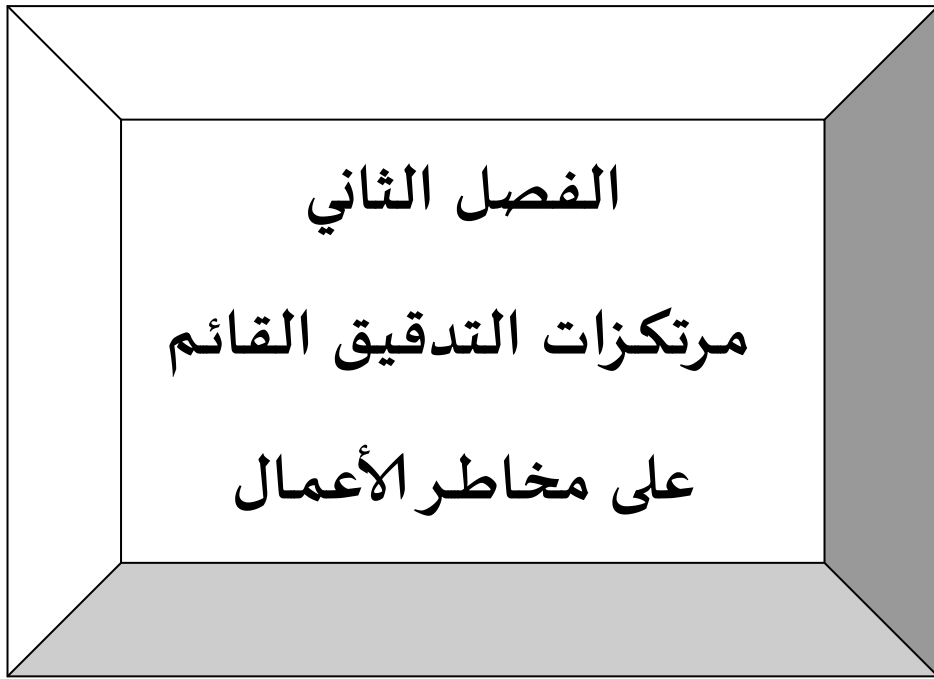
⁴ Messier, W. Auditing and Assurance Services: A Systematic Approach, op.cit, p : 16

خلاصة الفصل الأول

ناقش هذا الفصل لأهم المخاطر المكونة للتدقيق والمتمثلة في المخاطر المتأصلة، والتي تنشأ عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة، والتي ترتبط بعدد من العوامل منها: طبيعة العنصر، الطرق المحاسبية، المعالجة المحاسبية والعوامل الخارجية. ومخاطر الرقابة والمرتبطة باحتمال حدوث خطأ في إثبات حدث مالي يمكن أن يكون جوهرياً، إما فردياً أو عند تجميعه مع أخطاء أخرى ولم يتم منعه أو اكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب من قبل الرقابة الداخلية للمنشأة، ومخاطر عدم الاكتشاف والتي تعرف بأنها المخاطر الناجمة عن فشل إكتشاف الأخطاء الجوهرية من قبل المدقق. والعلاقة بين هذه المخاطر، من خلال العلاقة بين الخطر المتلازم وخطر الرقابة الداخلية وخطر عدم الاكتشاف والمتمثلة في المعادلة التالية:

مخاطر التدقيق المقبولة = الخطر المتلازم × خطر الرقابة الداخلية × خطر عدم الاكتشاف.

والتطرق إلى قياس مثل هذه المخاطر من خلال عملية المعاينة الإحصائية الذي يعتمد على تحديد قيمة كل من خطر ألفا وخطر بيتا. ومناقشة الأسباب التي أدت إلى التوجه نحو التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، والتي كان سببها الرئيسي المتابعات القضائية، وبيئة العمل السريعة، والتطورات التقنية والعولمة، وزيادة الضغط على مدققي الحسابات من جهات متعددة بسبب ارتفاع الأتعاب والتكاليف والمنافع المتحققة من هيكلة طرق التدقيق، والأخذ بمخاطر الأعمال في عملية التدقيق، أقرب إلى الارتكاز على عمل المنشأة مما يعطي صورة أدق لنوعية المخاطر التي قد تعترض أنشطتها. والانتقال إلى طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال من حيث المفهوم والأسباب والأهمية.



تمهيد

مع نهاية النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي اتجهت مكاتب التدقيق الكبرى نحو تطوير طبيعة ونوعية خدماتها بحيث أصبح التركيز على القيمة المضافة التي يحصل عليها كل من العميل والمدقق، وهو ما أطلق عليه بالجيل الرابع للتدقيق، حيث قامت بتطوير أعمالها بطريقة تتلاءم وطبيعة عمل المنشآت التي تقوم بتدقيق أعمالها، ومن بينها طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، الذي شمل توسيع نطاق وظيفة التدقيق التقليدية من مجرد إضفاء مزيد من الثقة على القوائم المالية، إلى تحقيق تقدم سريع في مستوى أداء وربحية المنشأة محل التدقيق.

في إطار عمل هذه الطريقة فإن على المدقق معرفة المزيد عن الاستراتيجيات الخاصة بالعمل والعمليات وبيئة العمل لفهم ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بعدالة، مما يؤدي إلى تحسين قدرة المدقق على تحديد المخاطر التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية ومعرفة آثارها. وأن التغيير نحو طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يتحقق بتغيير التركيز من خطر البيانات المالية إلى خطر الأعمال، وبتغيير طبيعة الاختبارات المعتمدة إلى اختبارات عالية المستوى وعالية الدقة.

تؤكد طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مدخل من أعلى إلى أسفل (TOP -DOWN) للتدقيق بدء من طبيعة الأعمال وعملياتها وصولاً إلى القوائم المالية عكس الطريقة التقليدية، لكي يتمكن المدقق من رؤية المنشأة بطريقة أكثر شمولية. في حين عرض مفصل لمركّزات التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

المبحث الأول: مخاطر العمليات التشغيلية

تعتبر المخاطر التشغيلية موضوعاً حديثاً تم تقديمه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار إتفاقية بازل II، وعلى الرغم من أن هذا الصنف من المخاطر في الواقع قائم منذ قيام مختلف الأنشطة الاقتصادية وخاصة منها النشاط المصرفي إلا أن أمر إبرازه والإهتمام به ووضع متطلبات رأسمالية لمواجهة والتحوط له يعتبر أمراً حديثاً ولا يزال في المراحل الأولى للتطبيق نظراً لكون آثاره السلبية لم تكن بارزة وواضحة في السابق، إلا أن الأزمات المصرفية المتتالية التي عصفت بالعديد من الدول والتي أدت إلى إنهيار بنوك كبيرة وألحقت خسائر جسيمة لإقتصاديات الدول وبالتالي هددت الإستقرار المالي بشكل عام أدت بالبنوك والسلطات الرقابية والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالإستقرار المالي الى البحث عن الأسباب الفعلية وراء هذه الأزمات والتي خلصت إلى أن أهم أسباب هذه الأزمات هو الضعف الواضح في الحوكمة وضعف أنظمة الرقابة الداخلية ورقابة الجهات الحكومية والضعف الواضح في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص¹.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق التشغيلي ومخاطره

أولاً: مفهوم التدقيق التشغيلي

يعرف التدقيق التشغيلي بأنه "فحص مستقل يشمل جميع جوانب ووظائف التنظيم وتشتمل على فحص منظم لكافة أنشطة المنشأة أو لقسم معين وعلاقته بأهداف معينة"².

كما عرف على انه "فرع من التدقيق الداخلي، لفحص كفاءة وفاعلية أنشطة المنشأة وتقييم كل أنواع الأنشطة على مستواها، وبالتالي فالتدقيق التشغيلي يركز على الأنشطة، وتدقيقها يرتبط بالوظائف مثل ما هي نسبة الوحدات المعيبة في الإنتاج، أو لماذا معدل دوران العاملين مرتفع، وكل الأهداف تكون مشتركة للتدقيق التشغيلي هو تعظيم رفاهية المنشأة"³.

عرف التدقيق التشغيلي بأنه "يتضمن الحصول على تقييم متقدم حول الكفاءة والفاعلية للأنشطة التشغيلية للمنشأة والمرتبطة بالأهداف المحددة"⁴.

¹ علي، عبد الوهاب نصر وشحاته، السيد شحاته: الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعلولمة أسواق المال - الواقع والمستقبل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص: 4

² أمين السيد، أحمد للطفي: التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص: 28

³ Konrath . Larry. F, Auditing : Arisk Analysis Approach, 5th edition , 2001, p : 973.

⁴ F. Boubakour: Les comptes de surplus; nouvel outil de gestion des entreprises, in; l'entreprise Algerienne: quelles perspective? séminaire,Batna, 1994, p: 06

تتّاول البعض التدقيق التشغيلي بأنه عبارة عن "تدقيق منهجي منظم للإجراءات والطرق التي تتّبع في تشغيل التنظيم أو جزء منه لتقييم الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد، وبالتالي فالهدف من هذا التدقيق هو تقييم الأداء وتحديد أي المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير في الأداء مع ابداء التوصيات الخاصة في ذلك ويسمى هذا النوع من التدقيق في بعض الاحيان بتدقيق الأداء أو التدقيق الإداري"¹.

ويعرف التدقيق التشغيلي بأنه الفحص الشامل للمنشأة لتقييم أنظمتها والرقابة فيها وأدائها مقيسة بواسطة الأهداف الإدارية². والهدف من عمليات التدقيق تحديد فعالية وكفاءة التنظيم، حيث تقيس الفعالية وكيفية تحقيق المنشأة لأهدافها بنجاح، في حين تقيس الكفاءة كيفية استخدام المنشأة لمواردها بشكل جيد لتحقيق أهدافها، حيث يقوم المدقق بفحص إحدى الوحدات أو الدوائر لتحديد ما إذا كانت تقوم بتحقيق أهدافها طبقاً لما هو مقرر "الفعالية"، بالإضافة إلى مدى استخدامها لمواردها بشكل مناسب "الكفاءة"³.

1- الأداء كمفهوم بين الكفاءة والفعالية

1-1 مفهوم الأداء

إن شيوع استخدام مصطلح الأداء في التسيير وكثرة استعمالاته، فهو قد يستخدم للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف أو عن مدى الاقتصاد في الموارد، كما نجده في كثير من الأحيان يعبر عن انجاز المهام. من منطلق المعالجة الشمولية للمنشأة يربط الباحثون الأداء بمدى بلوغ هذه الأخيرة لأهدافها وبمدى الاقتصاد في استخدام الموارد، وبعبارة أخرى يستخدم للتعبير عن مستويات الكفاءة والفعالية التي تحققها المنشأة.

هناك من الباحثين من ينظر إلى الأداء على أنه "علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة"⁴. هذا التعريف يحاول ربط نتائج المنشأة بالموارد المستخدمة في تحقيقها، إلا أن هذا التعريف غير كاف لأنه يحصر الأداء في أحد شقيه وأهمّل نسبة إنجاز الأهداف. فما فائدة الاقتصاد في التكاليف أو تدنيتهما إلى أدنى المستويات دون بلوغ الأهداف.

¹ الصحن، عبد الفتاح محمد ، وآخرون: أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2007، ص: 21

² Whittington, O. Ray. And Pany, Kurt, Principles Of Auditing. 12th Edition, McGraw-Hill Companies. Singapore. 1998, P: 56

³ أمين السيد، أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، القاهرة، دور المكتبات الكبرى، 2004 ص27.

⁴ Abdellatif Khemakhem : la dynamique du contrôle de gestion, Dunod, 2 ed, Paris, 1976, P : 310

ويرى البعض على أن الأداء هو مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها. الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف. الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك¹.

حسب هذا التعريف يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية والإنتاجية، أي هناك عنصرين للمقارنة، العنصر الأول معناه درجة بلوغ الهدف، والعنصر الثاني هو الإنتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغه. ويلاحظ في هذا التعريف خلط فيما هو متفق عليه تقريبا، لأن التعريف الذي أعطي للإنتاجية هو تعريف للكفاءة، والإنتاجية في حقيقة الأمر ما هي إلا علاقة بين الإنتاج وعوامل الإنتاج المستخدمة لتحقيقه، ويرى بعض الباحثين أن الإنتاجية تحسب لعنصر وحيد من عناصر الإنتاج وهو عنصر العمل، فالإنتاجية إذن ليست بالعلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة في تحقيقها، بل هي معيار ومؤشر يمكن قياس أداء الوظيفة الإنتاجية.

يرى بعض الباحثين في الأداء على أنه "مستوى تحقيق الأهداف"².

وهذا المستوى يقاس باستخدام المؤشرات. هذا التعريف يحصر الأداء في نسبة إنجاز الأهداف أي أن الأداء هو الفعالية، هذا صحيح لكن غير كاف، لأنه لا يمكن الحكم على المنشأة بأنها تحقق أداء جيد بمجرد تحقيقها للأهداف المناطة إليها، فالمنشأة قد تتمكن من ذلك ولكن بالاستغلال المفرط للموارد. أين الأداء في مثل هذه الحالة!

ويرى البعض الآخر أن الأداء مفهوم لا يمكن تقييده بتعريف وحيد، بل تحديده في استمرار وتطور بالإضافة إلى ذلك فهو متعدد الأبعاد³.

الباحثة تتبنى في بحثها التعريف الذي يرى أن الأداء يتكون من عنصرين أساسيين هما : الكفاءة والفعالية، الذي يعني الربط بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة، والذي يطرح إشكالية الكفاءة المعبر عنها بالسؤال: هل النتائج المتحصل عليها تحققت بأدنى تكلفة؟ والربط بين الأهداف والنتائج يطرح إشكالية فعالية المنشأة: المنشأة الفعالة هي التي تبين القدرة على بلوغ الأهداف المسطرة من خلال مسؤوليتها، وذلك من خلال المواطن التي يشملها التدقيق.

¹ Abdellatif Khemakhem ,op.cit, p : 311.

² A. Burlaud ,J .Y Eglem , P Mykita : dictionnaire de gestion, Editions Foucher, Paris, 1995, P : 271.

³ Pierre Voyer, la performance :situation présente et perspective d'avenir.(conférence à L'IGFIE 5/12/2013, www.IGF.quebec.com/activités/P_voyer_Pdh.

2-1 مفهوم الكفاءة:

تعرف الكفاءة على أنها: "إنجاز الأعمال بطريقة اقتصادية تضمن الوصول للأهداف المرتقب تحقيقها. وهي تعني الحصول على أكبر كمية، نظير ما هو أقل أو أقل بتكلفة. وبمعنى آخر إبقاء التكاليف في حدودها الدنيا والأرباح في حدها الأقصى. فهو مفهوم يربط بين المدخلات والمخرجات، وكلما كانت العلاقة موجبة، كلما تم الحكم على أن المنشأة ذات كفاءة والعكس صحيح"¹.

الكفاءة عموماً يتم قياسها انطلاقاً من معيار الاستخدام الأمثل للموارد، وهذا الأخير لا يتحقق إلا من خلال العملية الإدارية الإستراتيجية (الخطّة الإستراتيجية متوسطة وطويلة الأجل) ، والتي تسمح بالمراقبة الدورية وقياس مستويات الإنتاجية. بمعنى قياس الكفاءة الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج المستعملة، وتحسب الكفاءة بالعلاقة التالية : $\text{الكفاءة} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$ ².

3-1 مفهوم الفعالية

عرفت الفعالية بأنها "فعل الأشياء الصحيحة وهي بذلك تتعلق بصحة القرار وفيها إذا كان مخرجاته مطلوبة أو لا، ولتحقيق الفعالية المطلوبة يجب أن تتكامل ثلاثة عوامل رئيسية هي الأفراد والهيكل والمعلومات"³.

2-العلاقة بين الكفاءة والفعالية:

كثيراً ما يسوّى بين مفهوم الفعالية ومفهوم الكفاءة، علماً بأن المصطلحين مختلفان ومتربطان، فالفعالية تعني كما يقول دراكر "ماذا نعمل؟"، أما الكفاءة فتعني "كيف نعمل؟". أي أن الفعالية تعبر عن مدى صلاحية العناصر المستخدمة، للحصول على النتائج المطلوبة، أي العلاقة بين العناصر المستخدمة وليست كميّتها. أما مفهوم الكفاءة فيهتم بكمية العناصر المستخدمة، أي العلاقة بين هذه العناصر كمدخلات ونسبة المخرجات (النتائج). لذلك فإن الكفاءة تتم بانجاز الأعمال بأقصر وقت وأقل استخدام للعناصر، للحصول على النتائج المرغوبة⁴.

¹ Tony Alberto : " comprendre l'entreprise ", Nathan, Paris, 1998, p : 128.

² منيف إبراهيم عبد الله، الإدارة: المفاهيم، الأسس، المهام ، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1983 ، ص: 87

³ Boddy David, Albert Boonstral, and Graham Kennedy : Managing Information Systems: Strategy and Organization 3rd ed, Financial Times Presse, 2001, p : 78

⁴ منيف إبراهيم عبد الله، مرجع سابق، ص 239

وهناك من يرى بأن كفاءة الأداء تتحقق عن طريق التصرف السليم في استخدام الموارد النادرة، حيث يكون الاستخدام على قدر الحاجة، بحيث لا يزيد فيؤدي إلى إضعاف قدرة المنشأة أو الهيئة على الوفاء باحتياجاتها على المدى البعيد، ولا ينقص بالقدر الذي يعيق تنفيذ عملياتها العاجلة¹.

فمعظم الباحثين يركزون على بعدي الأداء المتمثلة في الكفاءة والفعالية سواء في المستوى الاستراتيجي أو في المستوى التشغيلي الذي يعبر عنه على أنه "تلك العلاقة بين الموارد المخصصة والنتائج المحققة"². حيث أنه لا يمكن الحكم على المنشأة التي تمكنت من بلوغ أهدافها أنها حققت مستويات جيدة من الأداء إذا كان ذلك قد كلفها الكثير من الموارد يفوق مثيلاتها، كذلك بالنسبة للمنشأة التي تمكنت من توظيف كامل الموارد المتاحة لديها، إذا كان ذلك حقق لها نتائج دون مستوى الأهداف المسطرة، ومنه يمكن القول بأن الأداء يمثل العلاقة بين النتيجة والمجهود المبذول³.

3- مفهوم تقييم الأداء:

ينظر الكثير من الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها مرحلة أو جزء من عملية الرقابة، التي هي بالإضافة إلى عملية تقييم الأداء في حد ذاتها تتضمن أيضا دراسة الانحرافات إن وجدت لتحديد أسبابها وكذا التدابير الواجب إتخاذها.

يعتبره MICHEL GERVAIS تقييم الأداء جزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو المنشأة، وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة سابقا⁴.

يعرفه A. Silem على أنه: "تقييم نشاط المنشأة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما وثانيا ب قياس كفاءة المنشأة في استخدام الموارد المتاحة سواء أكانت موارد بشرية أو رأسمالية"⁵.

¹ محمد بن عبد الله العثمان، تفويض السلطة وأثره على كفاءة الأداء ، رسالة دكتوراه في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،

السعودية، 2003، ص: 73

² R. Brosquet : Fondement de la performance humaine dans l'entreprise, éd.les éditions d'organisation, Paris, 1989, p : 11

³ Y. Dupuy et autres : les systèmes de gestion, Paris, 1989, p : 50

⁴ Michel Gervais, Contrôle De Gestion, Paris: Edition Economica, 1997, p : 104

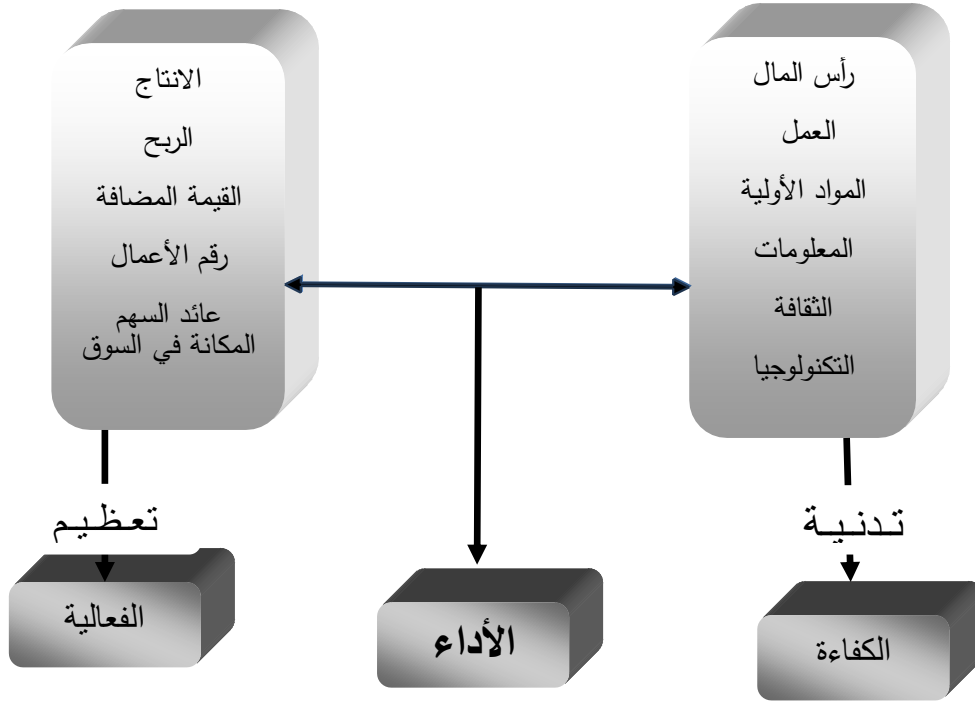
⁵ A. Silem , Image de la performance des entreprises in: la performance: théorie, perceptions et pratiques, éd. Faculté des sciences économiques et de la gestion, safex, 1992, p : 24

الفصل الثاني — مركّزات التدقيق القائم على مخاطر الأعمال

هناك العديد من أساليب التقييم من أهمها التحليل المالي، وكذلك استخدام الأهداف والمؤشرات كأسلوب أكثر ديناميكية لتقييم الأداء.¹

الشكل التالي يوضح هذا المفهوم.

الشكل رقم: 02-02 الأداء من منظور الكفاءة والفعالية²



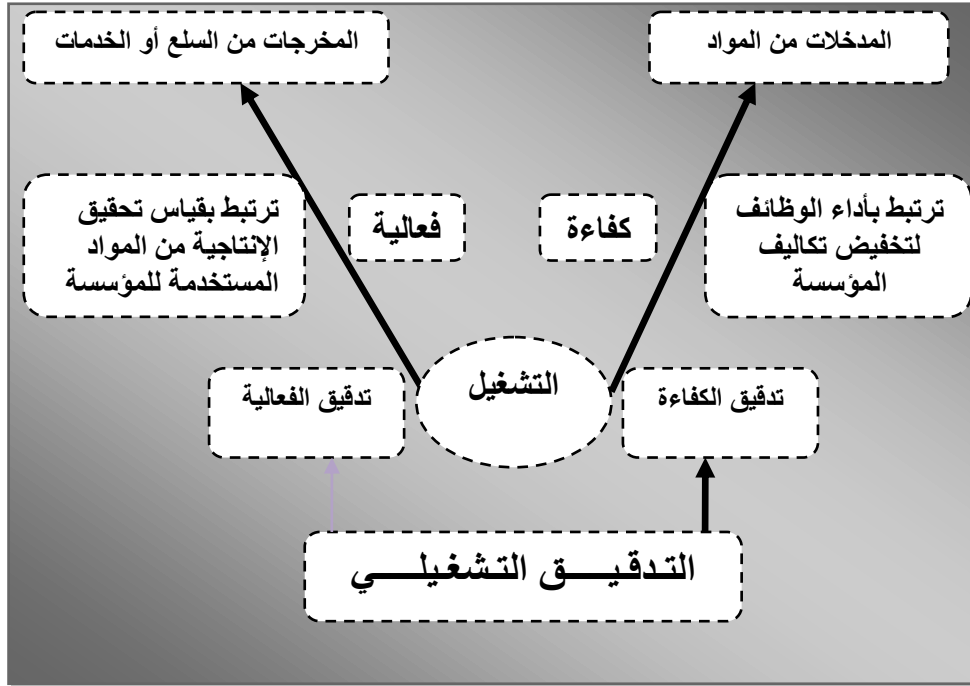
المصدر: عبد المليك مزهوده: الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الأول، بسكرة، نوفمبر 2001، ص: 88

من وجهة نظر المدققين نجد أن التدقيق التشغيلي يهتم بتقييم الأداء من خلال بعديه الكفاءة والفاعلية لأنشطة التشغيلية للمنشأة والمرتبطة بالأهداف المحددة والاستخدام الأمثل للموارد، ويوضح الشكل التالي وصفاً لمفهوم التدقيق الداخلي وفقاً للمفهوم الحديث والمتمثل في التدقيق التشغيلي.

¹ A.Grove, Le management multiplicateur, éd: hommes et technique, Parie, 1985, p: 167

² عبد المليك مزهوده، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الأول، بسكرة، نوفمبر 2001، ص:

الشكل رقم: 02-03 مفهوم التدقيق الداخلي وفقا للمفهوم الحديث التدقيق التشغيلي¹



Source : Konrath . Larry. F, Auditing : A risk Analysis Approach, 5 th edition , 2001, p: 672.

نلاحظ من خلال الشكل أن الكفاءة والفعالية تستخدم لوصف التدقيق التشغيلي، بحيث أن الكفاءة تقدم رؤية لقياس المدخلات والتي ترتبط بالرقابة على التكاليف والمتعلقة بالأداء باتجاه تخفيض تكاليف المنشأة، أما الفعالية ينصب اهتمامها على المخرجات وتركز على قياس الإنتاجية في استخدام موارد المنشأة وعلى مصطلح الربحية طويلة الأجل.

ثانياً: مفهوم المخاطر التشغيلية

من المعروف أن المخاطر التشغيلية لا تعتمد على كيفية تمويل الأعمال التجارية، بل كيفية تشغيل أعمالها، وتعتبر المخاطر التشغيلية الخط الرابط بين النشاط الذي تمارسه المنشأة، والتغير في نتيجة العمل. وعرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاق بازل II مخاطر التشغيل على أنها "مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية".²

¹ Konrath . Larry. F, Auditing : A risk Analysis Approach, op.cit, p : 672

² صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، ابوظبي، 2004، ص: 7

1- المخاطر التي يهتم بها التدقيق التشغيلي

يهتم التدقيق التشغيلي بفحص كافة أو بعض أجزاء من الإجراءات التشغيلية للمنشأة لأغراض تقييم فعالية وكفاءة التشغيل. وعلى العموم هناك ثلاث مواطن للمخاطر التشغيلية وهي:

1-1 مخاطر متعلقة بالموارد البشري

هي تلك الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة المنشأة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث. ومن الأمثلة عليها: عمليات الإحتيال الداخلي من قبل موظفين، (كالإختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة استخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد) وعمليات التداول دون تخويل وإنجاز حركات غير مصرح بها، والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والأمان الوظيفي، هذا من جهة ومن جهة أخرى في خروج المهارات والكفاءات البشرية من المنشأة نحو الخارج أو نحو منشآت أكبر توفر لها مزايا أكثر مما يحول دون قدرة هذه المنشأة على الاستمرار في نشاطها وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق أهدافها وهو ما يعرف بالمخاطر الفكرية¹.

إن المدقق عند قيامه بعملية التدقيق الوظيفية يقوم بتتبع العملية، أو النشاط محل التدقيق من بداية العملية أو النشاط إلى نهايته، فالعمليات قد تشترك في إنجازها أكثر من وحدة أو دائرة تنظيمية داخل المنشأة، وبالتالي فإنه يتوجب على المدقق القيام بفحص الإجراءات التي تمت في المراحل التي قطعتها، وفي مختلف الوحدات التنظيمية في المنشأة².

2-1 مخاطر متعلقة بتنفيذ وإدارة العمليات

هي تلك الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات الأنشطة اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، على مختلف مستويات وظائف المنشأة، ومثال ذلك:

¹ مصطفى محمد مسند، إستراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، ملتقى دولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، يومي: 24-24 نوفمبر، 2008، ص: 12

² أحمد صالح العمرات، المراجعة الداخلية: الإطار النظري والمحتوى السلوكي، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 47

- مخاطر ناتجة عن ضعف قنوات التوزيع التي تعتمد عليها المنشأة كعدم إيصال المنتج بطريقة سليمة ووفق الآجال المحددة وهذا يعود لعدم كفاءة الوسائل المستخدم في النقل. وكذلك خطر فقدان ثقة الزبون،
- مخاطر ناتجة عن تقادم معدات وتقنيات الإنتاج الشيء الذي يمكن أن ينجّر عليه حوادث أو انفجارات وحرائق، بسبب كثرة الأعطال وصعوبة تدبير قطع غيار وعمل الإصلاحات المطلوبة، الأمر الذي يكون نتيجته عدم كفاءة العملية الإنتاجية وما يمكن أن ينجّر على ذلك¹.

هذه المخاطر وأخرى تتجمّع عن طريق العنصر البشري من خلال ارتكاب الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

3-1 المخاطر المتعلقة بالوحدة التنظيمية

يركّز المدقق اهتمامه هنا على الوحدة التنظيمية داخل المنشأة، ويقوم بإخضاع جميع عملياتها وأنشطتها لعملية تدقيق وتحليل وتقييم يشمل فحص وتدقيق أهداف وخطط وسياسات وأساليب وإجراءات هذه الوحدة وعلاقاتها بالوحدات الأخرى، وفي مثل هذا النوع من التدقيق التشغيلي، فإن المدقق لا يخرج عن الحدود التنظيمية للوحدة أو الدائرة محل التدقيق، وذلك بعكس التدقيق المتعلق بالموارد البشرية التي لا بد وأن تشمل جهات أخرى غير الوحدة الإدارية محل التدقيق².

المطلب الثاني: أساليب قياس المخاطر التشغيلية

إعتمدت مختلف المنشآت في السابق بشكل شبه كامل على الرقابة والتدقيق الداخلي لغرض إدارة وتقييم المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أهمية هذه الطريقة إلا أنه شهدت السنوات الأخيرة تطورات جوهرية لإدارة المخاطر التشغيلية حيث تمّ إعتماد هياكل وعمليات محددة لتحقيق هذا الهدف، حيث أن توفر برامج إدارة المخاطر التشغيلية يوفر قدراً أكبر من الأمان وسلامة لعمليات المنشآت، ولذلك أخذت هذه الأخيرة والهيئات الدولية المختصة تتجه نحو التقدم في معالجة المخاطر التشغيلية.

إن إختيار المنهج المناسب لإدارة المخاطر التشغيلية يعتمد على عدة عوامل أهمها حجم المنشأة وتطورها وطبيعة مستوى تطور أنشطتها، وبشكل عام هناك عدة عوامل أساسية لضمان فعالية إطار إدارة

¹ مصطفى محمد مسند، إستراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، مرجع سابق، ص: 12

² محمد سمير الصبان، وعبد الوهاب نصر علي، دراسات متقدمة في المراجعة، منشورات قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1995، ص11.

الفصل الثاني — مركّزات التدقيق القائم على مخاطر الأعمال

المخاطر التشغيلية بغض النظر عن حجم المنشأة أو نطاق عملها ويشمل ذلك توفر الإستراتيجيات الواضحة ومدى كفاءة مجلس الإدارة والإدارة العليا وتوفر نظام رقابة داخلي فعال ومتين وتحديد الصلاحيات وفصل المسؤوليات بالإضافة إلى فعالية إعداد التقارير الداخلية وخطط الطوارئ.

بشكل عام فإن الهدف من طرح المخاطر التشغيلية ليس زيادة رؤوس أموال المنشآت وإنما التأكد من زيادة قدرتها على حسن إدارة ومواجهة المخاطر التشغيلية، وتعتمد الطريقة المستخدمة في قياس رأس المال اللازم على درجة التطور والتعقيد الإحصائي في عمليات وأنشطة المنشأة.

فيما يلي أهم الطرق الملائمة لإحتساب متطلبات رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية الواردة في ورقة بازل الإسترشادية¹:

الطريقة الأولى: طريقة المؤشر الأساسي

وفق هذه الطريقة يتم إحتساب متطلبات رأس المال بناءً على مؤشر واحد وهو إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات، حيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر حاصل ضرب إجمالي الدخل في نسبة ثابتة (ألفا-Alpha) والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل في الورقة الإسترشادية بـ 15%، ويتم الإحتساب وفق المعادلة التالية:

متطلبات رأس المال = متوسطات إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات x ألفا.

$$K_{BIA} = (\sum (GI1.... n * \alpha))/n$$

حيث: K_{BIA} : مطلب رأس المال، GI : الدخل الإجمالي السنوي لآخر 3 سنوات

n : عدد السنوات α : النسبة الثابتة (ألفا) وحددتها اللجنة بنسبة 15%

ويعرف إتفاق بازل (II) إجمالي الدخل على أنه إجمالي دخل الفوائد وغير الفوائد قبل طرح أي مخصصات أو مصروفات تشغيلية والمصاريف المدفوعة مقابل خدمات الإسناد، ولكن يستثنى من إجمالي

¹ Basel Committee on Banking Supervision Basel II, international Convergence of Capital Measurement & Capital Standards, A Revised Framework. Part 2, WWW.bis.com. June 2004, p : 58

الدخل أية إيرادات استثنائية مثل دخل الاستثمارات في الأوراق المالية، أو دخل بيع كيان تابع، أو التعويضات من التأمين.

تجدر الإشارة إلى أنه في حال كان إجمالي الدخل في إحدى السنوات الثلاث بالسالب فإنها تستثنى من الإحتساب في المعادلة وتقتصر فقط على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجباً. وتعتبر هذه الطريقة أبسط الطرق لإحتساب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية وتكون ملائمة للمنشآت التي لا تعمل على المستوى العالمي، وكذلك يمكن للمنشآت التي تعمل على المستوى العالمي استخدامها ولكنها لا يتوفر لديها نظام إدارة مخاطر يمكنها من استخدام الطرق الأكثر تطوراً.

تعتبر هذه الطريقة الأكثر شيوعاً نظراً لسهولة تطبيقها وبساطة تكلفة القياس عبر استخدامها، إلا أنها تحمل المنشأة ذات حجم أكبر من المتطلبات الرأسمالية نظراً لكون النسبة الثابت (ألفا) واحدة ولا تتغير حسب نوع الخدمة أو المنتج كما في الطريقة الثانية.

الطريقة الثانية: الطريقة المعيارية

تعكس هذه الطريقة المراجعة المستمرة والتنقيح للطرق المستخدمة في إحتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تعتمد أيضاً عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل (خطوط العمل) وبالتالي تكون أكثر مرونة من طريقة المؤشر الأساسي.

تحتسب متطلبات رأس المال بناءً على عدة مؤشرات (الدخل الإجمالي لوحدات العمل) بحيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل وحسب الخدمات المقدمة وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم: 02-03 تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل وحسب الخدمات المقدمة:¹

وحدات العمل	المنتجات (النشاط)	المؤشر Indicator	معامل رأس المال
الاستثمارات	تمويل المنشآت	الدخل الإجمالي	$\beta 1 = 18\%$
	تمويل التجارة والتداول	الدخل الإجمالي	$\beta 2 = 18\%$
الأعمال المالية	الخدمات بالتجزئة	الدخل الإجمالي	$\beta 3 = 12\%$
	الخدمات التجارية	الدخل الإجمالي	$\beta 4 = 15\%$
	المدفوعات والتسويات	الدخل الإجمالي	$\beta 5 = 18\%$
	خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	$\beta 6 = 15\%$
أعمال أخرى	خدمات إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	$\beta 7 = 12\%$
	خدمات الوساطة المالية	الدخل الإجمالي	$\beta 8 = 12\%$

Source : Basel Committee on Banking Supervision Basel II. International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards A Revised Framework, WWW.bis.com, June, 2014, p : 144

وتحتسب متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من المنتجات بحاصل ضرب المؤشر في معامل رأس المال (بيتا)، بحيث يكون مجموعها هو الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

وبذلك تكون عناصر المعادلة هي:

متطلبات رأس المال = $\left[\frac{3}{\text{متوسط إجمالي الدخل لكل وحدة عمل}} \times (\text{بيتا لكل نشاط}) \right] / 3$

$$3 K_{TSA} = [\sum \text{years } 1-3 \max (GI_{1-8} \times \beta_{1-8})]$$

حيث أن: K_{TSA} : متطلبات رأس المال، GI : الدخل الإجمالي السنوي في سنة محددة لكل نشاط من الأنشطة الثمانية.

β : النسبة الثابتة (بيتا) وحددتها اللجنة بنسبة محدد لكل نشاط كما هو مبين في الجدول أعلاه.

¹ Basel Committee on Banking Supervision Basel II. International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards A Revised Framework, op.cit, p : 144

تجدر الإشارة أنه قد يكون إجمالي الدخل في سنة معينة لبعض وحدات العمل سالباً (خسارة) وهذا سيؤدي الى أن يكون متطلبات رأس المال لهذه الوحدة بالسالب أيضاً، ولكن بما أنه سيتم إضافتها لمتطلبات رأس المال لوحدة العمل الأخرى والتي قد تكون موجبة فإن ذلك سيكون إجمالي متطلبات رأس المال لإجمالي وحدات العمل موجباً. أما إذا كانت محصلة دمج الدخل لكافة الوحدات سالبة فإنه يتم استبعاد هذه السنة من الإحتساب.

الطريقة الثالثة: طريقة القياس المتقدم

بموجب هذه الطريقة تقوم المنشآت الكبيرة والتي يكون لها عدة كيانات تابعة وتعمل على المستوى الدولي وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام أسلوب داخلي لتحديد وتقييم حجم تعرض المنشأة للمخاطر التشغيلية وإحتساب رأس المال التنظيمي اللازم لمواجهتها. وتتميز هذه الطريقة بأنها أكثر تقدماً من الطرق السابقة كما تعتبر أكثر ملاءمة لتحديد وتعريف المخاطر التشغيلية في المنشأة.

ويعتمد تحديد المتطلبات الرأسمالية وفق هذه الطريقة على قياس حجم التعرض للمخاطر التشغيلية عبر نظام القياس الداخلي المستخدم من قبل المنشأة، كما يحتاج استخدام هذه الطريقة موافقة وإعتماد السلطة الرقابية. وفقاً لهذه الطريقة، تعتمد المنشآت على بياناتها الإحصائية المبنية على خسائرها السابقة، بحيث تستخدم هذه البيانات ضمن برامج متقدمة لتقدير المخاطر وبعد موافقة السلطة الرقابية على الآلية وتقييمها لقدرة المنشأة على قياس مخاطره وإدارتها¹.

المطلب الثالث: تقييم المخاطر التشغيلية وتحليلها

بما أن مخاطر العمليات وكما سبق الإشارة إلى ذلك، تتمثل في المخاطر التي تحول دون تحقيق المنشأة لأهدافها عملياتها التشغيلية، لذلك فإن عمل المدققين ينصب على استعاب وفهم مخاطر العمليات غير المسيطر عليها، يمكن أن تتأثر بشكل كبير بالمخاطر المحتمل حدوثها، وهذه المخاطر تزيد من احتمالية وجود أخطاء في القوائم المالية².

تقوم إدارة المنشأة قيد التحقيق بإدارة مخاطر عملياتها من خلال نظم عمليات خاصة، التي أصبحت نظم معلومات مؤتمنة، بهدف التحقق والتأكد من أن العمليات التشغيلية تتم بشكل فعال ومسيطر عليها لإدارة

¹ Alexander J.Mcneil, Rudiger Frey and others Quantitative Risk, Management :Concepts Techniques and Tools, Operational Risk, Management, WWW.ivie.es, june, 2014, p : 47

² Knechel, W.R., Salterio, S.E., & Ballou, B. Auditing: Assurance & Risk, 3rd edition, Thomson South-Western , 2007, p : 246

المشتريات والمدفوعات والمقبوضات وغيرها، مثال على استخدام عمليات الرقابة الفعالة التي تغطي مختلف مصادر المخاطر التي يمكن أن تؤثر على العمليات التشغيلية تساعد على حماية ومراقبة مخاطر المعلومات التي تنتج عن هذه العمليات¹.

أولاً: نماذج تقييم مخاطر العمليات التشغيلية

إن تأثير المخاطر التشغيلية يمكن قياسها من خلال استخدام طرق الفحص، حيث يستخدم لهذا الغرض طريقتان هما:

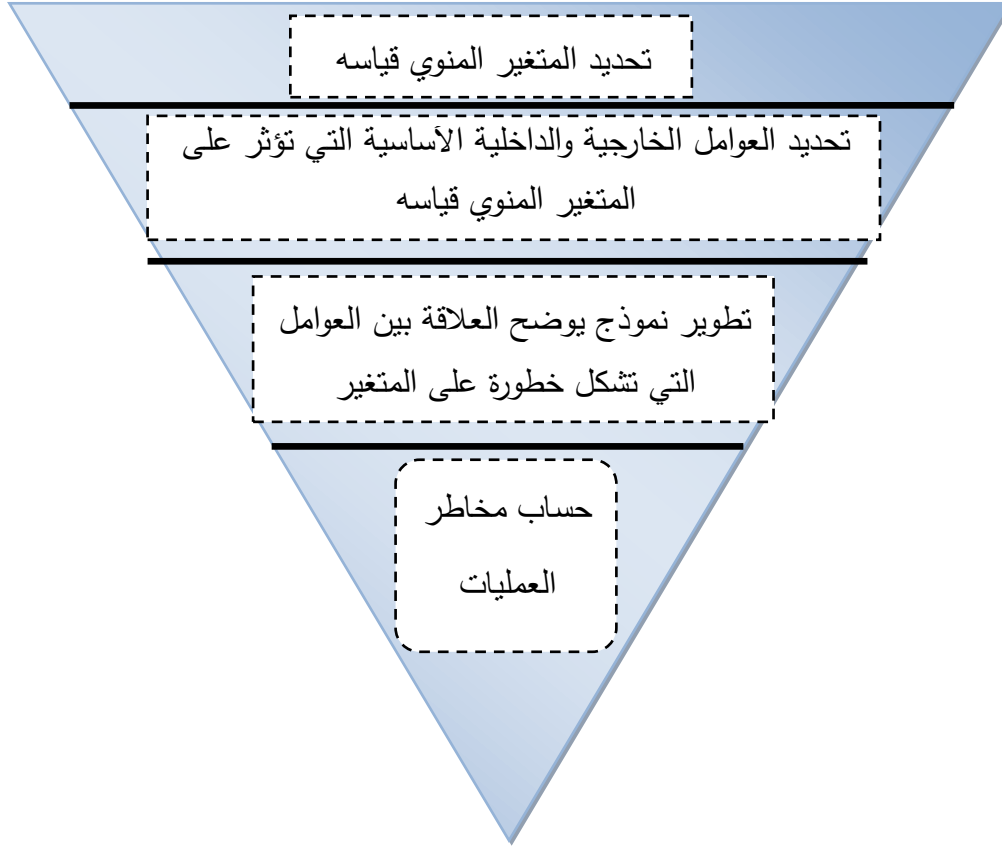
1- نموذج تقييم مخاطر العمليات التشغيلية من أعلى إلى أسفل. (Top-Down)

إن هذا الأسلوب ينظر ويتعامل مع مخاطر العمليات التشغيلية وفق الخطوات التالية:

- تحديد المتغير المنوي قياسه،
- تحديد العوامل الخارجية والداخلية الأساسية التي تؤثر على المتغير، بحيث يتم التعامل مع المتغير المنوي قياسه باعتباره متغيراً تابعاً، والعوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر عليه متغيرات مستقلة،
- حساب مخاطر العمليات التشغيلية باعتبارها التباين غير المفسر في المتغير قيد الفحص من قبل العوامل الخارجية والداخلية التي تم التعامل معها من خلال النموذج والتي تم استخراجها من خلال تحليل الانحدار، إذ يقوم تحليل الانحدار بتحديد درجة تأثير كل عامل من العوامل الخارجية والداخلية على المتغير التابع.

¹ Ballou, B. & Heitger, D. "The impact of business risk auditing on audit judgment and decision making research", Working Paper, Auburn University, 2002, p : 39

الشكل رقم: 02-04 تقييم مخاطر العمليات التشغيلية وفقاً لنموذج من أعلى إلى أسفل¹



المصدر: يمثل نموذج من أعلى إلى أسفل Pong & Turley, 1997

2- نموذج تقييم مخاطر العمليات التشغيلية من أسفل إلى أعلى:

يتعامل هذا الأسلوب مع أخطار الأعمال استناداً إلى المعلومات التي عادة ما يتم تجميعها من خلال المعلومات التاريخية ومراقبة الوضع الحالي وفقاً للخطوات التالية:

- تحديد المتغير قياسه،
- وتحديد الموارد والالتزامات والعمليات التشغيلية الأساسية،
- ورسم خرائط للعمليات التشغيلية والموارد وغيرها من العناصر الأولية،
- وتوضيح علاقاتها مع المخاطر المتوقعة.

¹ Pong, C. & Turley, S., Audit firms and the audit market in Sherer – Current Issues in Auditing, 3rd edition, London: Paul Chapman Publishing LTD:1997, p : 101

الشكل رقم: 02-05 تقييم مخاطر العمليات وفقا لنموذج من أسفل إلى أعلى:¹



المصدر: نموذج من أسفل إلى أعلى Pong & Turley, 1997

ثانيا: تحليل العمليات التشغيلية

يقوم المدققون في هذه المرحلة باستخدام طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA)، بهدف بناء تصورات وتوقعات حول المخاطر غير مكتشفة وانعكاساتها على التقارير والقوائم المالية، وخلال هذا التحليل فإن المدققين يقومون أيضا ببناء استراتيجيات مستقلة للحسابات المتأثرة بالعمليات المحاسبية المنبثقة عن العمليات التشغيلية.

عادة ما تختلف المنشآت في مستويات أدائها في بعض التفاصيل خلال عملية التحليل وهناك أنواع مختلفة من المعلومات يمكن تجميعها خلال عملية تحليل العمليات التشغيلية حيث أن فهم أهداف العمليات

¹ Pong, C. & Turley, S, Audit firms and the audit market in Sherer, Current Issues in Auditing, op.cit, p : 102

التشغيلية وترابطها يساعد في تحديد وتقييم المخاطر التي يمكن أن تحول دون تحقيقها لأهدافها، إضافة إلى زيادة فعالية إدارة هذه المخاطر¹.

كذلك فإن فهم واستيعاب النشاطات المتضمنة في هذه العمليات التشغيلية، والعمليات المحاسبية الناجمة عنها يساعد على استيعاب وفهم المخاطر المتوقعة منها ودرجة انعكاسها على القوائم المالية. إن تقنية المعلومات مكنت المدققين من تطوير منهجياتهم لفحص العمليات المحاسبية الروتينية، لأن احتمالية وجود أخطاء فيها تكون في أدنى حالاتها².

أما فيما يتعلق بالعمليات غير الروتينية مثل الفروقات الناشئة عن تغيير الطرائق المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون السلعي، فإن على المدققين التركيز والاهتمام فيها، بهدف السيطرة على ما يمكن أن تنتج من أخطاء، إضافة إلى التركيز على أدوات وعمليات الفحص التي تقيمها.

تم توضيح مفهوم المخاطر التشغيلية التي أصبحت تواجهها المنشآت وتعرقل أنشطتها بشكل كبير، كما سردنا كل ما يتعلق بأنواع هذه المخاطر ومسبباتها وكيفية تقييمها وقياسها بما يضمن تجنب الخسائر التي قد تتجم عنها.

¹ Rich, J, Solomon, I. And Trotman K, Multi-auditor judgment and decision making research: A decade later, Journal of Accounting Literature , 1998, p : 43

² Lemon, W.M., Tatum, K.W. & Turley, W.S. *Development in the Audit Methodologies of Large Accounting Firms*.op.cit, p : 142

المبحث الثاني: مخاطر نظم المعلومات

أصبحت المعلومات عنصراً أساسياً في المنشأة يعتمد عليها في شتى المجالات لدعم أنشطتها من أجل تحقيق أهدافها المنشودة سواء كانت تلك الأهداف تسعى إلى تحقيق الربح أو لا تسعى إلى تحقيق الربح. كما أنها تشكل البنية التحتية التي تمكنها من أداء مهامها، إذ أن نوع المعلومات وكميتها وطريقة عرضها تعتبر الأساس في نجاح عملية صنع القرارات داخل المنشآت المعاصرة وعليه فإن للمعلومات قيمة عالية تستوجب وضع الضوابط اللازمة لاستخدامها وتداولها ووضع السبل الكفيلة بحيازتها، لذا فإن المشكلة التي يجب أخذها بالحسبان هو توفير الحماية اللازمة للمعلومات وابعادها عن الاستخدام غير المشروع لها.

وتحاول الباحثة من خلال هذا المبحث القاء الضوء على مفهوم نظم المعلومات، وإعطاء تصوراً للفرق بين مفهوم تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات ثم شرح مكونات نظم المعلومات والتطرق بالحديث عن أنواع وكفاءة نظم المعلومات وقياسها وأهم مخاطر ووسائل حمايتها، وإنهاء هذا المبحث بالحديث حول أنواع رقابة أنظمة المعلومات.

المطلب الأول: النظام: مفهومه، مكوناته وبيئته

أولاً: تعريف النظام

هناك العديد من التعريفات لهذا المفهوم، حيث تطرق البعض إلى تعريف النظام حسب مدخلين وهما مدخل النظم والمدخل التحليلي.

فقد عرف سكودريك شارلز وآخرون النظام حسب مدخل النظم بأنه¹: "مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها ومع البيئة المحيطة وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام".

وعرفه حسب المدخل التحليلي بأنه "مجموعة من الأجزاء المستقلة عن بعضها البعض".

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن التعريف الثاني يركز على استقلالية أجزاء النظام عن بعضها البعض وهذا ما يعيب هذا التعريف حيث لا يمكن دراسة أي نظام بجزئيات مستقلة دون الربط بين تلك الجزئيات، بل يجب أن تكون مترابطة ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض.

¹ الدهراوي كمال الدين، محمد سمير، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة، الاسكندرية، ط2، 2002، ص: 4.

ويعرفا الدهراوي و محمد: النظام بأنه¹ "عبارة عن إطار عام متكامل يحقق عدة أهداف، فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، وهذه الموارد تتراوح من المواد إلى الآلات وعناصر الطاقة الإنتاجية وذلك حسب نوع النظام".

وعرفه B, Cashing بأنه²: "عبارة عن مجموعة من المركبات والوحدات ذات العلاقة، أو هو مجموعة أغراض ذات علاقة بعضها مع البعض الآخر مع خصائصها".

لكن هذه التعريفات لم توضح الهدف من النظام، بل ركزت على أجزاء ومكونات النظام دون التطرق إلى الأهداف التي يسعى إليها.

عرف طه النظام بأنه³: "مجموعة من المكونات ذات علاقات متداخلة مع بعضها تعمل على نحو متكامل داخل حدود معينة لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة في بيئة ما، وفي سبيل ذلك تقبل مدخلات وتقوم بعمليات وتنتج مخرجات، وتسمح باستقبال مدخلات مرتدة (تغذية عكسية)".

كما عرف قاسم النظام على أنه⁴: "مجموعة من العناصر التي ترتبط مع بعضها بسلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف، فالنظام عبارة عن مجموعة من العناصر التي تشكل ما يدعى بمكونات النظام التي تكون إما عبارة عن مكونات مادية مثل الحواسيب أو الشاشات أو خطوط الاتصال أو الورق أدوات الكتابة والطباعة أو مكونات معنوية مثل البرامج والملفات والأنظمة والقوانين والتعليمات والعلاقات هيكل ما يعمل على ربط مكونات النظام مع بعضها بحيث تشكل هذه العناصر منظومة نافعة تؤدي وظيفة معينة أو مجموعة من الوظائف".

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف النظام بأنه عبارة عن إطار عام وشامل لمجموعة من العناصر المترابطة مع بعضها البعض ومع البيئة المحيطة بها من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى هذا النظام إلى تحقيقها، سواء كانت الأهداف رئيسية أو فرعية، وتتحدد تلك الأهداف بنوع النظام الذي نعينه، فمثلاً لو كانت المنشأة صناعية فإن الهدف الرئيسي لها قد يكون تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح، ولذلك لا بد لها من تحقيق الأهداف الفرعية وهي زيادة المبيعات وخفض التكاليف، كما أن النظام المحاسبي يسعى إلى توفير

¹ الدهراوي كمال الدين، محمد سمير، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص: 16

²Cashing, B, Accounting Information Systems and Business Organization, Addison, Wesley Publication Co, Call. , 1974, p ; 46

³ طه طارق، مقدمة في نظم المعلومات الادارية والحاسبات الآلية، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000، ص: 23

⁴ قاسم عبد الرزاق، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر، والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص: 17.

المعلومات اللازمة عن طبيعة وأوجه نشاط المنشأة وتوفير معلومات تفيد الفئات المستفيدة في اتخاذ القرارات اللازمة وتوفير المعلومات التي تساعد الإدارة في حماية أموالها وأصولها والمحافظة على أمن معلوماتها للحد من تعرضها للمخاطر التي تعيق تحقيق أهداف النظام.

1- تعريف البيانات والمعلومات

تعد البيانات والمعلومات مكونات أساسية لنظم المعلومات، وغالبا ما يتم استخدامها في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة وبقصد الدلالة على معنى واحد رغم ما بينهما من اختلافات جوهرية¹، يعد مفهوم البيانات والمعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل في الاستخدام اليومي. حيث أن هناك عدم تمييز واضح بين هذين المفهومين، ويرى العديد من الباحثين أنه لا بد من التمييز بين المفهومين التاليين: تعتبر البيانات تلك² المواد الخام التي يعتمد عليها النظام، كما أن المعلومات هي المخرجات الرئيسية للنظام أما من حيث التعريف والمفهوم فتعرف البيانات والمعلومات بأنها:

1-1 تعريف البيانات:

عبّفت البيانات تعريفات متعددة ومتنوعة نذكر منها: "هي عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها لتتحول إلى نتائج"³.

1-2 تعريف المعلومات:

تعرف المعلومات على أنها "البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرارات"⁴، كما عرفت المعلومات بأنها: "البيانات التي تمت معالجتها لتصبح بشكل أكثر نفعاً للمستقبل، والتي لها قيمة في الاستخدام الحالي أو في اتخاذ قرارات مستقبلية"⁵، والمعلومات هي: "عبارة عن بيانات معالجة بصورة تعطينا (معلومات) مفيدة"⁶. إذن تعتبر المعلومات مورد مهم من موارد أي منشأة.

¹ إبراهيم الجزراوي وعامر الجناحي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 15

² الدهراوي كمال الدين، محمد سمير، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص: 15

³ عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 13

⁴ محمد يوسف الحناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص: 10

⁵ سنتيفن أ. موسكوف، مارك ج سيمكن، ترجمة كمال الدين سعيد ومراجعة أحمد أحمد حامد حجاج، تصميم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، دار المريخ، السعودية، 2002، ص: 23

⁶ تنتوش محمود، نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية - دور الحاسوب في الإدارة والتشغيل، دار الجبل، بيروت، ط1، 1998، ص: 125.

تتضمن المعلومات نظاماً للمعلومات، أو ما يعرف بنظم المعلومات، وتعني أحد الأنظمة الفرعية للمنشأة، وتتكون من مجموعة من العناصر البشرية والآلية، تعمل بصورة متكاملة لتحقيق تدفق منظم للمعلومات على المستويات الإدارية المختلفة، من أجل القيام بالوظائف الإدارية من تخطيط، توجيه، تنظيم، ورقابة... إلخ.¹

"كما أن المعلومات تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة، وبالتالي فإن المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف".²

من خلال التعريفات السابقة يمكن إيجاز تعريف للبيانات بأنها عبارة عن حقائق وأرقام خام غير معدة للاستخدام بشكلها الحالي، أما المعلومات فهي عبارة عن بيانات تمت معالجتها وأصبحت جاهزة للاستخدام ويمكن تقديمها للأطراف المهتمة للاستفادة منها.

كما أن البيانات تمثل مرحلة أساسية وهامة من مراحل النظام وهي المدخلات والتي ينبغي أن تكون سليمة وواضحة، فلو كانت البيانات المدخلة إلى النظام غير صحيحة أو غير سليمة فإنها تؤدي للوصول إلى نتائج غير سليمة والتي يعبر عنها بالمعلومات والتي تمثل مرحلة المخرجات بالنسبة للنظام.

وبالتالي فإن إدخال بيانات غير سليمة للنظام يؤدي للوصول لمخرجات زائفة غير صحيحة والتي تعتبر من ضمن المخاطر التي تهدد أمن نظم المعلومات.

2- أهمية المعلومات

لا جدال في أهمية المعلومات وقيمتها في حياتنا الحاضرة، وهي على أي الأحوال أساس أي قرار يتخذه المسؤول في موقعه، وبقدر توفر المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للشخص المسؤول بقدر دقة القرار وصحته.³

إن للمعلومات دورها الذي لا يمكن إنكاره في كل نواحي النشاط، فهي أساسية للبحث العلمي، وهي التي تشكل الخلفية الملائمة لاتخاذ القرارات الجيدة، وهي عنصر لا غنى عنه في الحياة اليومية لأي فرد، وهي بالإضافة إلى هذا كله مورداً ضرورياً للصناعة والتنمية والشؤون الاقتصادية والإدارية والعسكرية والسياسية... إلخ. ولذلك يصدق القول: "من يملك المعلومات يستطيع أن يكون الأقوى".

¹ محمد شوقي أحمد محمود يوسف وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الخامسة، كلية التجارة، القاهرة، 1987، ص 33

² الدهراوي كمال الدين، محمد سمير، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص: 15

³ نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، 1994، ص 48

إن الحاجة للمعلومات كبيرة في كل أوجه النشاط وفي كل الحالات، كما أن الناس يطلبون المعلومات المناسبة والدقيقة والموثوق فيها والحديثة والمتاحة بسرعة.

3- الفرق بين المعلومات والبيانات

تختلف البيانات عن المعلومات في عدة جوانب، أهمها ما يلي:¹

- يبدأ أي نظام للمعلومات بالبيانات وينتهي بالمعلومات،
- البيانات هي حقائق تم تسجيلها، أو سيتم تسجيلها مستقبلاً بشأن أحداث معينة، وقد تكون هذه الحقائق مستقلة وغير مرتبطة ببعضها وغير محددة العدد، وتعرف أيضاً بالمدخلات. أما المعلومات فهي ناتج تشغيل البيانات، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة،
- يقوم المستخدم بإدخال البيانات للحاسب ثم يقوم بتشغيلها وترتيبها، ثم يجرى عليها بعض العمليات ليحصل على معلومة ذات قيمة وفائدة، وكل مجموعة من المعلومات تشكل معرفة ما وهذه هي وظيفتها النهائية،
- عادة ما تكون البيانات على شكل أرقام وجداول وأشكال بيانية، بينما تكون المعلومات على شكل نصوص وعبارات أو صور توضيحية، ويمكن أن تكون البيانات نصوصاً أو أرقاماً أو صوراً أو أي شكل آخر.

ثانياً: مكونات النظام

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى أن النظام هو عبارة عن² إطار شامل لمجموعة من الأجزاء والعناصر المترابطة والمتصلة بالبيئة المحيطة والتي تتفاعل فيما بينها من أجل تحقيق أهداف معينة تفيد الأطراف المستفيدة. ولذلك فإن عناصر النظام تتكون من العناصر الأساسية التالية:³

- المدخلات Inputs
- التشغيل Processing
- المخرجات Outputs
- التغذية العكسية Feedback

¹ هاشم أحمد عطية، محمد محمود عبد ربه، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 9

² الدهراوي كمال الدين، محمد سمير، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص: 17

³ الدهراوي كمال الدين، محمد سمير، نفس المرجع، ص: 18

1- المدخلات

حيث تتمثل المدخلات في المواد والأرقام الخام التي يتم تحديدها وتجميعها وإدخالها إلى النظام ليقوم بعملية معالجتها وتشغيلها من أجل الحصول على المعلومات.

تعتبر المدخلات "القوة الدافعة والوقود اللازم لتشغيل النظام وهذه المدخلات ممثلة في مواد أولية، عمالة، رأس المال، معلومات أو أي شيء يحصل عليها لنظام من البيئة المحيطة ومن نظم أخرى".

2- التشغيل

وهي عملية معالجة البيانات التي تم إدخالها إلى النظام للحصول على المعلومات المفيدة وتتمثل تلك البيانات في المدخلات التي يتم تشغيلها ومعالجتها ليتم تحويلها إلى مخرجات.

وتتمثل مرحلة التشغيل الجانب الفني من النظام والذي يقوم بإجراء العديد من العمليات في نفس المرحلة، والتشغيل بهذا يمثل تفاعل لعوامل داخل النظام مثل عوامل الإنتاج في المنشأة في صورة نشاط ينتج عنه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية، ويتم تحويل البيانات في نظم المعلومات إلى معلومات بطرق التشغيل المختلفة من تسجيل، تلخيص، حساب، مقارنة .. الخ.

3- المخرجات

هي النتيجة النهائية التي يتم التوصل إليها بعد عملية التشغيل على المدخلات للوصول إلى الناتج النهائي وتقديمه للفئات المستفيدة لمساعدتها في اتخاذ القرارات المناسبة سواء كانت تلك الفئات داخلية أو خارجية. حيث أن المخرجات هي الناتج النهائي من النظام والذي يذهب إلى البيئة المحيطة أو إلى نظم أخرى، وقد تكون هذه المخرجات في صورة منتج نهائي بسيط، خدمة للمستهلك أو معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية أو تستخدم كبيانات لنظام معلومات آخر.

4- التغذية العكسية:

وهي عبارة عن ¹ "مخرجات يتم ارجاعها لأشخاص مناسبين في المنشأة لتساعدتهم في تقييم وتصحيح

مرحلة الإدخال".

¹Laudon K. C. and Laudon J. P. Management Information Systems, 9th ed., Prentice Hall.2006, p,19

ثالثاً: بيئة النظام

من خلال ما سبق تم التوصل إلى أن النظام عبارة عن¹ "إطار شامل لمجموعة من الأجزاء والعناصر المترابطة فيما بينها والمتصلة بالبيئة المحيطة بها، ولذلك فإن كل نظام لا بد وأن يعمل داخل بيئة محيطة به تقع خارج حدوده تؤثر به وتتأثر به وذلك من خلال العمليات التبادلية التي تحدث بينهما".

حيث أن البيئة المحيطة بالنظام تتمثل في جميع المتغيرات التي لا تخضع تماماً لسيطرة النظام، أي أنها تقع خارج حدود النظام ولا بد للنظام بأن يتفاعل معه أو يتكيف مع متغيراتها.

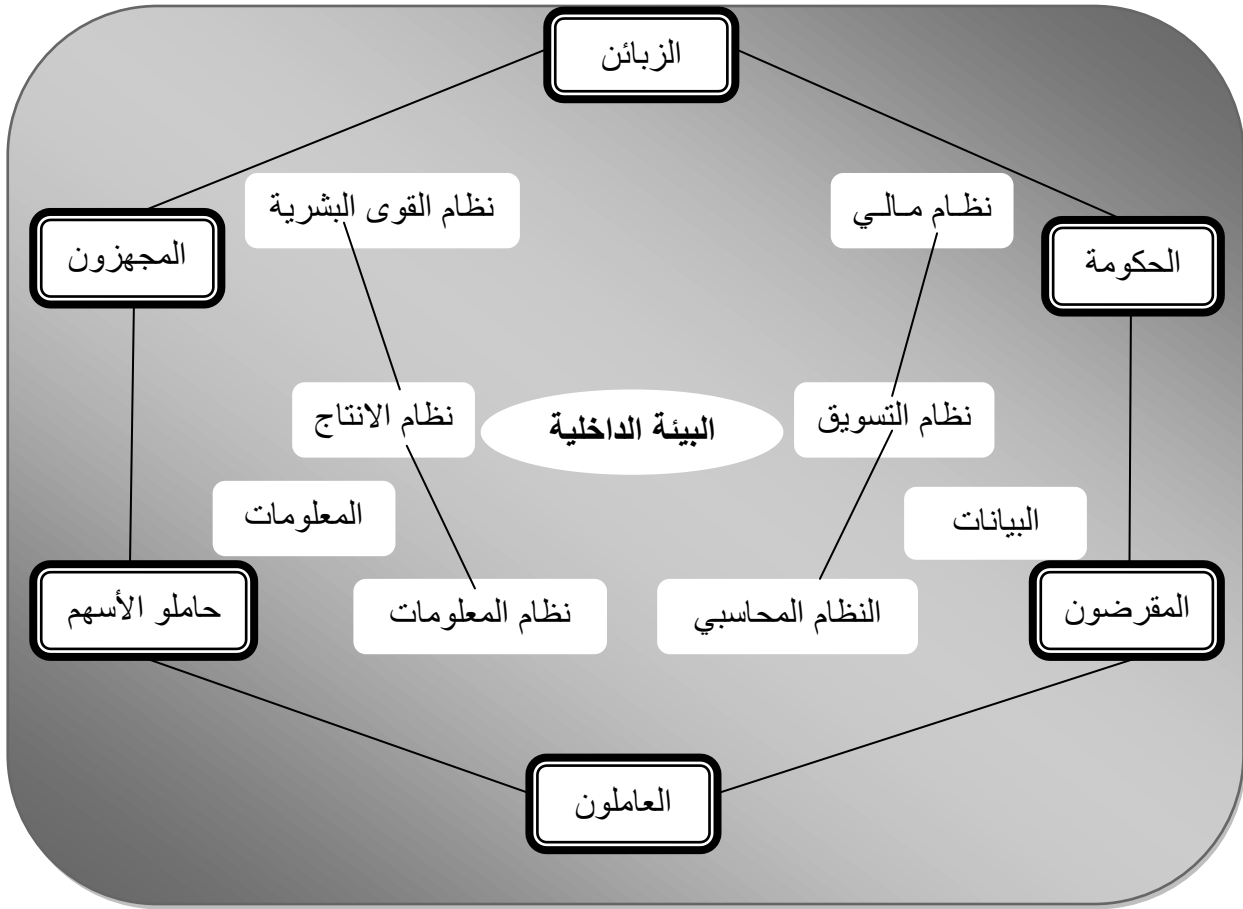
أما الراوي فقد عرف البيئة:² بأنها مجموعة المحددات أو الإطار المحيط بذلك الشيء ويقسم بيئة النظام إلى قسمين:

- البيئة الخارجية للنظام وتتمثل في الزبائن والجمهور وحاملو الأسهم والعاملون والمقرضون والحكومة،
 - البيئة الداخلية للنظام وتتمثل في مجموعة من الإجراءات.
- الشكل الآتي يمثل لنا كل من البيئة الداخلية والخارجية.

¹ طه طارق، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية والحاسبات الآلية، مرجع سابق، ص: 35.

² الراوي حكمت، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة - نظري مع حالات دراسية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999، ص: 25.

الشكل رقم: 02-06 بيئة المنشأة وأهم الأنظمة الداخلية والخارجية¹



المصدر: الراوي حكمت: نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، نظري مع حالات دراسية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999، ص: 26

رابعاً: مراحل تطور مفهوم أمن المعلومات

مر مفهوم أمن المعلومات بمراحل تطور متلاحقة، ففي الستينيات كانت أجهزة الحاسوب وعملها هي شغل العاملين في أقسام المعلومات، وكان مهمهم هو كيفية تنفيذ البرامج والأنشطة المحوسبة ولم يكونوا مشغولين بأمن المعلومات بقدر انشغالهم بعمل الأجهزة وكان مفهوم الأمن يدور حول تحديد الوصول أو الإطلاع على البيانات من خلال منع كل غريب من التلاعب في الأجهزة لذلك ظهر مصطلح أمن الحاسوب، والذي يعني حماية الحواسيب وقواعد البيانات، ونتيجة للتوسع في استخدام أجهزة الحاسوب وما تؤديه من منافع تتعلق باتساع أحجام معالجة البيانات، تغير الاهتمام ليمثل السيطرة على البيانات وحمايتها وفي السبعينيات تم الانتقال إلى مفهوم أمن البيانات ورافق ذلك استخدام كلمات السر البسيطة للسيطرة على

¹ الراوي حكمت، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة - نظري مع حالات دراسية، مرجع سابق، ص: 26

الوصول للبيانات إضافة إلى وضع إجراءات الحماية لمواقع الحواسيب من الكوارث واعتماد خطط لتخزين نسخ إضافية من البيانات والبرمجيات بعيدا عن موقع الحاسوب، وفي مرحلة الثمانينات والتسعينات ازدادت أهمية استخدام البيانات، وساهمت التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات بالسماح لأكثر من مستخدم للمشاركة في قواعد البيانات، كل هذا أدى إلى الانتقال من مفهوم أمن البيانات إلى أمن المعلومات، وأصبح من الضروري المحافظة على المعلومات وتكاملها وتوفيرها ودرجة موثوقيتها، حيث أن الإجراءات الأمنية المناسبة يمكن أن تساهم في ضمان النتائج المرجوة وتقلص اختراق نظم المعلومات والتلاعب بها.

1- مفهوم أمن المعلومات وعناصره

1-1 تعريف أمن المعلومات

يعرف أمن المعلومات على أنه عبارة عن السياسات والممارسات والتقنية التي يجب أن تكون داخل المنشأة لتداول حركات الأعمال إلكترونيا عبر الشبكات بدرجة معقولة ومؤكدة من الأمان، هذا الأمان ينطبق على كل النشاطات والحركات والتخزين الإلكتروني وعلى شركات الأعمال والزبائن والمنظمين والمؤمنين وأي شخص آخر ممكن أن يكون معرضا لمخاطر الاختراق.

عرفه السالمي بأنه¹ "مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية التي تستخدم سواء في المجال التقني أو الوقائي للحفاظ على المعلومات والأجهزة والبرمجيات إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالحفاظ على العاملين في هذا المجال"، ويرى أن أي منشأة تهدف لتحقيق إدارة لأمن نظم المعلومات فإنه يجب أن يشمل المكونات التالية:

- الأمن المادي: بما يشمل من مصادر وممتلكات ومباني لمنع الوصول غير المشروع،
- أمن الأفراد: لحماية الأفراد والمجموعات الذين لهم حق الوصول للمعلومات،
- أمن العمليات: لحماية الأنشطة والعمليات التي يقوم بها المخولون،
- أمن الاتصالات: لحماية الوسائط والتكنولوجيا المستخدمة والمحتوى،
- أمن الشبكات: لحماية مكونات الشبكة والتراسل والمحتويات،
- أمن البيانات: لحماية سرية وسلامة وتوافر المعلومات.

فقد عرف جمعة وآخرون أمن المعلومات بأنه²: "حماية كافة الموارد المستخدمة في معالجة المعلومات، حيث يتم تأمين الشركة نفسها والأفراد العاملين فيها وأجهزة الحاسبات المستخدمة فيها ووسائط

¹ السالمي، علاء عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للتوزيع والنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2000، ص: 294

² جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل، تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص: 342

المعلومات التي تحتوي على بيانات المنشأة ويتم ذلك عن طريق اتباع إجراءات ووسائل حماية عديدة تتضمن سلامة وأمن المعلومات".

من الواضح أن جمعة وآخرون قد ركزوا في هذا التعريف على الناحية القانونية لأمن المعلومات من حيث التركيز على حماية أمن المعلومات وتوضيح الإجراءات والوسائل الواجب اتباعها لضمان سلامة وأمن المعلومات.

نستطيع أن نعرف أمن المعلومات بأنه عبارة عن:

العلم الذي يهتم بدراسة القوانين والتقنيات التي تهتم بتوفير الحماية لأمن المعلومات من المخاطر التي قد تواجهها والعمل على تطبيق الوسائل والأساليب والإجراءات اللازمة لتوفير تلك الحماية ومواجهة المخاطر والتغلب عليها، وسن القوانين الصارمة لمنع حدوث تلك المخاطر مستقبلاً ومعاقبة مرتكبيها. ويعد تطبيق أمن المعلومات من شتى النواحي العلمية والعملية والقانونية ذا أثر كبير على زيادة الثقة بنظام المعلومات.

2-1 عناصر أمن المعلومات

من أجل حماية المعلومات من المخاطر التي تتعرض لها لا بد من توفر مجموعة من العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتوفير الحماية الكافية للمعلومات، ولقد صنف مختار تلك العناصر إلى خمسة عناصر وهي¹:

- **الموثوقية:** هي تعني التأكد من أن المعلومات لا يمكن الاطلاع عليها أو كشفها من قبل أشخاص غير مصرح لهم بذلك ولتجسيد هذا الأمر يجب على المنشأة استخدام طرق الحماية المناسبة من خلال استخدام وسائل عديدة مثل عمليات تشفير الرسائل أو منع التعرف على حجم تلك المعلومات أو مسار إرسالها .
- **التعرف أو التحقق من هوية الشخصية:** هذا يعني التأكد من هوية الشخص الذي يحاول استخدام المعلومات الموجودة ومعرفة ما إذا كان هو المستخدم الصحيح لتلك المعلومات أم لا.

¹ مختار محمد محمد سليمان الناعية، مدخل مقترح لقياس مدى تأثير جودة التقرير المالي الإلكتروني على إدارة عملية المراجعة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 2007، ص: 32-33

- **سلامة المحتوى:** هي التأكد من أن محتوى المعلومات صحيح ولم يتم تعديله أو تدميره أو العبث به في أي مرحلة من مراحل المعالجة أو التبادل سواء كان التعامل داخلياً في المنشأة أو خارجياً من قبل أشخاص غير مصرح لهم بذلك ويتم ذلك غالباً بسبب الاختراقات الغير مشروعة.
- **استمرارية توفر المعلومات أو الخدمة:** تعني التأكد من استمرارية عمل نظام المعلومات بكل مكوناته واستمرار القدرة على التفاعل مع المعلومات وتقديم الخدمات لمواقع المعلومات وضمان عدم تعرض مستخدمي تلك المعلومات إلى منع استخدامها أو الوصول إليها بطرق غير مشروعة يقوم بها أشخاص لإيقاف الخدمة بواسطة كم هائل من الرسائل العشوائية عبر الشبكة إلى الأجهزة الخاصة لدى المنشأة.
- **عدم الإنكار:** يقصد به ضمان عدم إنكار الشخص الذي قام بإجراء معين متصل بالمعلومات لهذا الإجراء، ولذلك لا بد من توفر طريقة أو وسيلة لإثبات أي تصرف يقوم به أي شخص للشخص الذي قام به في وقت معين.

3-1 المعايير العالمية لأمن المعلومات

مما لا شك فيه أن أمن المعلومات تلعب دوراً مهماً في حماية أصول المنشأة. وكثيراً ما نسمع في الاخبار عن الحوادث الأمنية لأمن المعلومات، مثل تشويه المواقع، وقرصنة الخادم، وتسرب البيانات. لذلك المنشآت بحاجة ماسة إلى أن تترك الحاجة إلى تكريس المزيد من الموارد لحماية أصول المعلومات وأمن المعلومات يجب أن يصبح مصدر قلق كبير في كل من الحكومة وقطاع الأعمال.

من أهم المعايير العالمية التي تساعد على تحقيق الحد الأدنى لأمن المعلومات معايير الآيزو¹ الصادرة عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي آيزو ISO الذي أنشئ في عام 1947، وهو هيئة غير حكومية، هذه المعايير تتضمن بعض السياسات والتوجيهات، منها:

• آيزو 27002:

- السياسة الأمنية Security policy
- تنظيم أمن المعلومات Organization of information security

¹ فهد فايز المدرع، المعايير العالمية لأمن المعلومات، مركز التميز لأمن المعلومات، الموقع الإلكتروني: ص: 2-4

الفصل الثاني — مركّزات التدقيق القائم على مخاطر الأعمال

- أمن الموارد البشرية Human resources security
- الأمن البيئي والمادي Physical and environmental security
- الاتصالات وإدارة العمليات Communications and operations management
- التحكم في الوصول access control
- اقتناء نظم المعلومات وتطويرها وصيانتها and Information systems acquisition development maintenance
- إدارة الحوادث الأمنية للمعلومات Business Information security incident management
- إدارة استمرارية الأعمال continuity management
- إدارة الامتثال Compliance management

• آيزو 27002:

هذا المعيار يقدم نموذج دوري يعرف بـ (Plan-DO-Check-Act) وهو اختصار لـ (PDCA) وهو يهدف إلى تحديد الاحتياجات اللازمة لإقامة وتنفيذ وتشغيل ورصد واستعراض وصيانة وتحسين وتوثيق نظام إدارة أمن المعلومات داخل المنشأة. وعادة ما ينطبق على جميع أنواع المنشآت وغيرها.

وهذا النموذج يتم في أربع مراحل متتابعة وهي:

- الخطوة: تأسيس نظام لإدارة أمن المعلومات،
- التنفيذ: البدء في تنفيذ الخطط وتشغيلها،
- التحقق: مراجعة النظام بعد تنفيذه،
- العمل: صيانة وتحسين النظام.

• آيزو 15408:

يساعد هذا المعيار على التقييم، والتحقق، والتصديق على الضمانات الأمنية للمنتجات التكنولوجية، وكذلك يمكن تقييم الأجهزة والبرمجيات لمكافحة تغير المناخ في مختبرات معتمدة للتصديق.

المطلب الثاني: نظم المعلومات: مفهوماً، مكوناتها ومقاييس كفاءتها

تتطور التكنولوجيا من حولنا، وتحمل معها جديد التغيير، وتتبدل معها أشكال نقل المعلومة وتنتفتح آفاق جديدة في تمثيل البيانات بهيئات وأنماط متعددة منها ما كان معروفاً وتطور ومنها ما ابتكر وتغير.

أولاً: مفهوم نظم المعلومات

حسب مفهوم نظرية النظم والتي تقضي بأن النظام بشكله المعقد يتكون من عدة نظم منفردة وتؤكد على علاقة الأجزاء والمكونات بجميع الوحدات ثم علاقة جميع الوحدات بالنظم الأخرى، واتخذ خبراء نظم المعلومات الإدارية ونظم المعلومات المحوسبة كمهاد فلسفي في فهم وإدراك عمل النظم المحوسبة. ويعرف ياسين¹ نظام المعلومات بأنه: "التكوين المتفاعل بين مكونات جوهرية للنظم والمعلومات ويتوسع ليعرفه على أنه توليفة أو تركيبة منظمة من الأفراد، المكونات المادية للحاسوب، البرامج، شبكات الاتصالات، وموارد البيانات التي يتم جمعها ومعالجتها وتحويلها لمعلومات وبالتالي توزيعها إلى المستفيدين في المنشأة.

تعرف نظم المعلومات على أنها²: "مجموعة موارد منظمة، من وسائل وبرامج وموظفين ومعطيات وإجراءات تسمح بجمع ومعالجة وتخزين وإيصال المعلومات في شكل معطيات أو صور،.... في المنشأة". ولكن يرى الصباغ أن نظم المعلومات هي³: "عبارة عن مجموعة من الإجراءات والبرامج والمعدات والأساليب التي تعالج البيانات وتجعلها متاحة للإدارة لصناعة القرارات".

بهذا نجد أن الصباغ توسع قليلاً في التعريف ليضيف إلى المكونات السابقة لنظم المعلومات مكونات أساسية وهي المعدات والأساليب التي تستخدم في عملية معالجة البيانات.

عرفت البكري نظام المعلومات بأنه⁴: "مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم".

نجد أن البكري أضافت شيء جديد للتعريفات السابقة وهو توضيح الهدف من نظم المعلومات ومع ذلك نجد بأن جميع التعريفات السابقة ركزت على الناحية الفنية لنظم المعلومات.

¹ ياسين، ساعد غالب، أساسيات نظام المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج، عمان، 2009، ص: 19

² الدهراوي ومحمد سمير، نظام المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص: 21

³ الصباغ عماد، مدخل لتحليل وتصميم نظم معلومات الأعمال، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص: 8

⁴ البكري سونيا، نظم المعلومات الإدارية، المفاهيم الأساسية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص: 8

يعرف Laudon نظم المعلومات بصورة أدق وأوسع بأنها¹: "مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها البعض والتي تقوم بجمع أو استرجاع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات بغرض دعم صناعة القرار والتنسيق والتحكم بالمنشأة، بالإضافة إلى مساعدة المدراء والعاملين في حل مشاكل وتصور الموضوعات الصعبة، وإنشاء أصناف جديدة".

نجد أن تعريف Laudon أشمل من التعريفات السابقة ولكن مع ذلك فإن جميع التعريفات السابقة لم تتطرق إلى الدور التقني لنظم المعلومات، ولكن Jessup & Valacich عرفا نظم المعلومات بأنها²: "مجموعة من القطع المادية والبرمجيات وشبكات الاتصال والتي يقوم الناس ببنائها واستخدامها لجمع وخلق وتوزيع البيانات المفيدة عمليا بما يتناسب مع إعدادات في المنشأة".

لقد ركزت التعريفات السابقة على نظم المعلومات كونها قطع مادية وبرمجيات وقطع غير مادية وأفراد وبيانات وإجراءات، وتعتبر القطع المادية والبرمجيات من أهم المكونات التي تستخدم في إنشاء الجدران النارية والتي تعتبر أحد الوسائل الهامة لمواجهة الاختراقات التي قد تتعرض لها أمن نظم المعلومات.

من خلال التعريفات السابقة نصل إلى تعريف شامل لنظم المعلومات بأنها عبارة عن:

إطار شامل لمجموعة من المكونات (سواء كانت مكونات بشرية أو مادية) والتي تشتمل على العناصر والإجراءات التي تعمل مع بعضها البعض بشكل مترابط ومتكامل من خلال تطبيق وظائف النظام من ادخال وتشغيل للبيانات ثم استخراج النتائج وإيصالها إلى الفئات المستفيدة لمساعدتها في اتخاذ القرارات اللازمة لأداء وظائفها في الوقت المناسب.

ترى الباحثة أن التعامل مع مصطلح نظام المعلومات إنما يعنى به الحديث عن جزء من النظام

الكلي للمعلومات وسيجري التعامل بصيغة الجمع أي نظم المعلومات تعزيزا لمفهوم نظرية النظم.

1- تكنولوجيا المعلومات Information Technology

يسمىها البعض تقنية المعلومات حيث تعرب الكلمة الانجليزية Technology إلى تقنية كما وتعرف اختصارا (IT).

قد عرفها Paquin بأنها³: "الوسائل المستعملة لإنتاج، معالجة، تخزين، استرجاع، وإرسال المعلومة، سواء كانت في شكل صوتي أو كتابي أو صورة".

¹Laudon K. C. and Laudon J. P. Management Information Systems, op.cit, p 13.

²Jessup Leonard and Valacich, Joseph (2003), Information Systems Today, Isted., Prentice hall. 2003, p : 4

³ Paquin, Michel, Management of Information Technology, Agency Editions, Canada, 1990, p : 17

يعرفها الهادي¹: "بأنها نتاجاً مناسباً للتلاحم والتكامل بين كل من تكنولوجيا الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات".

يركّز تعريف الهادي على الجمع بين التقنيات التي تحقق تكاملاً معلوماتياً سواء الحاسوبية منها أو تقنيات الشبكات والاتصالات وهو بذلك يشمل كل المكونات المادية لنظام المعلومات.

2- تكنولوجيا المعلومات أم نظم المعلومات

يخلط الكثيرون بين مفهوم تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات، وذلك لتداخل المكونات وربما الأهداف التي تتحقق، لكن لا يمكن القول بأن كلاهما بديل للآخر حيث أن تكنولوجيا المعلومات تتضمن المكونات المستخدمة على نطاق واسع في أنشطة ومعالجة وتخزين البيانات واسترجاع وعرض المعلومات بأشكالها المختلفة (نصوص، أرقام، صور، أفلام، ووسائط متعددة). لأن تكنولوجيا المعلومات ليست غاية وإنما هي وسائل تستخدمها النظم ضمن إطار التوليفة الشاملة لدعم نظم المعلومات، فإن الباحثة ترى أن تكنولوجيا المعلومات هي إحدى مكونات نظم المعلومات.

ثانياً: مكونات نظام المعلومات IS Infrastructure

يتضمن نظام المعلومات مجموعة من المكونات التي يشار لها بالبنية التحتية المكونة لنظم المعلومات وتتربط جميع هذه المكونات ليتم ادخال ومعالجة، وحفظ، استرجاع، ونشر وتوزيع المعلومات ومن ثم تنفيذ التغذية العكسية، واجراء عمليات التحكم في الأنشطة والمهام، وهي:

1- المكونات التقنية

تشمل مكونات التقنية الملموسة وغير الملموسة وتسمى تكنولوجيا المعلومات IT أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات CIT وتضم²:

2- الأقراد Human Resources

يرى الكثيرون أن أثمن مورد في بنية نظم المعلومات هو ما لدى النظام من ثروة معرفية وفكرية وإدارية وتنظيمية متمثلة بالعاملين في إدارة هذه النظم، بل إن العامل الجوهري والحاسم الذي يرجح نجاح أو فشل نظم المعلومات يتمثل بالإدارة ومواردها الانسانية وكوادرها التقنية المتخصصة³.

¹ الهادي، محمد محمد، نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات في تطوير التعليم في مصر، أبحاث المؤتمر العالمي الثاني لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، مصر، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، 25 ديسمبر 2012، ص: 23، الموقع الالكتروني: <http://www.mohe.pna.ps/Intro.htm>، في نوفمبر 2014

² Stair, Relaph, Reynolds, George, *Principles of Information Systems*, Course Technology Ptr, USA, 2010, p : 67

³ ياسين، ساعد غالب، أساسيات نظام المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، مرجع سابق، ص: 172

3- الإجراءات والسياسات

هي عمليات تتضمن وصف وترتيب مجموعة الخطوات والتعليمات المحددة لإنجاز العمليات الحاسوبية حيث ترسم السياسة العامة لنظام عمل الأجهزة والبرمجيات وتنسيق عمل الأفراد ضمن منظومة تحقق أهداف نظام المعلومات الجزئي أو نظم المعلومات بشكل كلي.

4- البيانات والمعلومات

وهي بمثابة الوقود المشغل لنظام المعلومات، وعصب المؤسسة ومحركها الي تدور فيه للتطوير والبناء.

ثالثا: أنواع نظم المعلومات

يمكن أن تصنف نظم المعلومات كأحدى التصنيفات التالية¹:

- نظم العمليات التشغيلية (TPS) Transaction Processing Systems
- نظم معلومات إدارية (MIS) Management Information Systems
- أنظمة أتمتة المكاتب (OAS) Office Automation Systems
- أنظمة دعم القرارات (DSS) Decision Support Systems
- النظم الخبيرة (ES) Expert Systems
- نظم دعم الإدارة العليا (ESS) Executive Support Systems
- التجارة الالكترونية E-Commerce

رابعا: مقاييس كفاءة نظم المعلومات

1- كفاءة نظم المعلومات

تعني² الكفاءة مدى تحقيق النظام للأهداف التي أنشئ من أجلها، أي الوصول إلى الصورة الواقعية لما تحقق ومقارنة ذلك مع ما هو مستهدف تحقيقه في فترة زمنية محددة، وتتحدد كفاءة نظام المعلومات بمقدرته على توفير المعلومات الضرورية عن الماضي والحاضر والمستقبل بالدقة والملائمة والوقت والتكلفة المناسبة، وبمقدار مساهمته في مساعدة الإدارة في مهام التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

¹ Rainer R. Kelly; Cegielski, Casey G, Introduction to Information Systems, Enabling and Transforming Business, 3rd edition, John Wiley & Sons, New York, 2011, p : 24

² McMahon, W.W, An efficiency-based management information system, Fundamentals of educational planning, International Institute for Educational Planning, Unesco, 1993, p : 49

2- مقاييس كفاءة نظام المعلومات

يرى المغربي أن الكفاءة تقررها ثلاثة مؤشرات هي¹:

- الدقة: وتعني ان تتوفر درجة مناسبة من الدقة في المعلومات المعدة لاستخدامها بدرجة عالية من الثقة في الأهداف الادارية مثل التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
- الملائمة : وتعني أن تتطابق انواع ومواصفات البيانات والمعلومات مع احتياجات المستخدمين.
- الوقت المناسب: وتعني مراعاة عامل الزمن عن توفير البيانات والمعلومات لأغراض اتخاذ القرارات.

وتشكل هذه المؤشرات الثلاثة الطرف الأول في موازنة الكفاءة، وذلك لأن الخلل في أي من هذه المؤشرات سوف يؤثر سلباً على المنافع المتأتية من النظام، وتتراوح هذه السلبية بين التأثير في القرارات المتخذة في حال عدم دقة المعلومات (حالة انعدام مؤشر الدقة) إلى انعدام القيمة من هذه المعلومات (حالة عدم الملائمة، أو لم يتم الحصول عليها في الوقت المناسب).

خامساً: مداخل تطوير نظم المعلومات

تستخدم منهجيات عديدة في عملية تطوير النظم وتتنوع هذه المنهجيات بين المعقدة والمكلفة للوقت والمال بما تتطلبه من فرق من المحللين والمبرمجين والمدققين، وبين منهجيات تعتمد على المستخدم نفسه في اقتناء وتطوير نماذج عمل خاصة باستخدام الحزم البرمجية المكتبية سهلة الاستخدام والموجهة لهذا المستخدم والتي أصبحت تساعده في تسيير أعماله دون إنتظار حلول محلي ومبرمجي النظم.

حيث تتجه بعض المنشآت إلى اقتناء برمجيات نظم المعلومات عبر تطوير نظمها من خلال حزم برامج التطبيقات التي تقدمها منشآت البرمجيات الكبرى والمتخصصة في إيجاد الحلول لتطوير نظم المعلومات المختلفة في كافة الميادين، ولكن ذلك يقع تحت قائمة من المعايير للمفاضلة بين حزم برامج التطبيقات عند الاختبار، والشراء وقد ذكر ياسين مجموعة من أهم هذه المعايير²:

1- معيار الوظيفة

حيث يتساءل عن الوظائف المطلوبة من البرنامج، التكاليف الإضافية المطلوبة، كيف سيساعد الإدارة في تلبية احتياجاتها،

¹ المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، نظم المعلومات الادارية - الاسس والمبادئ، مجموعة النيل العربية، طباعة نشر وتوزيع، الاسكندرية، 2002،

ص: 135

² ياسين، ساعد غالب، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، مرجع سابق، ص: 194

2- معيار المرونة

يتساءل إلى أي درجة يمكن تعديل وتغيير برنامج التطبيق، إمكانيات التطوير في المستقبل، هل يمكن تحقيق التعاضد والاتصال والتوافق مع برمجيات أخرى،

3- معيار الصداقة وسهولة الاستخدام

يتساءل حول الكفاءة التي سيجنيها المستخدم، سهولة وبساطة البرنامج، ووجود تسهيلات المساعدة،

4- معيار العائد والتكلفة

حيث يجري مقارنة التكاليف المنظورة وغير المنظورة مع العائد المتوقع من جراء استخدام هذا النظام الجديد،

5- معيار التوافق

مع المكونات المادية الحالية لنظم المعلومات.

المطلب الثالث: مخاطر أمن نظم المعلومات ووسائل حمايتها

أولاً: أمن نظم المعلومات ومكوناته

بحكم أننا أمام حالة تتجاوز الهدف من أمن المعلومات إلى حماية المعلومات لتشمل حماية الأجهزة والموارد التي تحقق وتعزز هذه الحماية إرتأينا التطرق إلى مفهوم أمن نظم المعلومات وليس أمن المعلومات.

1 - مفهوم أمن نظم المعلومات

يقصد بأمن مظام المعلومات عملية الحماية من الأخطار والفيروسات التي قد تصيب أنظمة المعلومات اذ يتطلب ذلك الوقت والجهد والموارد المالية لغرض الكشف عن المشاكل بالسرعة الممكنة والمساعدة في اتخاذ اللازم من طرق الحماية والمعالجة¹.

وأشار Doomun أن أمن أنظمة المعلومات هو جزء مكمل لكل أنشطة البيانات والمعلومات المخزونة وتخطيط التخلص من الخروقات الأمنية².

¹ Swanson & Hash & Bowen, "Information Security", United States of America, National Institute of Standards and Technology", February, 2006, p :05

² Doomun, M. Razvi, Multi- Level Information System Security in outsourcing domain, Business Process Management, Journal, No1. 15 , No.1, 2009, p : 849

وأشار O'Brien أن أمن نظم المعلومات يعد العلم الذي يبحث في النظريات واستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات والأنظمة من المخاطر التي تهددها ومن أنشطة الاعتداء عليها. عليه تعرف الباحثة أمن نظم المعلومات بأنها: العمليات والتدابير والتوجيهات التي تصدرها إدارة المنشأة بهدف حماية مواردها التقنية وما تحتويه من معلومات في مختلف أشكالها بغرض تحقيق سلامتها وتوافرها وسريتها وفق الصلاحيات والترتيبات المتعارف عليها¹.

2- مكونات أمن نظم المعلومات: ويرى الهادي ان بيئة نظام أمن نظم المعلومات تتكون من أربع

مكونات أساسية وهي²:

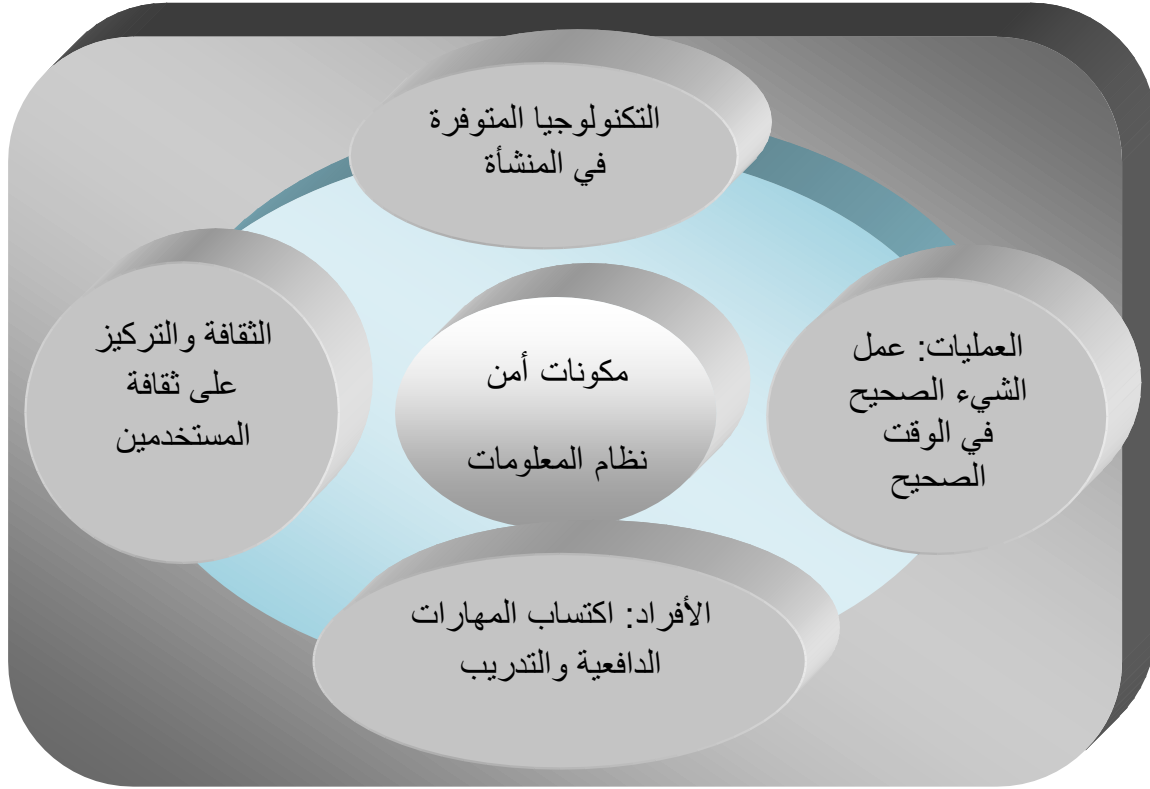
- التكنولوجيا
- العمليات
- الأفراد
- الثقافة

والشكل الآتي يبين المكونات الأساسية لأمن نظام المعلومات.

¹ O'Brien, J. A, Introduction to Automation system: Essential for the internet worked enter Pries, 11th .ed. Me Grew –Hall, Boston, 2003. P : 448

² الهادي، نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات في تطوير التعليم في مصر، مرجع سابق، ص: 27

الشكل رقم: 02-07 مكونات أمن نظام المعلومات¹:



المصدر: الهادي محمد محمد، توجهات أمن وشفافية المعلومات في ظل الحكومة الإلكترونية، 2006، متاح في: <http://www.journal.cybrarians.org>، نوفمبر، 2014

3- الهدف من تحقيق أمن نظم المعلومات

إن هدف من تحقيق أمن نظم المعلومات يعني تحقيق لـ(السرية، السلامة، التوفر) والتي تسمى بالثالث أو المثلث ويختصر بـ triangle CIA اختصاراً للمصطلحات (Confidentiality, Availability, Integrity)، التي أشار إليها Whitson وهي بمثابة مبادئ لا بد من تواجدها وتعني²:

3-1 السرية

هي أن النظام الآمن هو النظام الذي يضمن سرية وخصوصية البيانات المخزنة فيه، وبالتالي إتاحة هذه البيانات فقط لأصحابها، إضافة إلى تأمين الطرق المناسبة لحمايتها من القراءة أثناء نقلها عبر شبكة الاتصال ويحقق ذلك من خلال مجموعة من الطرق تقدم مستويات مختلفة من درجات الأمان وسرعة نقل المعلومات.

¹ الهادي، نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات في تطوير التعليم في مصر، مرجع سابق، ص: 28

² Whitson, G, Computer security: theory, process and management, The Journal of Computing in Small Colleges, Vol. 18, No. 6, 2003, p :57.

2-3 السلامة

تعني سلامة المعلومات¹ بصفة عامة حيث يؤمن النظام الأمن تكاملية البيانات المخزنة فيه، ويقصد بالتكاملية حماية البيانات من عمليات الحذف والتخريب، ويتم تأمين ذلك من خلال مجموعة من الأساليب توفرها نظم قواعد البيانات كقوائم الولوج والصلاحيات بالإضافة إلى علاقات الترابط ما بين البيانات المخزنة فيها. ويتكون عنصر سلامة المعلومة من شقين:

- الأول سلامة المعلومة ويعني عدم تغيير المعلومات بشكل غير ملائم سواء عن قصد أو بغير بقصد،
- والثاني سلامة المصدر وتعني الحصول على المعلومة من مصدرها الأصلي.

3-3 التوفر

يؤمن النظام الأمن استمرارية وصول المستخدمين إلى المعلومات الخاصة بهم دون أي تأخير، ولهذه الخاصية عدد من الخصائص المتمثلة في²:

- المقاومة وهي قدرة النظام على الحفاظ على نفسه من العمليات التي تجعله غير متاح للمستخدمين المخولين باستخدامه، وسهولة الاستخدام،
- المرونة والتمثلة في توفر الإمكانيات والأدوات التي تمكن من إدارة النظام دون أن يستدعي ذلك إلى توقفه،
- المقدرة على التوسع لسد الحاجات المستقبلية.

4-3 متطلبات تحقيق بيئة معلوماتية آمنة

لكي نصل إلى تحقيق بيئة معلوماتية آمنة يلزم تحقيق عناصر الأمن التالية³:

- التحقق من الشخصية Authentication
- الترخيص بالاستخدام Authorization
- الخصوصية وسرية المعلومات privacy and confidentiality
- الثقة في المعلومات Trust
- صحة وسلامة البيانات Integrity

¹ البداينة، دياب، الأمن و حرب المعلومات، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص: 171

² جامعة الدول العربية، المركز العربي للبحوث القانونية، الاجتماع الثاني لرؤساء الإدارات المختصة بتقنية المعلومات، بيروت، الجمهورية اللبنانية، المنعقد في مارس 2012، ص: 06، متاح على الموقع: <http://carjj.org/node/1242> : نوفمبر 2014 .

³ داوود، حسن طاهر، أمن شبكات المعلومات، معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الثانية، الرياض، 2004، ص: 45

تختلف درجة الأمان المطلوبة في نظم المعلومات تبعاً لأهمية المعلومات المطلوب تأمينها، ومدى تعرض هذه المعلومات للخطر، ومدى الضرر الذي يخشى من وقوعه في حالة فقد أي من هذه العناصر. وبذلك فإنه يوجد فرقاً جوهرياً بين أمن المعلومات وأمن نظم المعلومات حيث يركز المفهوم الأول على تعريف الأمن من منظور حماية للمعلومات دون ذكر لنظام المعلومات بما يشمله من تقنيات واستراتيجيات لإدارة هذه النظم.

ثانياً: مخاطر أمن نظم المعلومات

عند حفظ أنواع كبيرة من البيانات بشكل إلكتروني تكون عرضة لأنواع جديدة من المخاطر، فالاتصالات المتقدمة وبرامجيات الحاسوب كانت قد وسعت من هذا التعرض للخطر. إذ يمكن ربط نظم المعلومات في مواقع مختلفة من خلال شبكات الاتصالات، وإمكانية للوصول غير المخول أو سوء الاستخدام أو الاحتيال، إذ أن هذه المخاطر غير محدودة بموقع واحد، ما يؤدي إلى فرص جديدة للاختراق والاستخدام.

1- مفهوم مخاطر أمن نظم المعلومات:

عرفها كل من Rittinghouse et Ransome بأنها: "كل انتهاك أو خرق لنظام المعلومات، وهو ما يعرض المعلومات للفقد، أو المنع، أو التعديل"¹.

2- أصناف مخاطر أمن نظم المعلومات

صنف Laudon الأخطار المحتملة التي يمكن ان تتعرض لها نظم المعلومات إلى²:

1-2 الأخطار البشرية: هي التي يمكن أن تحدث خلال تصميم التجهيزات أو نظم المعلومات أو اثناء عمليات البرمجة أو الاختبار أو التجميع للبيانات واثناء ادخالها إلى النظام، أو في عمليات تحديد الصلاحيات للمستخدمين، وبشكل مثل هطه الأخطار الغالبية للمشاكل المتعلقة بأمن وسلامة نظم المعلومات في المنشأة.

2-2 الأخطار البيئية: وتشمل الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير والمشاكل المتعلقة بأعطال التيار الكهربائي والحرائق فضلاً عن المشاكل القائمة في تعطل أنظمة التكييف والتبريد وغيرها ودرجات الحرارة والرطوبة كلها تؤدي إلى توقف هذه التجهيزات لفترات طويلة نسبياً لإجراء الاصحاحات اللازمة واسترداد البرامجيات وقواعد البيانات³.

¹ Rittinghouse, John W., Ransome James(2005). Business Continuity and Disaster Recovery for InfoSec Managers, F. Uk : Elsevier Digital Press. 2005, p : 23

² Laudon, K.C. & Laudon , J.P., Management Information System, op.cit, p : 174

³ Swanson & Hash & Bowen, ebid, Information Security, United States of America, op.cit, p : 17

3-2 **الجرائم المحوسبة:** تمثّل تحدياً كبيراً لإدارة نظم المعلومات لما تسببه من خسارة كبيرة من خلال الاستخدام والوصول، التعديل، التدمير غير المفوض للماديات والبرمجيات أو البيانات والموارد الشبكية، فضلاً عن النشر والنسخ غير المفوض للمعلومات وحرمان المستفيد النهائي من الوصول إلى مادياته وبرامجه أو بياناته. "وقد تكون جريمة الحاسوب بريئة نسبياً كاستخدام الحاسبات لإرسال موجودات المنشأة الحالية لحساب منشآت أخرى ومنها: فايروسات الحاسوب، القرصنة وجرائم الفضاء الرقمي"¹.

4-2 **مشاكل جودة النظام:** فضلاً عن الكوارث والفيروسات والخروقات الأمنية لأنظمة المعلومات هناك أيضاً تخلف البرمجيات والبيانات الناقصة والتي تسبب تهديداً مستمراً لنظم المعلومات مسببة خسائر لا مثيل لها في الانتاجية والخطأ الغير المكتشف في برامجهات ائتمان المنشأة أو البيانات المالية الخاطئة يمكن أن ينتج عنه خسائر كبيرة².

ثالثاً: وسائل حماية أمن نظم المعلومات

تعتبر عملية الحماية من الأخطار التي تهدد أمن أنظمة المعلومات من المهام المعقدة والصعبة والتي تتطلب من الإدارة الكثير من الوقت والجهد والموارد المالية وذلك لعدة أسباب منها³:

- العدد الكبير من الأخطار التي تهدد عمل نظم المعلومات،
- التقدم التقني السريع يجعل الكثير من وسائل الحماية متقادمة من بعد فترة وجيزة من استخدامها،
- التأخر في اكتشاف الجرائم المحوسبة مما لا يتيح للمنشأة امكانية التعلم من التجربة والخبرة المتاحة،
- تكاليف الحماية يمكن أن تكون عالية بحيث لا تستطيع العديد من المنشآت تحملها،
- صعوبة الحماية من الأخطار الناتجة عن ارتباط المنشأة بالشبكات الخارجية هذا وتقع مسؤولية وضع خطة الحماية للأنشطة الرئيسية على مدير نظم المعلومات في المنشأة على أن هذه الخطة ادخال وسائل الرقابة التي تضمن تحقيق الوقاية من المخاطر غير المتعمدة، واكتشاف المشاكل بشكل مبكر قدر الامكان فضلاً عن المساعدة في تصحيح الأعمال واسترجاع النظام.

¹ Alter, Steven, Information System: A Management Perspective, 3rd.ed. Addison – Wesley Publisher , INC, New York, 1999, p : 469

² Laudon et Laudon, Management Information System, op.cit, p : 530

³ Labuschagne, L. & Eloff , J , Electronic Commerce : The Information – Security Challenge, Information Management & Computer Security Vol.17 ,No.1, 2009, p : 156

يرى Alter أنه¹: إذا أرادت المنشأة تطوير وتأسيس نظام أمن لأنظمة المعلومات والحفاظ عليه فيكون من خلال:

- بناء النظام بشكل صحيح وتدريب المستخدمين على القضايا الأمنية،
- المحافظة على الأمن المادي حين يكون النظام مشغلا،
- تجنب الدخول غير المفوض إلى أجهزة الحاسوب والشبكات والبيانات بمراعاة أن النظام مؤمن ماديا،
- الدخول المسيطر عليه والحث على تأدية العمليات بكفاءة وفاعلية والسعي لتحسينها،
- التدقيق الشامل والمستمر للنظام وإن كان مؤمنا بالكامل لغرض ابعاد أي تدمير أو تخريب يمكن أن يحصل،

يمكن القول أنه لا بد من تصميم نظام الرقابة ضمن عملية تطوير نظام المعلومات مع تركيزه على مفهوم الوقاية من المخاطر التي تتعرض لها الأنظمة إذ يمكن تصميمه لحماية جميع مكونات النظام بما فيها التجهيزات والبرمجيات والشبكات، كما يمكن للمنشأة أن تحتفظ بتسهيلات دعم الطوارئ التي تحتفظ بمركز حاسبات أخرى يكون كدعم في حالات الطوارئ.

رابعاً: العناصر الأساسية لأمن نظم المعلومات

يتمثل النظام الأمني الفاعل لأنظمة المعلومات كونه يضم جميع العناصر ذات الصلة بنظام المعلومات المحوسبة إذ يمكن تحديد هذه العناصر كالآتي:

1- منظومة الأجهزة الالكترونية وملحقاتها

أجهزة حواسيب تتطور بشكل هائل بالمقابل هناك تطور في مجال السبل المستخدمة لاختراقها مما يتطلب تطوير مهارات وقابليات العاملين في اقسام أنظمة المعلومات كي يستطيعوا مواجهة حالات العبث المقصود والغير المقصود في الأجهزة².

2- المستفيدين والمستخدمين لأنظمة المعلومات

للفرد أثر فاعل في أداء عمل الحواسيب وبشكل سلبي أو إيجابي إذ يستطيع حماية وتوفير الأمن لأنظمة المعلومات وفي الوقت ذاته قد يكون مصدرا للعبث لذا على إدارة المنشأة أن تضع الخطط لزيادة الحس الأمني والحصانة من التخريب من خلال مراجعة وتدقيق سلوك العاملين لديها³.

¹ Alter, Information System: A Management Perspective, op.cit, p : 475

² Labuschagne et Eloff, Electronic Commerce : The Information – Security Challenge, op.cit, p : 156

³ Laudon et Laudon, Management Information System, op.cit, p : 531

3- البرمجيات المستخدمة في تشغيل النظام وشبكة المعلومات

تعد¹ البرمجيات المستخدمة في تشغيل النظام من المكونات غير مادية والعنصر الأساس في نجاح استخدام النظام، لذلك من الأفضل اختيار حواسيب ذات أنظمة تشغيل لها خصائص أمنية ويمكن أن تحقق حماية للبرامج وطرق حفظ كلمات السر وطريقة ادارة نظام التشغيل وأنظمة الاتصالات وأكد أن شبكة تناقل المعلومات ضرورة حتمية لوضع اجراءات حماية وضمان أمن الشبكات من خلال اجراء الفحوصات المستمرة لهذه الأنظمة وتوفير الأجهزة الخاصة بالفحص، كما أن نظم التشغيل المستخدمة والمسؤولة عن ادارة الحواسيب يجب أن تتمتع بكفاءة وقدرة عالية على الكشف عن التسلل إلى الشبكة وذلك من خلال تصميم نظم محمية بطريقة المشفرات وربطها بخطوط الاتصال فضلا عن مواقع منظومة الأجهزة الالكترونية وملحقاتها.

مما سبق يتضح لنا أن العناصر الأساسية لأي نظام لأمن أنظمة المعلومات يتمثل في العاملين والمستخدمين لهذه الأنظمة ومدى قدرة المنشأة من التدقيق لسلوكيات الأفراد والمراجعة الدورية لحماية الأجهزة من التخريب المقصود والغير مقصود، كما أن أمن البرمجيات أمر لا بد من أخذه في الاعتبار عند تصميم النظام وكتابة برامجه من خلال وضع عدد من الاجراءات، أما عن شبكة تناقل المعلومات فإنها تعد ثمرة التطور في مجال الاتصالات لكن سهلت عملية سرقة المعلومات وتدميرها، لذا يجب توفير الأجهزة الخاصة بالفحص والحماية من التسلل من أجل تناقل الملفات والحفاظ على المواقع وتحسينها أمنيا.

خامسا: قياس أمن نظم المعلومات وطريقة تقييم الأداء

1- قياس أمن أنظمة المعلومات

يعد أمن نظم المعلومات أي منشأة من الأهمية لذا لا بد من عمل هيكل لترتيب حالات التأثير وبطريقة ثابتة من خلال بعض القياسات العملية التي استخدمتها المنشآت الكبرى في إدارة العملية الأمنية لنظم معلوماتها. إذ يتطلب قياس أنظمة المعلومات تحديد الحاجة الملحة والاستجابة للمخاطر الأمنية فقد ركزت استراتيجيات التقييم لأمن نظم المعلومات على فحص نتائج التقييمات الأمنية، واستعراض عمليات تطوير وإدارة النظام لأفضل الممارسات، كما أن المنشآت تحتاج إلى النماذج التي تقلل من شدة الخطورة فالقياس الأمني المعياري لأنظمة المعلومات يمكن الحصول عليه في مختلف المستويات المعيارية للمنشأة

¹ Doomun, M. Razvi, Multi- Level Information System Security in outsourcing domain: Business Process Management, op.cit, p : 852

المجموعة في النظام، إذ أن هذه القياسات لا بد أن تتصف بكونها موجهة لهدف محدد، يمكن قياسها ومقارنتها، ومن ثم تحقيقها واعادتها وتعتمد على الوقت، إذ ازداد الاهتمام باستخدام مقياس أداء أمن أنظمة المعلومات في المنشآت حيث ركزت بشكل أساسي على تزويد مجموعات السيطرة، لكن مقياس النوعية وتطبيق هذه السيطرة لم تعالج بالتفصيل المخاطر الأمنية بمقياس كمي، لذا كلفت جمعية الأمن الهندسي لأنظمة المعلومات الدولية إذ تم تكليفها بمهمة تمثيل القياسات الأمنية لأفضل نموذج من حيث القابلية الهندسية لأمن أنظمة المعلومات إذ تبنت تطوير الأمن والعمليات القياسية من خلال الممارسات الأمنية للمنشأة والممارسات التنظيمية¹.

إن أداء أمن أنظمة المعلومات الفعال يمكن قياسه من خلال استخدام المقياس الأمني بمساعدة التعليمات والقواعد والممارسات والمعايير التي يتضمنها والتي تقبل على نحو واسع في العالم من خلال جهود المنشآت التي قامت بتوحيد الجهود لتطوير المقياس المعياري لأمن أنظمة المعلومات.

2- طريقة تقييم أداء المخاطر لأمن نظم المعلومات

يعد نموذج تقييم أداء المخاطر نتاج منظمة أمن أنظمة المعلومات، وهو قياس دولي ويضم ثلاث مكونات أساسية وهي²:

- **القدرات الامكانية:** ويقاس التأثير على التوافر والكشف بنجاح عن المخاطر للنظام المستهدف،
- **مستوى المساهمة:** يسمح بتسجيل الهدف لإعطاء وزن أكبر للتأثيرات (السرية، السلامة، التوافر) على الأخريات، إذا يخص المتطلبات التي تدعم القيام بالمهمة،
- **توزيع المخاطر:** وتخص النشاطات المطلوب قيامها لدعم متطلبات المهمة فالتحدي في تعريف القياسات الأمنية لنظم المعلومات يستند على مشكلة المقارنة، النتائج ويجب أن يكون بعيدا عن التحيز في اعطاء النتائج.

سادسا: تدقيق أمن نظم المعلومات

من أجل تقليل الأخطاء والكوارث، وسوء الخدمات، جرائم الحاسوب والخروقات لابد من إدخال سياسات واجراءات خاصة في تصميم وتطبيق نظم المعلومات والمتمثلة في التدقيق، فأهمية التدقيق لا يتجلى فقط في تأثيره المباشر على كفاءة وفعالية أداء وعمل النظام بل أيضا في حماية أمن وسلامة النظام بمكوناته وموارده من البيانات والمعلومات والملفات التي تحتويها والبرامج التي تقوم بتخزينها وإدارتها وتشغيلها.

¹ Meyer, N .D, A Sensible approach to out sourcing: Information System Management, Vol.11 .No.4, 2008,p: 415

² Patriciu & Priesccu & Nicolaescu, "Security Metrics for Entries Information Systems", Vol, 1, No.2, 2006, p : 153

1- مفهوم تدقيق أمن نظم المعلومات:

يقصد بالتدقيق على أنظمة المعلومات بأنه عملية المزج بين المقاييس اليدوية والمؤتمتة والتي تحمي أنظمة المعلومات وتضمن عملها طبقاً للمعايير الإدارية، ويتألف من جميع الطرائق والسياسات والاجراءات التنظيمية التي تضمن سلامة موجودات المنشأة، ودقة سجلاتها المحاسبية، والتكاليف التشغيلية مقارنة بالمعايير الإدارية¹.

ويشير أن التدقيق على أنظمة المعلومات على العموم هو ذلك العملية الإدارية المستمرة والشاملة التي تستهدف السيطرة على الأنشطة والعمليات المخططة والجارية في ضوء معايير محددة للإنجاز².

أما التدقيق على عملية التخطيط الإستراتيجي لنظم المعلومات فيقصد بها التدقيق الإستراتيجي بقاعدة النقاط الإستراتيجية والتي تشير إلى ضرورة وجود نقاط محددة يتم التركيز عليها لحساسيتها وأهميتها في منع تضخيم الخطأ الحاصل أو مضاعفة الانحراف المتحقق إذ تساعد هذه النقاط في الإبقاء على درجة مناسبة من التدقيق الضروري³.

يتضح مما سبق أن تخطيط وتصميم وتطبيق نظم المعلومات تتضمن التدقيق بكل أنشطتها فضلاً عن العمليات التمويلية والتصميمية وتحديد أوقات البدء والانتها في وضع الخطط الاستراتيجية لنظم المعلومات وإيجاد معايير الحماية والتدقيق لأنظمة المعلومات.

2- أنواع تدقيق أمن أنظمة المعلومات

مع تطور تكنولوجيا المعلومات ومع الانتشار الواسع لتطبيق النظم بطرق إلكترونية أصبحت هناك حاجة ماسة لحماية تلك النظم من المخاطر التي تتعرض لها وتوفير أساليب التدقيق اللازمة لحماية النظم وضمان إنجاز عملياتها بالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب ولذلك يجري تدقيق أمن نظم الحاسوب بواسطة مزيج من التدقيق والتطبيق وهي كما يلي:

¹ Laudon et Laudon, Management Information System, op.cit, p : 532

² ياسين، أساسيات نظام المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، مرجع سابق، ص: 345

³ الطائي، محمد حسين، نظم المعلومات الإدارية، دار اليازوري، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص: 293

1-2 التدقيق العام

تحكم تصميمات وأمن واستخدام برامج الحاسوب وأمن ملفات البيانات عموماً عبر مراحل البنى التحتية التكنولوجية لمعلومات الأنظمة¹. وتنصب على الجوانب الإدارية وخاصة الموارد المتاحة، وضمان أن هذه الموارد يتم الحصول عليها بشكل كفوء وفعال في بلوغ أهداف نظام المعلومات وتتضمن ما يلي²:

- التدقيق على نظم المعلومات،
- التدقيق على مركز الحاسبة الالكترونية،
- التدقيق على أمن وسلامة النظم.

2-2 التدقيق التطبيقي

يعني مجموعة من الأنشطة الخاصة بالسيطرة والحماية على نظم المعلومات في مستويات أمن وموثوقية الحواسيب وبرمجياتها فضلاً عن أمن الملفات والبيانات والمعلومات والتأكد من كفاءة عمليات الحواسيب³.

يشير laudon⁴ على أنه مجموعة الإجراءات المؤتمتة واليدوية الذي يضمن أن البيانات تجري معالجتها بصورة كاملة ودقيقة من خلال التطبيق وتصنف إلى:

3-2 التدقيق في المدخلات

بمعنى التأكد من دقة واكتمال البيانات اثناء المعالجة والتشكيل والتحديث⁵، وهي تهدف إلى⁶ التأكد من أن البيانات التي تم إدخالها إلى النظام أدخلت في الوقت المناسب وبشكل صحيح، وضمان سير تلك البيانات خلال خطوط الاتصال وعدم فقدانها أو تغييرها واكتشاف أي أخطاء تتعلق بالبيانات قبل عملية تشغيلها وذلك لضمان خلو البيانات المدخلة من أي أخطاء وليتم الحصول على مخرجات سليمة بناء على مدخلات سليمة ولذلك فلا بد من الحصول على مدخلات البيانات في مرحلة مبكرة من مراحل معالجتها في النظام.

¹ Laudon et Laudon, Management Information System, op.cit, p : 533

² الطائي، نظم المعلومات الإدارية، مرجع سابق، ص: 296

³ ياسين، أساسيات نظام المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، مرجع سابق، ص: 349

⁴ Laudon et Laudon, Management Information System, ebid, p : 534

⁵ ياسين، أساسيات نظام المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، مرجع سابق، ص: 351

⁶ قاسم عبد الرزاق، نظم المعلومات الحاسوبية، مرجع سابق، ص: 357

4-2 التدقيق عند تشغيل البيانات

يهدف إلى التحقق من أن البيانات تم تشغيلها بصورة دقيقة وبشكل صحيح وأنه تم معالجة كافة العمليات المتعلقة بالتشغيل وقد تم استخدام جميع البرامج المناسبة واللائمة لعملية التشغيل ومن أهم الوسائل التدقيقية على تشغيل العمليات ما يلي:¹

- تطبيق الاختبارات التي تضمن صحة عمليات التشغيل بحيث يتم رفض التعامل مع المدخلات أو المخرجات غير الصحيحة.
- تزويد برامج التشغيل بوظائف ومهام تمكن من تسجيل أي عملية محاولة للتدخل في عمل البرنامج أثناء عملية التشغيل والمعالجة.

5-2 التدقيق على المخرجات

يهدف للتأكد من أن نتائج مخرجات عملية التشغيل كاملة وصحيحة وجيدة ودقيقة، وأنه تم تسليمها وتوزيعها للأشخاص المسموح لهم باستلامها والاطلاع عليها، ويستند التدقيق على المخرجات على البند السابق وهو عملية التدقيق على التشغيل، فإذا كان التدقيق على المدخلات وعلى عملية التشغيل جيدة ودقيقة فهذا يؤدي إلى الحصول على مخرجات سليمة ودقيقة.

كما يجب أن تكون نتائج معالجة الحاسوب دقيقة وكاملة موزعة بصورة مناسبة، ومقارنة جميع المخرجات مع مجاميع المدخلات لإيجاد التوافق بينهما والتأكد من عدم فقدان أي بيانات أثناء المعالجة والانتقال بين المراحل.

نلاحظ مما سبق أن أنظمة المعلومات يجب أن يتم تصميمها وإدارتها من قبل أخصائي نظم المعلومات إذ أن التدقيق والأمن على نظم المعلومات تتطلب جهات نظر المستخدمين النهائيين ومدراء النشاط، في حين التدقيق التطبيقي يتضمن أمن تسجيل ومعالجة البيانات واعداد التقارير وتوصيلها وتخزين المعلومات بما يتناسب والحاجة إليها والهدف الأساسي من التدقيق على المدخلات هو منع حدوث الأخطاء عند ادخال البيانات والتي قد تنسحب على عمليات المعالجة اللاحقة فمن خلال استخدام التدقيق على تشغيل البرامج يمكن استخدام الحواسيب، للمساعدة في كشف أخطاء المدخلات وفي نفس الوقت كشف الأخطاء التي قد تحصل عند معالجة هذه المدخلات.

¹ الدهراوي كمال الدين، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، 2003، ص: 188

المبحث الثالث: مخاطر البيئة الخارجية

مما لا شك فيه أن المنشأة لا تعمل في معزل عن باقي البيئة، وهذا ما أظهر العديد من المقاربات النظرية لدراسة ظاهرة تفاعل المنشأة مع بيئتها. ففي عالمنا المعاصر تجد اغلب منشآت الأعمال نفسها تعمل في ظل بيئة تنافسية معقدة وسريعة التغيير، تواجه فيها العديد من التحديات الاقتصادية والعالمية الجديدة مثل العولمة والتكتلات الاقتصادية، أو المنافسة الدولية، التي تفرض على هذه المنشآت تبني أفضل الممارسات للوصول إلى أهدافها، وهذه التغيرات قد تتيح للمنشأة فرص معينة يمكن استغلالها أو تهديدات يجب محاولة تفاديها، و بناءاً على تشخيص البيئة الخارجية وما سيتبعها من تغيرات يجب على المنشأة أن تقوم بتغيير نظرتها إلى الأسواق والمنافسين والمنتجات، و تنمية الاستراتيجيات لمواجهة تلك الظروف المتغيرة.

المطلب الأول: البيئة الخارجية للمنشأة

تشير البيئة في السابق إلى أنها جميع ما يحيط بالمنشأة ويقع خارجها ولا يكون جزءاً منها. في حين أن المنظور العام لمفهوم البيئة يعطي انطباعاً بشمول المكونات والأبعاد الداخلية للمنشأة، إضافة إلى المكونات والأبعاد الخارجية التي تحيط بها. وهكذا فإن البيئة تمثل مجموعة العوامل والأبعاد والمكونات التي تؤثر في الممارسات الإدارية والتنظيمية والإستراتيجية. وتتطلب من الإدارة فهم لطبيعة هذه البيئة وتفاعلاتها، وطبيعة العلاقة بينها بحيث تستطيع إيجاد أفضل صيغ التعامل معها وبشكل متوازن حركي، ويعطي للمنشأة قدرات متجددة باستمرار وإمكانية الحصول على أفضل النتائج المرغوبة من جراء هذا الفهم¹.

أولاً: مفهوم البيئة الخارجية وعلاقتها بالمنشأة

هناك العديد من المحاولات التي تناولت بيئة المنشأة، والتفاوت والاختلاف والصعوبة فيما يخص تحديد مفهوم بيئة المنشأة ناتج عن تعقد وتشابك هذا المفهوم.

1- مفهوم البيئة الخارجية

يرى W.Dill أن محيط العمل الخاص بالمنشأة، هو ذلك الجزء من المحيط الإداري الذي يلائم عملية وضع وتحقيق الأهداف الخاصة بالمنشأة، ويتكون هذا المحيط من خمسة مجموعات من المتعاملين

¹ طاهر منصور الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية - منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،

هي: الزبائن، الموردین، العاملين، والمنشآت المنافسة، بالإضافة إلى جماعات الضغط أو التأثير كالحكومات واتحادات العمال وغيرها¹.

هذا التعريف يختصر فيه صاحبه محيط المنشأة في عدد من المتعاملين الأساسيين معها، كجهات أو أشخاص، دون التوسع إلى كل المتعاملين.

تعريف **Trist-Emery**: "البيئة هي مجموعة من القيود التي تحدد سلوك المنشأة، كما أن البيئة تحدد نماذج وطرق التصرف اللازمة لنجاح وبقاء المنشأة أو تحقيق أهدافها"².
وفقا لهذا التعريف فإن البيئة تتطوي على مجموعة من القيود التي تتحكم في سيرورة منشأة الأعمال، وهي تحدد الملامح الأساسية وسلوكها الواجب إتباعها لضمان ديمومتها واستمراريتها، ويتجلى ذلك من خلال تحقيق أهدافها، إلا أن هذا التعريف غير شامل.

ويشير **P.Filho** أن المحيط الذي تعمل فيه المنشأة يحتوي على ثلاثة مجموعات من المتغيرات: المجموعة الأولى تضم متغيرات على المستوى الوطني، مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أما المجموعة الثانية فهي متغيرات تشغيلية خاصة بكل منشأة، ترتبط بمجموعة المتعاملين معها، مثل الهيئات والتنظيمات الحكومية والإدارية ومنشآت التوزيع، أما المجموعة الثالثة فتظم المتغيرات المتعلقة بمحيط المنشأة الداخلي من عمال ومدراء وغيرهم³.

بالرغم من أن هذا التعريف يشمل أطراف ومتغيرات أكثر من الأول، إلا أنه هناك نوع من الجمع بين عوامل معينة في نفس الوقت وهيئات وأشخاص، ودمج المحيط الداخلي في نفس العناصر.
يرى طاهر وآخرون أن⁴: البيئة الخارجية هي الإطار العام الذي تتحرك فيه المنشأة وتتفاعل معه لانجاز خطط وبرامج العمل ولتحقيق أهدافها، أي هي مجموعة المتغيرات أو المواقف أو الظروف التي يمكن أن تكون غير خاضعة لسيطرة ورقابة المنشأة وذات تأثير على قراراتها وأدائها ونتائج أعمالها. ويهدف تحليل البيئة الخارجية إلى تأكيد المنشأة على قدرتها على التعامل مع عناصر البيئة الخارجية، والاستفادة من الفرق والتعامل الفعال مع القيود والتهديدات، وذلك من خلال التعرف على عناصر وخصائص البيئة الخارجية، والفهم المتعمق لما له تأثير على كيان المنشأة وقدراتها ومستقبلها.

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1993، ص: 20

² عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 29

³ عبد الغفار حنفي وسمية قرياقص، أساليب الإدارة وبيئة الأعمال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 151

⁴ محمد عشاوي، الإدارة الاستراتيجية في تنمية الموارد البشرية، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 53

2- علاقة المنشأة بالبيئة الخارجية

مهما كانت نوعية نشاط المنشأة فإنها تنمو وتتطور داخل محيط معين، تربطها به علاقات متشابهة ومتباينة بحيث لا يمكن فصل حياة المنشأة عن المحيط الذي تنتمي إليه. فالمنشأة تقوم باتخاذ قرارات تخص كيفية بلوغ الأهداف التي تم تسطيرها من طرفها من قبل، ولأجل ذلك فإنها عليها أن تأخذ بعين الاعتبار عوامل المحيط المختلفة (منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي) والتي من شأنها أن تؤثر على عملها في إطار العلاقة بين **Octave Gelinier** "إن العمل الحقيقي لمخطط طويل المدى والذي يبدأ بتحديد الأهداف العامة للمنشأة هو كشف وقياس المشاكل التي تتصادم مع تنمية المنشأة"¹.

لعل من أهم النقاط التي توضح علاقة المنشأة بمحيطها نذكر مايلي:

- أن المنشأة لا تنشط في فراغ بل هي مرتبطة أماميا وخلفيا بشبكات من المتعاملين والأسواق والأفراد والمنشآت وغيرها،
- أن مختلف هذه الأطراف المذكورة تؤثر في المنشأة وفيما بينها أيضا، وتقرض عليها قيودا مختلفة، اجتماعية واقتصادية وغيرها،
- أن المنشأة مكونة من شبكة أفراد وجماعات قد تختلف في أهدافها واتجاهاتها وهؤلاء الأفراد هم أفراد من محيطها، وكل ما فيه من عوامل اقتصادية واجتماعية يؤثر فيها و يتأثرون بها²،
- بالإضافة إلى الموارد البشرية التي تمتلكها المنشأة، تمتلك إلى جانب ذلك رأس مال، أي وسائل الإنتاج التي يقوم الأفراد بإنتاجها، ولكي يكون هذا المجموع متجانس يجب أن تتحقق علاقة متناسقة بين العنصرين المذكورين، لذلك يجب على المنشأة أن تعمل على استمالة كل الصفات الجديدة التي يتميز بها الأفراد العاملين بها³،
- المنشأة تأتي بمواردها من المحيط وتقدم إليه مخرجاتها، وبالتالي لا يهتمها فقط كيفية الحصول على هذه الموارد المختلفة من حيث الزمان والمكان والنوعية والكمية، بل أيضا ما يمكن أن تلبيه منشآت أخرى منافسة في نفس السوق.

¹ Paul Jubin, pilotage économique de l'entreprise, Maury-12-Maulin, Paris, 1972, p43.

² عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص: 84

³ Suzane et Marie Perrin, comprendre les mécanismes actuels de l'économie, imprimerie c.h.corle, 1972, p200.

وعندما نقول أن منشأة الأعمال عبارة عن نظام مفتوح فإن بعضاً من المؤثرات البيئية التي يصعب التعامل معها تصبح عوامل ضاغطة أو ضابطة، وبالتالي لا يمكن أن تعد هذه المؤثرات من بين المتغيرات المتفاعلة مع منشأة الأعمال، بل إنها متغيرات ثابتة ينبغي لمنظمة الأعمال أن تتكيف معها، أما المتغيرات الأخرى فهي تلعب دورها، أو تظهر كأحداث طارئ، قد تتغير أو تغير ببطء أو لا تتغير، إلا أنها لا تكون محل للرقابة من قبل إدارة منشأة الأعمال. ذلك بأنه لا توجد منشأة قادرة على تأدية أعمالها برشد وعقلانية تنظيمية مثالية، لأن ذلك يتطلب من منشأة الأعمال الإلمام التام بمتغيرات البيئة، وعليها كذلك أن تقوم بحالة رقابية واسعة حتى تتحكم في هذه المتغيرات، لأن المنشأة على علاقة تبادلية مع كل عنصر من عناصر بيئتها الخارجية.

3- أهمية دراسة البيئة الخارجية

تتجلى أهمية دراسة البيئة الخارجية فيما يلي:¹

- الوقوف على آثار المتغيرات الخارجية على المنشأة وتشخيص العوامل المسببة لها واتجاهاتها،
- تحديد التهديدات والمشاكل والمخاطر التي تحملها البيئة الخارجية للمنشأة خلال الفترة القادمة والتي يتعين عليها السعي المتواصل لتضييقها إلى اصغر مستوى ممكن،
- تحديد الفرص وكيف تستطيع المنشأة تعظيم الفوائد الممكن الحصول عليها منها،
- كشف الخيارات الحاسمة التي يجب على المنشأة اتخاذها في الأمد القصير، والأمد الطويل،
- الوقوف على الإجراءات المستقبلية التي تتخذها الحكومة سواء الإجراءات الاقتصادية أو التشريعية أو الاجتماعية التي تؤثر على مسيرة المنشأة،
- تكشف عن الالتزامات المترتبة على المنشأة أو التي تترتب لها، وأية إجراءات عقابية محتملة تتخذ ضدها،
- المساعدة على وضع الأهداف الإستراتيجية للمنشأة وتعديل هذه الأهداف في ضوء النتائج المستخلصة،
- المساعدة على وضع الخطة التنفيذية والبرامج المكونة لها،
- المساعدة على تحديد الموارد المالية المتاحة والمطلوبة لتمويل الخطة التنفيذية،
- المساعدة على تحديد نطاق عمل المنشأة ومساحة نشاطها،

¹ مجيد كرخي، التخطيط الاستراتيجي - عرض نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 159

- المساعدة على تحديد المعالم السلوكية للمجتمع أو المستفيدين من خدمات المنشأة بما يمكنها من تقديم هذه الخدمات وفقا لرغباتهم،
- المساعدة على وضع خطة طوارئ لمواجهة أية تهديدات مفاجئة قد تنشأ في المستقبل.

ثانيا: مكونات البيئة الخارجية للمنشأة

تعتبر البيئة الخارجية:¹ "مجموعة العوامل المحيطة والمؤثرة بشكل أو بآخر بالمنشأة واستراتيجياتها، ويقصد بالعوامل تلك الاعتبارات والمتغيرات العامة والخاصة، فالعامة منها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الطبيعية، التكنولوجية، الثقافية...إلخ.

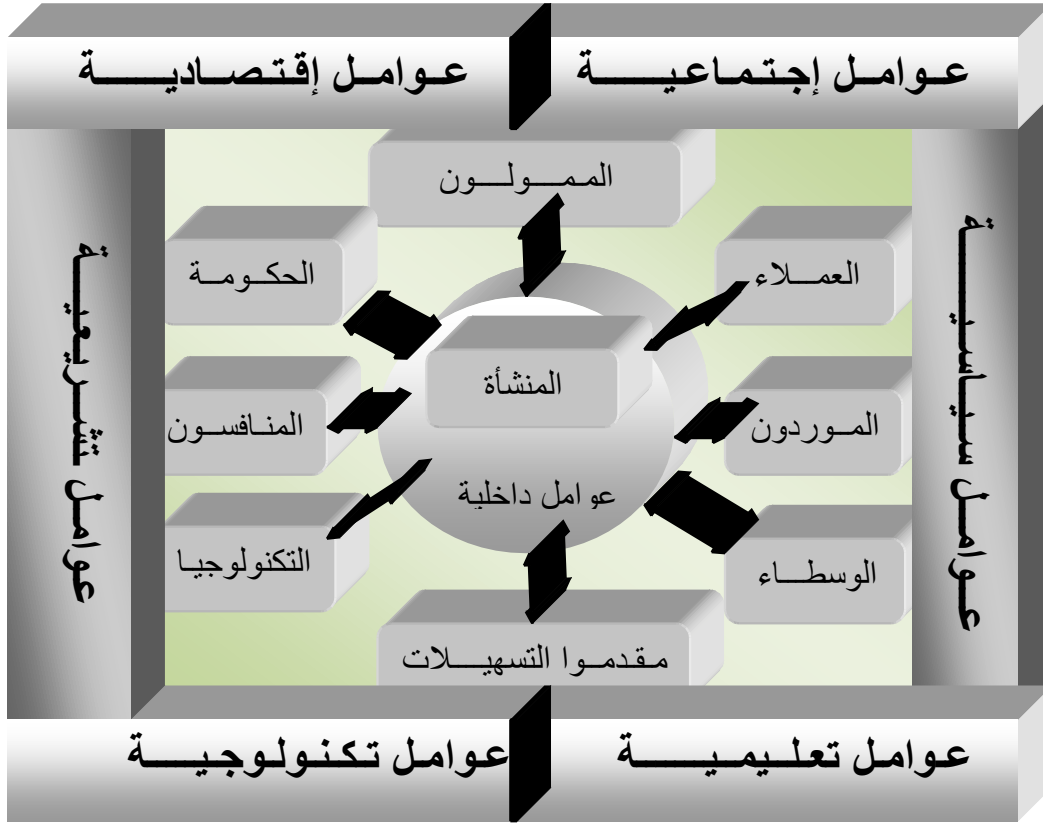
هذه المتغيرات يصعب على المنشأة التحكم بها والتأثير عليها بحكم شموليتها على الكل، أما الخاصة فهي تلك العوامل القريبة والمرتبطة بالمنشأة كالموردين، الممولين، المنافسين، الوسطاء، السوق...إلخ. هذه العوامل يمكن للمنشأة التأثير فيها بنسب متفاوتة ".

والشكل الآتي يبين لنا مكونات البيئة المحيطة بالمنشأة (عوامل خاصة، عامة).

¹ جميلة ميرزا المحاري، العوامل المؤثرة في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ندوة حول الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وأفاق

التنمية، القاهرة، 18- 22 جانفي، 2004، ص: 4

الشكل رقم: 02-08 عوامل البيئة المحيطة بالمنشأة، (الخاصة، والعامة)¹:



المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية، مجموعة النيل، القاهرة، ط 2001 ، 2، ص113

ثالثا: أهمية تقييم البيئة الخارجية

1- مفهوم تقييم البيئة الخارجية

يعرف محمد أحمد عوض تقييم البيئة الخارجية بأنه²: "رصد ما يحدث فيها من تغيرات إيجابية أي فرص يمكن استغلالها و التغير في البيئة هو الذي يوجه الفرص والتهديدات، فالبيئة الثابتة مستقرة لا تخلق فرص أو تهديدات، وتتكون البيئة الخارجية للمنشأة من القوى المختلفة التي تفرع خارج حدودها، وتتفاعل مع بعضها البعض لتأثر على المنشآت بطرق وبدرجات مختلفة، بحسب نوع الصناعة وحجم المنشأة والمرحلة التي تمر بها من مراحل دورة حياتها"، وقد تقتصر البيئة الخارجية على البيئة المحلية، كما قد تمتد لتشمل العالم ككل نظرا للاتجاه نحو عالمية التجارة وثورة الاتصالات التي جعلت العالم قرية صغيرة يسمع ويرى من يعيش فيه كل ما يحدث في أي مكان وفي وقت واحد، كأنها سوق واحدة فهناك فرص وتهديدات ولا يمكن اكتشافها إلا بتقييم البيئة الخارجية العالمية.

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية، مجموعة النيل، القاهرة، ط 2001 ، 2، ص113

² محمد أحمد عوض، الإدارة الإستراتيجية - الأصول و الأسس العلمية، الدار الجامعية، مصر، 2003 ، ص:88

2- أهمية تقييم البيئة الخارجية

يتوقف نجاح المنشأة إلى حد كبير على مدى دراستها وتحليلها للعوامل البيئية المؤثرة ومحاولة الاستفادة من اتجاهات هذه العوامل، ودرجة تأثير كل منها، وبصفة عامة تساعد دراسة وتقييم العوامل البيئية المنشأة على التعرف على الأبعاد التالية¹:

- **الأهداف التي يجب تحقيقها:** تحديد الأهداف التي يجب الاستفادة منها وكيف يمكن للمنشأة أن تحقق تلك الأهداف، سواء على مستوى الأهداف الاستراتيجية أو الأهداف التشغيلية أو تعديل الأهداف بحسب النتائج للدراسات التي قامت بها.
- **الموارد المتاحة:** تبيان الموارد المتاحة وكيفية الاستفادة منها، وكيف يمكن للمنشأة أن تحقق تلك الاستفادة من الموارد الأولية- رأس المال - التكنولوجيا - الآلات - الموارد البشرية.
- **النطاق والمجال المتاح أمام المنشأة:** يتمثل في تحديد نطاق السوق المرتقب، ومجال المعاملات المتاحة أمامها سواء ما تعلق بالسلع و الخدمات وطرق التوزيع ومنافذه، وأساليب وشروط الدفع وتحديد الأسعار، وخصائص المنتجات المسموح بها، والقيود المفروضة على المنشأة من قبل الجهات القانونية والتشريعية.
- **العلاقات بين المنشآت:** تساعد على تبيان علاقات الأثر والتأثير بالمنشآت المختلفة سواء كانت تلك المنشآت امتداد لها، أو تستقبل منتجاتها أو تعيينها في عملياتها وأنشطتها المختلفة.
- **أنماط القيم والعادات و التقاليد وأشكال السلوك الإنتاجي، الاستهلاكي والتنافسي:** تساهم دراسات البيئة في تحديد سمات المجتمع والجمهور التي تتعامل أو ستتعامل معها المنشأة، وذلك من خلال الوقوف على أنماط القيم السائدة و أيها يعطي الأولوية، كما تساهم هذه الدراسات في بيان السلوك الإنتاجي والاستهلاكي للأفراد، والذين يمثلون جمهور المنشأة، مما يفيد في تحديد خصائص المنتجات وأسعارها ووقت إنتاجها وتسويقها.....الخ

إن دراسة تحليل البيئة الخارجية يعد أمراً ضرورياً عند وضع إستراتيجية مناسبة للمنشأة، حيث أن نتائج هذه الدراسات تساعد في التعرف على جانبيين رئيسيين يعتبران مركز الارتكاز في صياغة ورسم إستراتيجية المنشأة وهما:

- **الفرص المتاحة التي يجب على المنشأة استغلالها،**
- **المخاطر أو التهديدات التي يجب على المنشأة تجنبها أو الحد من أثارها أو تحويلها إلى فرص يمكن الاستفادة منها².**

¹ ثابت عبد الرحمان الإدريسي، الإدارة الإستراتيجية - مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدر الجامعية، مصر، ط1، 2003، ص: 209

² ثابت عبد الرحمان الإدريسي، الإدارة الإستراتيجية- مفاهيم ونماذج تطبيقية، مرجع سابق، ص: 210

المطلب الثاني: المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية للمنشأة

أولاً: المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية الخاصة للمنشأة

1- تعريف البيئة الخارجية الخاصة

هي مجموعة العوامل التي تقع في حدود تعاملات المنشأة، ويختلف تأثيرها من منشأة إلى أخرى، ويمكن المنشأة من الرقابة عليها نسبياً، والتأثير فيها وهي تضم المجموعات التالية: العملاء، الموردين، المنافسين، التشريعات، والقوانين المتعلقة بنشاط المنشأة، التكنولوجيا،.....الخ¹.

2- المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية الخاصة

يعرف بمخاطر بيئة النشاط وتضخم المخاطر الناتجة عن المتغيرات الأكثر احتكاكاً وتفاعلاً مع المنشأة وتتمثل في²:

1-2 مخاطر المنافسين:

تعتبر المنافسة كلها مخاطر بالنسبة لأي منشأة مهما كان حجمها ونوعها، حيث تسعى كل المنشآت في السوق دائماً إلى توسيع حصتها السوقية على حساب باقي المنشآت من خلال استقطاب عملائها سواء عن طريق التميز المعنوي القائم على الدعاية والإشهار التضخم أو التميز المادي القائم على تطوير منتجات جديدة ومبتكرة من خلال سياسات تسعيرية أو توزيعية أقوى، وبطبيعة الحال تختلف القدرة على جلب أكبر المزايا التنافسية من منشأة إلى أخرى وهنا دائماً نرجع إلى إمكانيات المنشأة ومواردها المالية لأن وسائل الدعاية والإشهار تعتبر دائماً مكلفة وذات تكاليف عالية، إلا أن المخاطر التي تهدد المنافسين الجدد عند دخول السوق أكبر من مخاطر المنافسين القائمين.

لقد قسم Porter المخاطر التي تهدد المنافسين المحتملين أو الجدد إلى سبعة عوائق وهي³:

- اقتصاديات الحجم الكبير،
- تميز المنتج،
- متطلبات رأس المال،
- تكاليف التحويل،

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن 21، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999، ص: 21

² فاتح مجاهدي، إدارة المخاطر البيئية التسويقية بالاعتماد على نظم معلومات الأعمال، ملتقى دول حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، 25، 26 نوفمبر 2008 ص : 11

³ طارق السويدان، قيادة السوق، دار ابن حزم للطباعة، بيروت، 2001، ص 17

- اختراق قنوات التوزيع،
- المنافسين القائمين،
- سياسة الحكومة.

2-2 المخاطر التي تهدد المنتجات البديلة

- هذه القوة التنافسية تتعلق بمدى استعداد المشتري لتبديل نوع المنتج أو الخدمة، ويؤكد بورتر: أن التحويل يصبح ذا خطر واضح عندما يزود المشتري ليس فقط بمورد بديل بل يقدم أسعارا تجارية أفضل. وتمثل المنتجات البديلة تلك السلع التي تبدو مختلفة، ولكنها تشبع نفس الحاجة. وكلما زاد تهديد هذه المنتجات كلما كان ذلك أدعى لزيادة الاستثمار في البحوث والتطوير كمحاولة لتخفيض الأسعار ورفع الجودة ويزداد تهديد السلع والخدمات البديلة في الأحوال التالية:
- الخدمات البديلة على إشباع حاجات عملاء الصناعة بطريقة أرخص وأفضل،
 - عدم توافر المعرفة لدى العميل التي تمكنه من المقارنة بين سعر وجودة المنتج البديل وسعر وجودة المنتج الأصلي،
 - عدم تحمل العميل لتكلفة تحول، نتيجة اتخاذ قرار شراء السلع والخدمات البديلة،
 - إذا كان المنتج الأصلي هو المنتج الوحيد، ولا يمكن تعديل المنتجات نظرا لقصور الإمكانيات المادية والآلات وعدم قدرتها على إنتاج منتج آخر.

3-2 مخاطر المستهلكين:

- نظرا لاعتبار المستهلكين الركيزة الأساسية لنشاط أي منشأة ونجاحها فإنهم يعتبرون سلاحا ذو حدين، وتتمثل مخاطرتهم في إمكانية تغير أذواقهم وتفضيلاتهم مما قد يتسبب للنشأة خسائر ناتجة عن رفضهم منتجاتها وإن لم تتناسب مع ميولهم ورغباتهم وهو ما يعرف بمخاطرة خسارة العملاء. كما أن للمستهلك قدرة التفاوض إلا أن كل مستهلك يختلف في طبعه عن الآخر، وتزيد فعالية المشتريين عندما يفعلون التالي:

- الشراء بكميات كبيرة مما يمكنهم من طلب أسعار أفضل للوحدة،
- شراء السلع المتوفرة بكثرة: فإذا كان المنتج الذي يرغب به المشتري متوفر عادة، وبأنواع كثيرة، فعندما يستطيع أن يساوم للحصول على أفضل صفقة.

4-2 مخاطر الموردين:

إن المنشأة تلتقي مع الموردين الذين تتحصل منهم على ما تحتاجه من سلع ومواد أولية مقابل دفعها لثمنها في سوق يدعى سوق التموين. ولما تراجع المنشأة قائمة الموردين فإنها تحتفظ فقط أو تبقى تتعامل فقط مع الموردين الذين لهم عرض ثابت ذا مصداقية، فتحدد عدد الموردين بالنسبة لكل منشأة يعتبر أحد سمات المحيط حاليا¹ لأن المنشأة من أجل تحقيق أهدافها لا بد على كل إدارتها أن تحقق أهدافها الخاصة كإدارة الإنتاج، التخزين، المشتريات، وغير ذلك، فمصلحة المشتريات التي تكون على التقاء مع الموردين في سوق التموين لكي تحقق أهدافها بكفاية ولكي تقوم بدورها ومسؤولياتها بكفاءة، فإنه يجب عليها اختيار الموردين الذين تستطيع الحصول منهم على احتياجات المنشأة بالجودة المناسبة والسعر المناسب وبالكمية المناسبة².

والموردين يمتلكون القدرة على المساومة مثل المشتريين، وحسب ما يقول بورتر " فإن فريق الموردين تكون لهم القدرة على المساومة إذا توفرت الشروط التالية:

- إذا كانت منشآت التوريد قليلة، ومتفاهمة أكثر من المشتريين، وبالتالي يكون من غير المحتمل أن يتجمع المشترون للحصول على شروط ونوعية وأسعار أفضل،
- لا يوجد تنافس مع منتجات أخرى بديلة، أو بمعنى آخر لا يملك المشتري الكثير من الاختيارات،
- أن لا يعتمد على المشتري في بيع كمية كبيرة من منتجاته،
- أن يكون منتج المورد هاما وضروريا للمشتري،
- أن يكون منتج المورد فريدا من نوعه أو يكون من الصعب على المشتري أن يجد له بديلا.

وبما أن الموردون يعتبرون الأفراد والمنشآت الذين يقومون بتزويد المنشأة بالمدخلات الضرورية لذا فإن المخاطر الناجمة عنهم تكمن في إمكانية التبعية الدائمة للمنشأة لهؤلاء الموردين خصوصا إذا كانت تعتمد على عدد قليل منهم، مما يجعلها ضعيفة في مساومتهم وبالتالي فإنهم يشكلون خطرا على هوامش أرباحها بالإضافة إلى مخاطر تتمثل لأي إمكانية أن يكونوا منافسين لها في المستقبل.

¹ W David et M Malone, l'entreprise à l'age du virtuel, lavrent du mesnil éditeur, paris, 1995, P169.

² محي الدين عباس الأزهرى، إدارة المشتريات - مبادئ وسياسات، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 1978، ص: 149

5-2 مخاطر الوسطاء:

يعتبر الوسطاء همزة الوصل بين المنشأة وعملائها المستهدفين وعليه فإن المخاطر المتعلقة بهم تكون ناتجة عن إمكانية تبعية المنشأة لهم، إذا ما كانت تعتمد على عدد قليل من الوسطاء مما يجعلها الطرف الأضعف في المساومة وبالتالي يؤثر على هامشها الربحي، كما توجد مخاطر منافستهم لها مستقبلاً.

ثانياً: المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية العامة للمنشأة

تواجه المنشآت اليوم بيئة أعمال معقدة المعالم ومضطربة التوجهات وعلى درجة عالية من التركيب التغيير والتعقيد نتيجة للتغيرات والتعديلات في مختلف عوامل البيئة الخارجية العامة للمنشأة والتي لا تخضع لسيطرتها والتي يؤدي تجاهلها عادة إلى تقليص فرص نجاحها.

1- تعريف البيئة الخارجية العامة

تعرف البيئة الخارجية العامة على أنها: "العوامل التي تؤثر على كافة المنشآت ولا تخضع لسيطرة إدارة المنشأة وتشمل كافة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتكنولوجية..."¹.

وهي "تلك العوامل التي تقع خارج سيطرة المنشأة الفردية وليس لها علاقة مباشرة بموقفها التشغيلي أو نوعية الصناعة التي تنتمي إليها أو النشاط الذي تخصص فيه"².

"هي العوامل التي لا تخضع لسيطرة المنشأة إلى حد بعيد، وبالتالي فإن رجال التسويق يهتمون بها لمعرفة اتجاهها المتوقعة، وآثارها على المنشأة، كما تؤثر عناصر البيئة الخارجية على أوجه النشاط التسويقي"³.

من خلال ما سبق نرى أن البيئة العامة للمنشأة تتكون من مجموعة من القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وحتى الإدارية والدولية التي تعمل بها المنشأة، لذا فهي تشمل كل المخاطر الناتجة عن كل القوى والعوامل البيئية التي تعمل في ضلها جميع المنشآت والتي تؤثر عليها بشكل مباشر وغير مباشر.

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن 21، مرجع سابق، ص: 112

² ثابت عبد الرحمن إدريس وآخرون، الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية، مرجع سابق، ص: 149

³ عصام الدين أمين أبو علفة، التسويق: المفاهيم والاستراتيجيات، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص 64

2- مخاطر البيئة الخارجية العامة

1-2 مخاطر المحيط السياسي

إن المحيط السياسي يلعب دوراً هاماً في إدارة المنشأة و تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، وتستطيع أن تقول أنه ركيزة أي مجتمع و العلاقات التي تقوم بين أعضائه هو النظام السياسي الذي يمثل: مجموعة الهيئات و الأنظمة و الأفراد؛ لهم هدف رئيسي هو إدارة و تسيير المجتمع ككل¹. وتعتبر العوامل السياسية من العناصر الأساسية في البيئة الكلية، وهي القوى أو العوامل التي تحركها القرارات السياسية، ولها ارتباط وثيق بالعوامل الاقتصادية. ولا تستطيع المنشآت أن تعمل بمعزل عما يحدث في البيئة السياسية المحيطة بها، وتتمثل بعض المخاطر التي يمكن أن تواجهها المنشأة في:

- قرار منع استيراد بعض المواد الخام أو السلع النهائية،
- قرار منع الحكومة إعانات ما أو إعفاءات ضريبية حتى تتمكن من المنافسة العالمية.

2-2 المخاطر القانونية والتشريعية

تتمثل في مجموعة القوانين المؤثرة على عمل المنشأة. وهناك مجموعة كبيرة من القوانين المؤثرة تأثيراً مباشراً عليها، حيث نادراً ما تقدم المنشأة بأداء عمل دون أن تصطدم بقانون أو أكثر يحد من نشاطها و يعيق من حركتها و يمكن تقسيم هذه القوانين إلى²:

- مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،
- القوانين الخاصة بالنظام الاقتصادي،
- معدل الفائدة،
- القوانين المرتبطة بالبيئة،
- القوانين الخاصة بالدفاع عن حقوق المستهلكين،
- القوانين الخاصة بالعلاقات مع العاملين.

3-2 مخاطر المحيط الاقتصادي

يتوقف استخدام بعض الإستراتيجيات على التقديرات الخاصة بالحالة الاقتصادية. وتشير إلى الخصائص والتوجهات للنظام الاقتصادي الذي تعمل فيه المنشأة والذي يؤثر في رسم وصياغة استراتيجياتها والعناصر التي تعمل فيه المنشأة، ويمكن أن تكون هذه العناصر مدعمة أو معوقة لإنجاز المنشآت لأهدافها، وذلك من خلال تدعيم عوامل نجاح أو فشل إستراتيجية وأدائها.

¹ Abd Ellatif Khamkham, la dynamique du contrôle de gestion op.cit, dunod ,Paris,1986, p30.

² فلاح حسن الحسيني، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص : 70

إنّ فهذه العوامل هي مجموعة القوى الاقتصادية التي تؤثر على المجتمع بكافة منشآته، وتتأثر هذه الأخيرة بمختلف القوى على المستوى المحلي والعالمي ومن هذه العوامل¹:

- المداخل

تمثل المداخل تلك الموارد المالية المتاحة للأفراد والتي تمكنهم من القيام بعملية شراء ما تقدمه المنشآت من سلع وخدمات، وهناك أربعة أنواع من المداخل التي تهتم المنشآت بدراستها وهي²:

- الدخل الوطني
- الدخل الاجمالي
- الدخل الصافي
- الدخل الفائض

- الطلب

هو الطلب على منتج أو خدمة معينة وهو الكميات المختلفة من هذا المنتج أو الخدمة المطلوبة في زمن معين أمام الأسعار المقابلة لها، والمنشأة الناجحة تتنبأ بحجم الطلب المتوقع على منتجاتها أو خدماتها، مما يساعدها على تحديد حجم الإنتاج وما يترتب عليه من قرارات هامة وهناك خمسة عوامل أساسية تؤثر في حجم الطلب وهي³:

- دخول الأفراد
- الأسعار
- ذوق المستهلك
- السلع البديلة
- المناخ الاقتصادي العام

4-2 مخاطر المحيط المالي

إن المحيط المالي الذي يحيط بالمنشأة يمثل مجموعة السيوررات المتعلقة بخلق ودوران النقود والأصول المالية الأخرى، غير أن النقود والأصول المالية الأخرى هذه لا تشكل إلا احد عناصر أو ظواهر النظام المالي المعقد الذي يأخذ في الاعتبار خمسة مجموعات من عناصر النظام المالي وهي⁴:

¹ سلمان، علاء جاسم، دور معلومات ادارة الكلفة الاستراتيجية في تقويم الأداء: دراسة تطبيقية في شركة بغداد للمشروبات الغازية، أطروحة دكتوراه غير

منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2003، ص: 15

² عبد السلام أبو قحف، الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص: 50

³ عبد السلام أبو قحف، نفس المرجع، ص: 51

⁴ Elie Cohen, gestion financière de l'entreprise et développement financier, diffusion edicef ou ellipses selon pays, Canada, 1991, p30.

- أسواق الأصول المالية،
- متغيرات الضبط والتنظيم،
- الاجراءات القانونية للتنظيم،
- المنشآت المالية المتخصصة،
- أدوات الدفع والتمويل والتغطية.

5-2 مخاطر المتغيرات الاجتماعية والثقافية

إن المنشأة تنشأ في وسط مجتمع معين ولا تنشأ في الفراغ ، و نظرا لاختلاف المجتمعات فيما بينها من حيث العرف، والعادات والتقاليد والمعتقدات الدينية والثقافية والقيم والعلاقات الاجتماعية، فإن المنشأة لا يمكن عزلها عن السلوك و تأثير المجتمع الذي نشأت فيه.

فالبينة الاجتماعية تمثل مجموعة العوامل و المتغيرات التي تؤثر بدرجة ملموسة في جانب الطلب على منتجات المنشأة، وكذلك على القيم و القواعد و ممارسات العاملين داخل المنشآت¹.

تؤثر المنشآت وتتأثر بالحياة العامة لأفراد المجتمع وان اداءها يمكن ان يؤثر على الوظائف والمدخرات ومستويات المعيشة، وغيرها من الامور المرتبطة بحياة الافراد والمنشآت بالمجتمع، ومن ثم مساهمة المنشآت عن مدى التزامها في الاطار الاشمل لرفاهية و تقدم المجتمع².

وتكون هذه المتغيرات الاجتماعية والثقافية بمثابة فرص وتهديدات للمنشأة ومن بين هذه المتغيرات والعوامل نذكر:

- التغيرات السكانية،
- مساوى التعليم،
- قيم وقواعد السلوك،
- المسؤولية الاجتماعية،
- البطالة،
- دور المرأة في المجتمع.

¹ نادية العارف، الإدارة الاستراتيجية إدارة الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 81

² Winkler, Adalbert : Financial Development Economic Growth and Corporate Governance, 2001, p :<http://www.lse.ac.uk/collections>, avril 2013

6-2 مخاطر المحيط الإداري

تعتبر المنشأة أداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة، وذلك عن طريق التوجهات التي تصل إليها عن طريق أجهزة اتصال متوفرة بين الطرفين وهذه الطريقة قد تضمن الاستغلال للموارد المختلفة. إن مخاطر المحيط الإداري يتكون من عدة عناصر منها¹:

- النظريات الإدارية وتطبيقها،
- الخلفية العملية والعملية للمديرين،
- أنظمة وأنماط الإدارة في النواحي التنظيمية،
- أنماط العمل،
- حفز وتعويض المديرين...

7-2 مخاطر البيئة التكنولوجية:

وتعتبر مخاطرها من أقوى المخاطر التي تواجه المنشآت نتيجة تأثيرها على أغلب الوظائف في المنشأة، ومن أهم مخاطرها:

- مخاطر تقادم أساليب الإنتاج والمنتجات وضعف كفاءاتها الاقتصادية بالإضافة،
- مخاطر ضعف استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والذي يمكن أن يسبب ضياع وتسرب المعلومات. كل هذه المخاطر المتنوعة والمتشابهة في بعضها البعض تفرض على المنشأة ضرورة تبني منهجية واضحة في التعامل مع هذه المخاطر.

من خلال ماسبق نستنتج أن لمكونات البيئة الخارجية للمنشأة تتكون من مجموعتين أساسيتين هما: البيئة العامة التي تتمثل في كل المتغيرات الكلية التي تؤثر على المنشآت بصفة كلية ولا تخضع لسيطرة إدارة المنشأة، كالعوامل الاقتصادية والمالية، العوامل الاجتماعية، العوامل القانونية، والعوامل الإدارية والدولية، والبيئة الخاصة التي تتمثل فيما جاء به مايكل بورتر أستاذ إدارة الأعمال بجامعة هارفارد، والذي حصرها في عدة عوامل لها تأثير مباشر على نشاط المنشأة، كتهديدات المنتجات البديلة والمنافسون المحتملون، وقوة التفاوض مع الموردين والمستهلكين، وبعد أن تتعرف المؤسسة على مكونات البيئة التي تعمل بها، تسعى جاهدة إلى اكتشاف الفرص التي يتيحها المحيط والتهديدات التي تواجهها ليتم بعد ذلك تقييم وتحليل هذه الفرص والتهديدات بغرض اتخاذ القرارات المناسبة.

وأي منشأة لا تستطيع التحكم ولو بشكل نسبي في هذه المخاطر إلا من خلال صياغة استراتيجية، والعمل على مراقبتها.

¹ J.j.Braconier et M.Lannioux , L Entreprise Contemporainns-Environnement Et Organisation, op.cit
Masson, 1986,P : 59

المطلب الثالث: مفهوم استراتيجية المنشأة وكيفية صياغتها وشروط تدقيقها

لا يمكن الحديث عن الإستراتيجية بمعزل عن المستقبل و لا يمكن الحديث عن المستقبل بمعزل عن عدم التأكد، عدم التأكد الذي يمثل مصدرا رئيسا للخطر الذي يهدد بقاء المنشأة واستمراريتها لذلك تجدها مجبرة على استخدام كافة الوسائل والطرق لتحديد الاتجاهات الضرورية لصياغة الإستراتيجيات المناسبة في ظل التغيرات البيئية المستمرة والعمل على تقليل المخاطر وتجنب الوقوع فيها مستقبلا.

وقبل التطرق إلى الصياغة استراتيجية لا بد من تعريف للإستراتيجية وتحتل صياغة الإستراتيجية الخطوة الأولى في التحول من الإطار العام للاتجاه الاستراتيجي بالإضافة إلى ذلك فإن صياغة الإستراتيجية المرحلة الجوهرية في عملية الإدارة الإستراتيجية.

أولاً: مفهوم الاستراتيجية وصياغتها

1- مفهوم الاستراتيجية

استخدم لفظ الاستراتيجية منذ عدة قرون في الميدان العسكري وهي كلمة مستمدة من العمليات العسكرية، وهي مشتقة من الكلمة اليونانية (ستراتجيوس) وتعني: فن قيادة وتوجيه الجيوش، كما تعني: تكوين التشكيلات وتوزيع الموارد الحربية بصورة معينة، وتحريك الوحدات العسكرية لمواجهة تحركات العدو أو الخروج من مأزق الحصار أو للانقضاض على العدو أو لتحسين الموقع.

ولا يختلف الأمر إذا انتقلت إلى مشروعات الأعمال فالعدو في هذا المجال هم المنافسون في بيئة الأعمال، وفي هذا الصدد سنحاول إظهار بعض المفاهيم الحديثة للاستراتيجية:

تعريف Philip Kotler

" تمثل عملية تنمية وصيانة العلاقة بين المنشأة والبيئة التي تعمل فيها من خلال تنمية أو تحديد غايات وأهداف واستراتيجيات وخطط تنمية لمحفظة الأعمال لكل العمليات أو الأنشطة التي تمارسها هذه المنشأة"¹.

تعريف Tompson et Strickland

هي رسم للاتجاه المستقبلي للمنشأة وبيان غاياتها على المدى البعيد، واختيار النمط الاستراتيجي الملائم لذلك، في ضوء العوامل والمتغيرات البيئية داخليا وخارجيا ثم تنفيذ الاستراتيجية و تقويمها².

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الاستراتيجية كالتالي:

¹ عبد السلام أبو قحف، الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، مرجع سابق، ص: 64

² عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن 21، مرجع سابق، ص: 32

هي أسلوب التحرك المرحلي لمواجهة التهديدات أو فرص بيئية مع الأخذ بعين الاعتبار نقاط القوة والضعف الداخلية للمشروع ويهدف هذا الأسلوب إلى تحقيق أهدافه ويتمشى مع سياساته.

2- تعريف صياغة الاستراتيجية

تعني: " وضع وتحديد غايات المنظمة أو المنشأة وأهدافها الرئيسية وذلك في ضوء الرؤية المستقبلية الشاملة، ووضوح وتحديد رسالة المنشأة وتوجيه البحث لتحديد وتحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة مع تقليل المخاطر"¹.

كما تحتوي عملية صياغة الإستراتيجية على تحديد الاستراتيجيات البديلة، ثم اختيار البديل الاستراتيجي المناسب، وعلى ذلك نجد أن هذه المرحلة تشمل مجموعة من الأنشطة تتمثل في:

- تحديد رسالة المنشأة
- تحديد الغايات والأهداف طويل الأجل
- دراسة البيئة الخارجية تحديد الفرص والمخاطر
- دراسة الإمكانيات الداخلية لتحديد عناصر القوة والضعف
- تحديد البدائل الإستراتيجية
- اختيار الإستراتيجية المناسبة

إن صياغة خطة إستراتيجية بلامح واضحة و دقيقة يفهمها الجميع ليس بالأمر السهل و هكذا يمكن القول أن الصياغة الإستراتيجية يمكن أن تولد التجارب الذاتية لكل منظمة، وتتجسد أهمية الصياغة الملائمة حيث تتيح للمنشأة التنافس على أسس صحيحة واقعية لكنها لا تهمل التوجه المستقبلي وفق معطيات تطور بيئة العمل.

ثانيا: عناصر عملية صياغة الاستراتيجية

يؤكد Macmillon le tompoe أن عملية صياغة الإستراتيجية تتضمن ثلاثة عناصر هي²:

1- القصد الإستراتيجي

يعتبر الموجه الرئيسي للعمليات الإستراتيجية، فبدون القصد تفقد الإستراتيجية التركيز و التوجه العام و تصبح عملية الخيار لاتجاه من بين اتجاهات عديدة حالة غير ممكنة. القصد الإستراتيجي يعطي إجابة على سؤال رئيسي و مركزي في عمليات الصياغة و هو " أين ترغب منشأة الأعمال أن تتجه مستقبلا."

¹ عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة الاستراتيجية -إدارة جديدة في عالم متغير، دار المسيرة ، ط2، عمان، الاردن، 2007، ص: 86

² طاهر محسن منصور ألبالي، أ. وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الاستراتيجية، منظور منهجي متكامل، مرجع سابق، ص : 252

2- التقييم الإستراتيجي:

الدور الرئيسي للتقييم الإستراتيجي هو إيجاد معرفة حقيقية و صحيحة حول المحيط المؤثر بالعمليات الإستراتيجية و هذا يعني أنها تغطي العالم الخارجي و قابليات المنشأة الداخلية، إن الدور المركزي للتقييم الإستراتيجي هو تركيز و توكيد الإستراتيجيات و نقلها إلى أرض الواقع وفق أسس سليمة. و يفترض أن يعطي هذا التقييم إجابة على سؤال " أين تقف المنشأة الآن."

3- الخيار الإستراتيجي:

يعتبر الخيار الإستراتيجي أساسيا في عمليات الإدارة الإستراتيجية لأنه يربط بين القصد و التقييم و جوانب الفعل الحقيقي على أرض الواقع لذلك فهو يعطي إجابة على سؤال " أي الخيارات تعتمد عليها منشأة الأعمال لتتقلها مما هي فيه الآن ،إلى ما ترغب منشأة الأعمال الوصول إليه."

ثالثا: الطرق المساعدة على صياغة الإستراتيجية كوسائل لتقدير المخاطر

كما سبق وأشرنا سابقا تعني عملية صياغة الإستراتيجية وضع وتحديد غايات المنشأة وأهدافها الرئيسية وذلك في ضوء الرؤية المستقبلية الشاملة، وتحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تعد مصدرا رئيسيا للمخاطر التي تهدد أمن وسلامة هذه المنشأة، أمن واستقرارها الذي يعتبر الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر التي بدورها تعمل على اكتشاف المخاطر والتهديدات التي تحيط بها، هنا يجب الإشارة إلى العلاقة الوطيدة بين وظيفة إدارة المخاطر وعملية صياغة الإستراتيجية ،يمكن القول أنها علاقة متكاملة إحداها تكمل الأخرى فإدارة المخاطر توفر القاعدة الصحيحة لبناء خطة إستراتيجية تؤدي بالمشأة حتما إلى تحقيق كل ما تصبو إليه في ظل الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. وبما أن جميع المخاطر التي تواجهها المنشأة مصدره البيئة الداخلية والخارجية للمنشأة وجب على هذه الأخيرة الاهتمام بجميع الطرق و الوسائل التي تعمل على الاكتشاف المبكر للمخاطر والتهديدات التي تحيط بها وهذا ما توفره أدوات التحليل الاستراتيجي، التي تؤدي نفس الدور التي تؤديه نفس الوسائل المستخدمة في إدارة المخاطر.

ومن أهم طرق التحليل الاستراتيجي¹:

- مصفوفة SWOT
- نموذج Boston consulting group (bcg)
- طريقة Delphi
- مصفوفة Ansof

¹ عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة الإستراتيجية، إدارة جديدة في عالم متغير، مرجع سابق، ص: 30

- مصفوفة Strategy situation

رابعاً: مفهوم وشروط التدقيق الاستراتيجي

يعتبر التدقيق على الاستراتيجيات بمثابة نظام يتم تصميمه لمساعدة المديرين على تقييم مدى تقدم المنشأة تجاه تحقيق أهدافها وتحديد المجالات التي تتطلب انتباهاً واهتماماً. ويتطلب التدقيق الاستراتيجي متابعة ما تقوم به المنشأة وغربة البيئة من أجل تحديد وتوقع وتخطيط المتغيرات في العمليات وأيضاً التعرف على العوامل البيئية التي من المحتمل أن تؤثر على الاستراتيجيات الحالية والمستقبلية. كما رأينا سابقاً تتعرض المنشأة لجملة من المخاطر الخارجية، الشيء الذي يفرض عليها ضرورة متابعتها وتدقيقها وذلك من خلال التدقيق الاستراتيجي.

1- مفهوم التدقيق الاستراتيجي

حاول العديد من المفكرين إعطاء تعاريف للتدقيق الاستراتيجي نذكر منهم:

تعريف Lorange et Al

يقصد بالتدقيق الاستراتيجي¹ "ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على قيامهم بتقييم مدى التقدم الذي تحرزه المنشأة في تحقيق أهدافها، وتحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر".
التعريف الثاني: "التدقيق هو العمل المكرس لتحقيق تطابق العمليات مع الأهداف والغايات التي سبق تحديدها، هذا بالإضافة إلى أن التدقيق يشتمل على عمليات قياس أداء الرؤوسين والمنشأة، وتصحيحها للتأكد من الأهداف والخطط المرسومة قد نفذت بشكل سليم"².

تعريف ثالث: "هو العملية التي يدق من خلالها المديرون أنشطة المنشأة وأعضاءها لتقييم مدى كفاءة وفاعلية الأداء، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لتحسين الأداء إذا ما كان يفتقر للفعالية والكفاءة. أولاً يختار المديرون الاستراتيجية والهيكل التنظيمي الذي يأملون من خلالها استخدام موارد المنشأة بصورة أكثر فاعلية بغرض خلق القيمة لعملائها. ثانياً يستحدث المديرون الإستراتيجيون أنظمة التدقيق لتقييم مدى فاعلية الإستراتيجية والهيكل التنظيمي وإمكانية تحسينها وكذلك كيفية إدخال تغيرات عليها إذا لم يمن عند مستوى الأداء المطلوب"³.

¹ فلاح حسن الحسيني، الإدارة الاستراتيجية ، مرجع سابق، ص : 220

² شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال - منظور كلي، دار الحامد للنشر، ط1، عمان، 2000 ، ص 384

³ شارلز وجاريت جونز، الإدارة الإستراتيجية - مدخل متكامل، 1998، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، 2001، دار المريخ للنشر ، الرياض. المملكة العربية السعودية ص: 628.

2- أهمية التدقيق الاستراتيجي

تبرز أهمية التدقيق لعدة اعتبارات أهمها¹:

- لعمل يؤديه العنصر البشري وبالتالي معرض للخطأ والانحراف لذا يستوجب مراقبته لتفادي الخطأ وتفايدي الانحرافات.
- تساع حجم المنشأة وتنوع أعمالها وتعدد العاملين فيها، يجب مراقبة أنشطتها للتأكد من أنها تسير وفقاً للخطط الموضوعة، ومعرفة مشاكل التنفيذ والتصدي لها.
- وجود فاصل زمني بين عملية التخطيط وتحديد الأهداف، وعمليات التنفيذ، فقد تحدث تغييرات في البيئة الداخلية أو الخارجية أو الاثنين معاً، وبالتالي اختلاف بين الأداء المستهدف و الأداء الفعلي، وهذا يتطلب تحديد أسباب هذه الاختلافات وكيفية علاجها أو تصحيحها وهو الدور الذي يقوم به التدقيق.

3- خطوات التدقيق الاستراتيجي

تشتمل عملية التدقيق على عدة مراحل أو خطوات، كما سنتناولها فيما يلي²:

3-1 تحديد مستويات الأداء المستهدفة

تعتبر مستويات الأداء أو العناصر المستهدفة عن المؤشرات التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة، ففي إطار التدقيق الاستراتيجي، يتم تحديد مستويات الأداء المستهدفة في ضوء الإستراتيجية المتبعة من قبل المنشأة، فعلى سبيل المثال في حالة إتباع المنشأة لاستراتيجية التكلفة الأقل، فقد يكون من المناسب وضع مؤشرات تعكس مستوى الأداء في صورة " تخفيض التكاليف بنسبة 10 % سنوياً " وفي حالة اعتماد مستويات الأداء حسب كل وظيفة فإنه يتم تجزئة كل وظيفة إلى مستويات تحتية ووضع المؤشرات المناسبة لها.

3-2 إعداد نظم القياس و الضبط

يقصد بذلك إعداد مجموعة من الإجراءات الخاصة بتقييم ما إذا كانت أهداف الأداء في كل مستويات المنشأة قد تم إنجازها أم لا، و تعتبر مهمة قياس الأداء على درجة عالية من الصعوبة في بعض الحالات لقيام المنشآت كبيرة الحجم بأداء العديد من الأنشطة المتداخلة والمعقدة.

¹ ثابت عبد الرحمان إدريس وآخرون، الإدارة الاستراتيجية - مفاهيم ونماذج تطبيقية، مرجع سابق، ص: 429

² نادية العارف، الإدارة الاستراتيجية، إدارة الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص: 350

3-3 مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المستهدفة

يتم في هذه الخطوة تقييم الأداء الفعلي بمستويات الأداء المستهدفة، حيث يتم في هذه الخطوة تقييم مدى انحراف الأداء الفعلي عن مستوى الأداء المستهدف في الخطوة الأولى و في حالة ما إذا كان مستوى الأداء مرتفعاً عما هو مستهدف، فقد ترجع الإدارة السبب إلى النجاح في تنفيذ الأهداف الإستراتيجية أو إلى قيامها بوضع مستويات أداء منخفضة، و في ضوء ذلك تقرر رفع مستويات الأداء في الفترة الزمنية المقبلة. أما إذا كان مستوى الأداء منخفضاً، تلجأ الإدارة إلى اتخاذ التصرف العقابي الملائم و توقيع الجزاءات.

3-4 تقييم النتائج و اتخاذ التصرف الملائم لتصحيح الأخطاء

لتحديد التصرف التصحيحي الملائم فهناك اختيارين : الاختيار الأول وهو تغيير نظام التدقيق المستخدم لقياس أداء قطاعات أو وحدات النشاط الإدارية الوظيفية والأفراد، أو ربما قد يتم تغيير الموازنات أو إحلال إجراءات التدقيق الحالية بإجراءات جديدة. أما الاختيار الثاني وهو التركيز على العنصر محل التدقيق وليكن مستوى المبيعات واتخاذ تصرف تصحيحي بشأنه.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تبين أن التدقيق القائم على مخاطر الأعمال أصبح ذا أهمية كبيرة في مجال علم التدقيق باعتباره السبب الذي يعمل على منع المنشأة من تحقيق أهدافها متشابهة، وهذه المخاطر تكمن في مخاطر العمليات التشغيلية، والتي تتلخص في المورد البشري، تنفيذ ودارة العمليات والمخاطر المتعلقة بالوحدة التنظيمية. والانتقال لى أهم أساليب قياس المخاطر التشغيلية، وتقييمها وتحليلها.

أما مخاطر نظم المعلومات تم التطرق إليها من خلال مفهوم النظام ومكوناته، وكذا أمن المعلومات وعناصره، والتفصيل في أمن نظم المعلومات ومقاييس كفاءته ووسائل حمايته وكيفية تدقيقه.

مخاطر البيئة الخارجية، من خلال ماهية بيئتها ومكوناتها، ومخاطرها التي تتلخص في المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية الخاصة، والمخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية العامة للمنشأة. الأمر الذي يتطلب من المدقق أن يدرك ويتفهم عمل المنشأة، وذلك في إطار أوسع من الموضوعات التقليدية. إلا أن لابد من تسليح المدققين بكل المهارات التي تساعد على تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

وبما أن الهدف الأساسي من تطبيق طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال هو تخفيض المخاطر إلى أدنى المستوى المقبول لإضفاء المصداقية على تقارير المدقق الخاجي موضوع الدراسة للفصل الثالث.

الفصل الثالث

مهنة التدقيق الخارجي

تمهيد

إن التطور الكبير الذي شهدته المنشأة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعلها تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح مباشرة وغير مباشرة فيها مما أوجب عليها إبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المنشأة وكذا النشاطات التي تقوم بها.

لتقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، وجب أن تتمتع هذه الأخيرة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمستخدميها، وعلى هذا الأساس نشأ التدقيق الخارجي الذي يقوم على تلبية هذه المتطلبات من خلال تقارير المدقق الخارجي (محافظ الحسابات، وخبير المحاسبة)، لذا سوف نتناول في هذا المبحث التطور التاريخي للمهنيين في الجزائر بحكم طبيعة الدراسة الميدانية، والشروط التي يجب أن تتوفر فيه، مسؤولياته، ونختتمه بالهيئات المنظمة لهذه المهنة ومهامها.

المبحث الأول: التدقيق الخارجي في الجزائر

لقد مورست مهنة المحاسبة والتدقيق بأسماء وكيفيات تختلف على ما هو الحال عليه الآن وكانت الغاية من ذلك فرض الرقابة وتحصيل الأموال، وبما أن المدقق الخارجي يعتبر الشخص الذي يقوم بتدقيق حسابات منشآت متعددة مختلفة في طبيعتها ونشاطها وحجمها وشكلها القانوني، وقد يقوم في الكثير من الأحيان بتكليف من إدارة المنشأة بإجراء دراسات أو أبحاث مختلفة لبعض الأنشطة بهدف مساعدة الإدارة في بعض القرارات المبنية على توصياته، وتحتاج مهنة التدقيق إلى توافر صفات ذاتية ومهارات شخصية ومعرفة واسعة، وإمام تام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومدقق الحسابات كغيره من مزاولي المهن المختلفة، له حقوق وعليه واجبات وهو مسؤول أمام جهات مختلفة، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم المراحل التي مر بها المدقق الخارجي في الجزائر من خلال مختلف القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة في الجرائد الرسمية، انتقالا إلى أهم الهيئات والمنظمات المنظمة لهؤلاء المهنيين، وكذا مهامها.

المطلب الأول: شروط ممارسة مهنة التدقيق الخارجي

أولا: مفهوم المهنيين وفقا للقانون الجزائري

بمقتضى القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد¹.

1- مفهوم الخبير المحاسب

حسب المادة 18 من القانون 01-10 المؤرخ في 10 جوان 2010 يعد "خبيرا محاسبا كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات².

2- مفهوم محافظ حسابات

حسب المادة 22 من القانون 01-10 المؤرخ في 10 جوان 2010 يعد³ "محافظ حسابات في مفهوم هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهنة المصادقة على صحة حسابات حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".

والجدول الموالي يبين لنا مراحل تطور مهنة التدقيق وفقا للقانون الجزائري.

¹ القانون رقم 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010، المتعلق بالمهنيين، الجريدة الرسمية، العدد 42، ص: 4

² المادة 18، نفس المرجع، ص: 06

³ المادة 22، نفس المرجع، ص: 07

الجدول رقم 03-04 مراحل تطور مهنة التدقيق وفقا للقانون الجزائري

القرارات، الأوامر، المراسيم والقوانين	مستجدات التطور المهني
الأمر رقم 96-107 المؤرخ في 1969/12/31	المتعلق بقانون المالية لسنة 1970 في مادته 39 إلى الرقابة الواجب فرضها على المنشآت الاقتصادية بغية تأمين حق الدولة فيها، إذ نصت هذه المادة على أنه ¹ : " يكلف وزير الدولة المكلف بالتخطيط بتعيين مراجعي الحسابات للمؤسسات الوطنية والمنظمات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري وفي المؤسسات التي تملك الدولة فيها أو إحدى المنظمات العمومية حصصا من رأس مالها، و ذلك بقصد التأكد من سلامة ومصداقية الحسابات وتحليل الوضعية المالية للأصول و الخصوم".
القانون رقم 80-05 المؤرخ في 1980/03/10	إنشاء هيئة لمراقبة المؤسسات منها، مجلس الوطني للمحاسبة الذي أوكلت له صلاحية مراقبة المنشآت العامة التي تستفيد من المساعدة المالية للدولة ² . القانون الذي ألغى صراحة المادة 39 من الأمر 69-107 و ضمها المرسوم رقم 70-173 الخاص بمحافظي الحسابات والمشار أعلاه، حيث أعطى القانون 80-05 لمجلس المحاسبة الاختصاص الاداري و القضائي لممارسة رقابة شاملة عل الجماعات والمرافق و المنشآت والهيئات التي تسير الأموال العامة أو تستفيد منها وقد جاء في مادته رقم 05.
المادة 27 إلى غاية 48 من القانون رقم 91-08 المؤرخ في 1991/04/27	نصت على مهام محافظ الحسابات، شروط تعيينه، حالات التنافي، و كذلك حقوقه ³ .
المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 1996/04/17	نص هذا المرسوم على أخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ⁴ .
المرسوم التنفيذي رقم 92-20 مؤرخ في 1992/01/13	حدد هذا المرسوم تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين و بضبط اختصاصه و قواعد عمله ⁵ .
المرسوم التنفيذي رقم 96-458 المؤرخ في 1996/11/30	يتضمن كفايات تعيين محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية وهيئات الضمان الاجتماعي والدواوين العمومية ذات الطابع التجاري وكذا المؤسسات العمومية الغير مستقلة ⁶ .

¹ الأمر رقم 69-107 المؤرخ في 1969/12/31، الجريدة الرسمية

² المادة 47 من الأمر رقم 71-82، المؤرخ في 1971/12/29، الجريدة الرسمية

³ القانون رقم 91/08 المؤرخ في 27/04/1991 المنظم لمهنة الخ م م ح والم المعتمد المعدل والمتمم بالقانون رقم 01/10 المؤرخ في 29/06/2010 المتعلق بمهنة الخ م م ح والم المعتمد، ج ر العدد 42، في 11/07/2010، ص: 3

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 96-136، المؤرخ في 25 سبتمبر 1996، الجريدة الرسمية العدد 24، ص: 4

⁵ المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 92-20، المؤرخ في 13 جانفي 1992، الجريدة الرسمية، العدد 03 ص: 82

⁶ المرسوم التنفيذي رقم 96-431، المؤرخ في 01/12/1996، الجريدة الرسمية، العدد 74

الموافقة على الشهادات وشروط الخبرة المهنية لممارسة المهنة.	قرار مؤرخ في 1999/03/24
المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92-20 الذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، ويضبط اختصاصاته وعمله ¹ .	المرسوم التنفيذي رقم 01-421 المؤرخ في 2001/12/20
المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وأهم ما جاء به هذا القانون نذكر: * إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية مهمته منح الاعتماد والمعايرة المحاسبية وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية (المادة 04 من القانون 10-01) * إنشاء لدى المجلس خمس لجان متخصصة (المادة 05 من القانون 10-01) * تحديد شروط ممارسة المهنة بالنسبة للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وضرورة التسجيل في جدول المصف أو الغرفة أو المنظمة التي ينتمي إليها (المادة 08 من قانون 10-01). * التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين (المادة 08 من قانون 10-01) * الفصل بين المهام الثلاث بإنشاء ثلاث منظمات مهنية مع تحديد مهام كل هيئة (المادة 14 من قانون 10-01). * كيفية إعداد التقرير وأنواعه وإبداء الرأي (المادة 25 من قانون 10-01). * كيفية تعيين مافظ الحسابات والمدة التي يمكن أن يقضيها في المؤسسة (المادة 26 من قانون 10-01). تحديد مهام المدقق الأساسي أو الثانوي وتحديد المسؤوليات... (المواد 30، 46، 47، 48 و 49 من القانون 10-01). * تحديد مجال أساليب سير عملية المراجعة القانونية المكلف بها والتي تم الاتفاق عليها (المادة 35 من القانون 10-01) ومن أجل تفسير وشرح معنوى هذا القانون وتديمه أصدر المشرع مجموعة من المراسيم التنفيذية².	القانون 10-01 - المؤرخ في 2010/06/29

المصدر: من إنجاز الباحثة استنادا إلى الجرائد الرسمية وكتب القانون

ثانيا: الشروط التي يجب أن تتوفر في المهنيين

حسب المادة 08 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010: لممارسة مهنة خبير محاسب

ومحافظ الحسابات يجب أن تتوفر الشروط التالية³:

¹ المرسوم التنفيذي رقم 01-421 المؤرخ في 2001/12/26، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92/20 المؤرخ في 1992/01/13، الجريدة الرسمية، العدد 80

² القانون رقم 10-01، المؤرخ في 2010/01/11، مرجع سابق.

³ المادة 08، مرجع سابق، ص: 05

- أن يكون جزائري الجنسية،
- أن يكون حائزا للشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها،
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية و السياسية،
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة،
- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون¹،
- أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة 06 من نفس القانون: "أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام و أتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكنم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد".

ثالثا: صفات المهنيين

يجب توافر صفات شخصية وأخلاقية معينة في المهني تؤهله للقيام بواجباته المهنية على أفضل وجه ممكن وأهم هذه الصفات ما يلي²:

- 1- **الأمانة و النزاهة:** على المهني أن يكون أميناً ونزيهاً في عمله وأن يعطي هذا العمل حقه الوافي وأن يقوم بالعمل بوعي من ضميره و يبذل أقصى طاقاته العلمية والفنية في تنفيذ ما يكلف به من عمل وأن يعرض النتائج التي يتوصل إليها بدقة وأمانة دون تحريف أو تمويه، وألا يتضمن تقريره سوى البيانات التي يثق بها والحقائق التي يعتقد في سلامتها وصحتها وألا يجامل أحدا فيما يبديه من آراء وأن يكون دائما لعملائه ناصحا وأميناً.
- 2- **المحافظة على أسرار المهنة:** حيث أن المهني موضع ثقة عملائه ويطلع بحكم عمله على دقائق أسرارهم، تقضي التقاليد المهنية في جميع المهن وليس في مهنة المحاسبة والتدقيق فقط بأن يحافظ الرجل المهني على هذه الأسرار وألا يقوم بإفشائها أو استخدامها ضد عملائه وأن يكون دائما كئوما وموضع ثقة.
- 3- **الصبر واللباقة والقدرة على التصرف:** تعتبر عملية التدقيق عملية شاقة تحتاج إلى صبر وتآني في دراسة وتحقيق وتحليل عمليات المنشأة المعنية بعملية التدقيق، والبحث عن الحقيقة وتستدعي اللباقة في التعامل مع العملاء وموظفي المنشأة والأصل ألا يبدأ محافظ الحسابات عمله مفترضا الغش

¹ المادة 06، مرجع سابق، ص: 05

² نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 67

وسوء النية والخطأ فيمن يدقق حساباتهم بل يجب أن يبدأ عمله بروح طيبة مفترضا صحة العمل حتى يثبت له العكس.

4- **الثقافة والمعرفة:** على المهني أن يكون متمكنا من علم المحاسبة وعلم التدقيق وأن يكون على معرفة بالكثير من العلوم الإجتماعية والإنسانية الوثيقة الصلة بالمحاسبة والتدقيق مثل محاسبة التكاليف والتحليل المالي وأدواته وكذلك ما تصدره الدولة من قوانين ضريبية أو قانون تجاري أو قانون المنشآت، وأن يكون ملما بالأصول العلمية للتنظيم والإدارة وبمبادئ الإقتصاد، وذلك ليتمكن من تدقيق عمليات المنشأة على اختلافها وتنوعها¹.

المطلب الثاني: خصائص مهنة التدقيق الخارجي

أولا: خصائص المهنيين

1- الخصائص المهنية والمعنوية للمهني تجاه عميله

توجد عديد الخصائص التي تعد بمثابة قواعد عامة تنشأ بموجب علاقة المهني بعميله حيث يستلزم توافرها في هذا الأخير لأنها تكون مرتبطة بشخصيته وبسلوكه أكثر مما تكون مرتبطة بالمهام الموكلة إليه² وتتمثل هذه الخصائص أو المميزات فيما يلي:

1-1 المؤهلات

يمكن ترجمة المؤهلات بالتكوين النظري والتطبيقي، والذي يشمل المعرفة في ثلاث مجالات أساسية وهي:

- معرفة معمقة في المحاسبة والتمكن الكبير من التنظيم المحاسبي وتقنيات المحاسبة،
- معارف في الاقتصاد العام وتسيير المنشآت التي تساعد على فهم المنشأة جيدا، ليس فقط من الناحية المحاسبية بل على مستوى أنظمتها وتنظيمها، مسيرتها ومحيطها الخارجي،
- معارف كافية في قانون الأعمال حتى يعرف حدود مهمته ومسؤولياته من جهة، ومن جهة أخرى جانب التدقيق والقانون والتشريعي.

2-1 الاستقلالية:

إن حياد المهني واستقلاله هو المقدمة الضرورية اللازمة أية رقابة جدية وفعالة على حسابات المنشأة وميزانياتها فلا جدوى من هذه الرقابة إذا أصبح هذا الأخير أداة طيعة في يد إدارة المنشأة أو إذا أضحي

¹ نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، مرجع سابق، ص: 68

² Nacer-Eddine Sadi & Ali Mazouz, La Pratique du Commissaire Aux Comptes en Algérie, tome 01, Société Nationale de Comptabilité, 1993, p : 71.

معبرا عن أصوات أقلية ترغب في إثارة البلبلة ووضع العراقيل التي تعوق نشاط المنشأة، ولذلك وجبت حمايته وضمان استقلاله وتأكيد حياده في مواجهة إدارة المنشأة¹.

وعلى هذا الأساس وضع المشرع الجزائري خطوط العلاقة التي تربط المهني بالمنشأة حتى يضمن لهذا الأخير استقلالية كافية لتأدية مهامه فيها بطريقة موضوعية، فلم يخضعه إلى المنشأة التي تعينه ولا إلى المديرين أو المساهمين أو الإداريين، بل أوقع مسؤوليته في حالة مخالفته قواعد الرقابة وهذا تجاه المنشأة نفسها أو المساهمين، ولقد نص المشرع على هذه الخاصية في المادة 03 من القانون 10-01 بقوله: "....وممارسة مهنتهم بكل استقلالية ونزاهة"².

لقد أكد المرسوم التنفيذي 11-30 المؤرخ في 27/01/2011³ على إلزامية أن يوضح دفتر الشروط الخاص بتعيين المهني على احترام مبدأ استقلاليته وذلك في نص المادة 10 منه.

لكن في الواقع لا يمكن الوصول إلى الاستقلالية التامة المرجوة لأن المهني لا يزال يتحصل على أتعابه بناء على ما تقرره الجمعية العامة الخاصة بالمنشأة التي تعينه، ولقد كان من الأجدر بالمشرع النص على أحكامه في القانون حتى يضع كافة الممارسين على قدم المساواة أو تركه إلى اتفاق الطرفين تجسيدا لخاصية الاستقلالية. كما نص المشرع الجزائري في قانون المهن الثلاث الجديد على إجراء يتمثل في دفتر الشروط المتعلق بتعيينه، والحقيقة أن هذا الإجراء معقد نوعا ما والهدف منه تقييد هذه المهنة نظرا لخطورة الدور الذي يلعبه المهني في المحافظة على استقرار الدولة واقتصادها لكن لا يمكن إنكار أن ذلك يمس بصفة غير مباشرة باستقلاليته في أداء مهامه.

3-1 الطابع الشخصي لتدخلات المهني

نص القانون (10-01) المتعلق بالمهن الثلاث الجديد على هذه الخاصية صراحة في المادة 57 منه بقوله "....تتجز أعمال الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات تحت أسمائهم الشخصية الخاصة وتحت مسؤوليتهم الشخصية حتى وإن كانوا ضمن شركة ولا تقبل أي أسماء مستعارة"⁴.

إذ يعد المهني مسؤولا مسؤولية شخصية عن أشغاله التي يقوم بها سواء مارس في مكتبه الخاص أو في شركة أو في تجمع¹ المادة 12 (من القانون 10-01) لكن لم ينص القانون على الحالات التي يستعين فيها

¹ علي سيد قاسم ، مراقب الحسابات - دراسة قانونية مقارنة لدور مراقب الحسابات في شركة المساهمة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص: 62

² القانون 10-01، مرجع سابق

³ المرسوم التنفيذي رقم 11-30، المؤرخ في 2011/02/02، الجريدة الرسمية العدد 07

⁴ القانون 10-01، نفس المرجع

المهني بمساعدين خبراء بحكم تنوع المهام الموكلة له وأهميتها ولا مجال للخطأ فيها نظرا للمسؤولية الناتجة عنها، بحيث يبقى هو دائما المسؤول عن الأشغال التي تجرى تحت إمرته².

ثانيا: الجوانب القانونية للمهنيين

حتى يستطيع المهني أداء عمله بكفاءة وفاعلية ينبغي أن يكون على دراية تامة بكل ماله من حقوق وسلطات وما عليه من واجبات ومسؤوليات.

1- حقوق المهني

يتمتع المهني بعدة حقوق منها ما يلي³:

- حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والإطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير أو نتيجة معينة، وحق الإطلاع على القوانين واللوائح التي تحكم طبيعة عمل نشاط المنشأة،
- فحص وتدقيق الحسابات المختلفة والسجلات وفقا للقوانين واللوائح من ناحية، ووفقا لما تقتضي به القواعد والمبادئ المحاسبية، إلى جانب ذلك فحص وتدقيق المستندات،
- حق جرد الخزائن المختلفة في المنشأة عند الحاجة إلى ذلك، كالتأكد مثلا من الأوراق المالية سواء كانت أسهم أو سندات محفوظة فيها أو الأوراق النقدية،
- حق طلب أي تقرير أو إستفسار معين حول عملية معينة من أي مسؤول في المنشأة وفي أي مستوى إداري،
- حق تدقيق وفحص باقي أصول المنشأة على إختلاف أنواعها وكذلك التحقق من الإلتزامات المستحقة على المنشأة وحتى الإتصال بدائني المنشأة للتأكد من صحة أرصدة هذه الإلتزامات،
- حق حضور اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين للإنعقاد في بعض الحالات التي تتحمل التوجية أو التأخير أي في حالات الإستعجال.

¹ القانون 10-01، نفس المرجع

² المادة 42 من القانون 91-08 المؤرخ في 27/04/1991 المعتمد المعدل والمتمم بالقانون رقم 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 ، مرجع سابق،

ص: 3

³ كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سريابا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص:

2- واجبات المهني

تتمثل واجبات المهني في¹:

- الالتزام بقواعد السلوك المهني ومعايير الأداء التي تعتمد عليها النقابة في تنظيم المهنة،
- تنظيم المكتب الذي يمارس فيه عمله بما يؤمن حفظ أوراق العمل والبيانات والمستندات المؤيدة لقيامه بتدقيق الحسابات،
- تثبيت أسماء وتواريخ الأشخاص التابعين له الذين قاموا بمراقبة وتدقيق الحسابات على أوراق عمل المكتب،
- مسك السجلات والمستندات المحاسبية بأعمال المكتب التي تعطي صورة كاملة عن نشاط ونتيجة لأعماله، ولمجلس النقابة الإيعاز بتفتيش مكاتب محافظي الحسابات للتأكد من التزامهم بالقيام بمهمتهم،
- عدم الجمع بين أعمال تنظيم الحسابات ومراقبة تلك الحسابات من قبل المهني،
- إخبار النقابة بعنوانه أو أي تغيير فيه خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ فتح المكتب أو تغيير العنوان،
- يجب على المهني أن يقدم التوصيات والإقتراحات الملائمة كما يلي²:
 - * معالجة وتصحيح الأخطاء المكتشفة،
 - * عدم الوقوع في الأخطاء مستقبلا ما أمكن ذلك،
 - * حسن سير العمل في أقسام و إدارات المنشأة.

¹ نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، مرجع سابق، ص: 83

² إدريس عبد السلام الشنوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996، ص: 46

المطلب الثالث: الهيئات المنظمة لمهنة المدقق الخارجي في الجزائر ومهامها

أولاً: الهيئات المنظمة لمهنة المدقق الخارجي في الجزائر

سنتناول في هذا الجزء الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر وعلى رأسها المجلس الوطني للمحاسبة ثم المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين حيث نتطرق إلى مهامها والهيئات المنبثقة عنها، وذلك في إطار التنظيم الجديد للمهنة بصدر القانون (01-10) وبعض النصوص التطبيقية له التي صدرت سنة 2011.

1- المجلس الوطني للمحاسبة

أنشئ المجلس الوطني للمحاسبة بموجب القانون رقم 80-05 المؤرخ في 10/03/1980¹، بصفته جهاز استشاري ذو طابع وزاري ومهني مشترك، يقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط مقاييس المحاسبة والتطبيقات المرتبطة بها، حيث أنه يمكنه الإطلاع على كل المسائل المتعلقة بمجال اختصاصه بمبادرة منه أو بطلب من الوزير المكلف بالمالية، كما يمكن أن تستشير له لجان المجالس المنتخبة والهيئات والمنشآت أو الأشخاص الذين يهمهم أشغاله².

قد خولت له عدة صلاحيات لكنها تدور حول مهنة المحاسبة والتقييس المحاسبي، حيث كان المجلس بعيدا عن كل ما يتعلق بمهنة التدقيق، ولكن بصدر القانون الجديد الذي ينظم مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، فقد أعطي لهذا المجلس صلاحيات ومهام واسعة كانت في يد المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بصفتها هيئة مهنية مستقلة.

2- المصنف الوطني للخبراء المحاسبين

أنشئ المصنف الوطني للخبراء المحاسبين بموجب القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المادة 14 منه، ويتمتع بالشخصية المعنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب. ويقوم بتسيير هذا المصنف مجلس وطني ينتخبه المهنيون مع تعيين الوزير المكلف بالمالية لممثل عنه لدى هذا المجلس، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء مجالس جهوية³.

¹ المادة 47 من الأمر رقم 71-82، المؤرخ في 29/12/1980، الجريدة الرسمية

² المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96/318 مؤرخ في 25/09/1996، الجريدة الرسمية، عدد 56

³ المادة 14 من القانون 10-01، مرجع سابق

3- الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

أنشئت الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب القانون (10-01) الموافق ل 29 جوان 2010 لا سيما المادة 14 منه وتتمتع هذه الغرفة بالشخصية المعنوية، وتضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة محافظ حسابات. ويقوم بتسيير هذه الغرفة مجلس وطني منتخب من طرف أعضاء المهنة مع تعيين الوزير المكلف بالمالية لممثل عنه لدى هذا المجلس¹.

4- المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين: هو تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية، يضم أشخاص طبيعيين أو معنويين، و المؤهلين لممارسة مهنة محاسب معتمد.

5- مجلس النقابة للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين

تم تأسيس هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم (92-02) المؤرخ في 13/01/1992، المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم (97-458) المؤرخ في 01/12/1997. و الذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة ويضبط اختصاصه وفوائده عمله.

ثانيا: مهام الهيئات المنظمة لمهنة المدقق الخارجي في الجزائر

1- مهام المجلس الوطني للمحاسبة

في إطار التنظيم للمهنة أعطى المشرع الجزائري للمجلس الوطني للمحاسبة دورا معتبرا من خلال مهام الإعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية بصفة عامة.

2- مهام المجلس الوطني للمحاسبة في مجال الإعتماد

يمارس المجلس الوطني للمحاسبة بعنوان الإعتماد المهام التالية²:

- جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريبها،
- تحقيق أو العمل على تحقيق كل الدراسات والتحليل في مجال تطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية،
- إقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات، حيث يمكن للمجلس إنشاء فرق عمل متخصصة مكلفة بتحضير مشاريع الآراء والتوصيات،
- دراسة جميع مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها،
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة،

¹ المرسوم التنفيذي رقم 92-02 المؤرخ في 13/01/1992، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 97-458 المؤرخ في 01/12/1997

² المادة 4 من القانون 10-01، مرجع سابق، ص: 4

- متابعة وضمان مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للمراجعة،
- تنظيم كل التظاهرات والملتقيات التي تدخل في إطار صلاحياته.

3- مهام المجلس الوطني للمحاسبة في مجال تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية

يمارس المجلس الوطني للمحاسبة بعنوان تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية المهام التالية:

- إجراء دراسات في المحاسبة والميادين المرتبطة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونشر نتائجها،
- مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة من خلال تصور دعائم بيداغوجية ومراجع أخرى متعلقة بهذا التكوين،
- تنظيم أو المساهمة في تنظيم ورشات التكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة،
- القيام بالأبحاث المناسبة التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة التي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبين،
- المساهمة في ترقية المهن المحاسبية،
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين،
- متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي،
- متابعة وضمان تحيين العناية المهنية.

4- مهام المصنف الوطني للخبراء المحاسبين

طبقاً لأحكام المادة 15 من القانون (10-01)، فإن المصنف الوطني للخبراء المحاسبين هو جهاز

مهني يكلف بعدة مهام نذكرها فيما يلي¹:

- السهر على احترام قواعد المهنة وأعرافها،
- إعداد النظام الداخلي للمصنف الذي يوافق عليه الوزير المكلف بالمالية وينشره،
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة،
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بمهنة الخبير المحاسب وحسن سيرها،
- السهر على تنظيم مهنة الخبير المحاسب وحسن ممارستها،
- الدفاع على كرامة أعضاء المهنة واستقلاليتهم.

¹ المادة 15 من القانون 10-01، مرجع سابق، ص: 6

5- مهام الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

طبقا للمادة 15 من القانون (10-01)، تعتبر الغرفة الوطنية جهازا مهنيا يكلف في إطار

القانون بعدة مهام نذكرها كالتالي:

- إبداء الرأي في كل المشاكل المرتبطة بمهنة محافظ الحسابات وحسن سيرها،
- السهر على تنظيم مهنة محافظ الحسابات وحسن ممارستها،
- الدفاع على كرامة أعضاء المهنة واستقلاليتهم،
- السهر على احترام قواعد المهنة وأعرافها،
- إعداد النظام الداخلي للغرفة الذي يوافق عليه الوزير المكلف بالمالية،
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة.

يتم تسيير هذه الهيئات المهنية المذكورة أعلاه من طرف مجلس وطني ينتخبه مهنيون، كما تعمل هذه الهيئات بالتنسيق مع الوزير المكلف بالمالية الذي يعين في هذا الشأن لدى كل مجلس تابع لكل تنظيم ممثلا عنه تحدد رتبته و صلاحيته عن طريق التنظيم. و تساهم المجالس في الأعمال التي تبادر بها السلطات العمومية المختصة في مجال التقييس المحاسبي والواجبات المهنية وتسعيرة الخدمات وإعداد النصوص المتعلقة بهذه المهن.

توصلنا إلى أن المدقق الخارجي هو ذلك شخص الذي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المنشآت والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به، حيث يكون على مستوى عالي من الموضوعية في تقديم الأدلة المتعلقة بمعلومات عن أحداث و تصرفات اقتصادية، وذلك للتحقق من درجة توافق هذه المعلومات والمعايير الموضوعية مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الإهتمام، ويجب أن يكون هذا الشخص مؤهل وعلى مستوى معين من الثقافة والمعرفة والتحلي بالصبر واللباقة حتى يتمكن من أن يقوم بأداء مهامه.

المبحث الثاني: تقارير المدقق الخارجي

حتى نتمكن من الفهم الجيد لمقصود تقارير المدقق الخارجي، لابد من أن نفرق بين ثلاث مصطلحات أساسية وهي: الشهادة، التقرير والرأي.

لقد ظلت الشهادة (certificat) مستعملة للدلالة على تقرير محافظ الحسابات إلى أن بدأ التحول إلى لفظ تقرير (rapport) كما هو شائع بشكل كبير في أنحاء العالم، أما سبب التحول هذا فيرجع إلى أن

الشهادة تعتبر إعلاناً كتابياً عن حقيقة واقعة، فلا تمنح إلا إذا وصل مانحها منزلة اليقين، لذلك فإن لفظ تقرير أقرب لوصف ما يعطيه المدقق الخارجي لأنه عاجز عن إعطاء شهادة حيث أن البيانات المحتواة في القوائم المالية عبارة عن أشياء تقريبية بسبب وجود عنصر التقدير فيها، أما كلمة رأي (opinion) فهي ليست بديلاً عن لفظ تقرير أو شهادة بل جزءاً منهما، حيث أن التقرير أو الشهادة يحتوي بنود أخرى علاوة على رأي المدقق حول صحة البيانات وعدالة تصوير القوائم المالية لنتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي. من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم تقرير المدقق الخارجي وأهميته وفقاً للأطراف المهمة، ومختلف أنواع تقارير المدقق الخارجي وفقاً للمعيار الدولي للتدقيق رقم 700، وتقديم بعض النماذج، وذكر أهم خصائص ومعايير إعداد هذه التقارير.

المطلب الأول: تقارير المدقق الخارجي: أنواعها وأهميتها

أولاً: مفهوم تقرير المدقق الخارجي

تعتبر تقارير المدقق الخارجي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدوائر المختلفة التي يخدمها المدقق كدوائر الدولة، المنشآت بمختلف نشاطاتها، المنشآت المالية، وغيرهم لأن هذه الفئات تولي تقارير المدقق عناية فائقة حيث يعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها الحالية منها والمستقبلية.¹

تقرير المدقق الخارجي عبارة عن: "وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلاً لإبداء رأي فني محايد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية بمعناها المهني المتعارف عليها، كنص الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمعلومات الحسابية المبينة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية بواسطة المدقق الخارجي، وبما يتماشى مع المتطلبات القانونية والقواعد المهنية بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى دقة وصحة البيانات والمعلومات للاعتماد عليها، وما إذا كانت القوائم المالية التي أعدتها المنشأة تعطي صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها في السنة المالية محل التدقيق. ولذلك يعد التقرير الوسيط أو وسيلة اتصال ونقل البيانات والحقائق والنتائج والرأي بشكل واضح ومفهوم، وإيضاحها لمستخدميها الذين يهمهم الأمر".²

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل، عمان، 2004، ص: 89.

² أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 316.

ينظر إلى تقارير المدقق الخارجي "كمنتج نهائي لعملية تدقيق القوائم المالية السنوية للمنشأة"¹، وهي وسيلة أو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد للمدقق على القوائم المالية مجال التدقيق الخارجي إلى مستخدمي التقارير.

من هنا يبرز العديد من التعاريف لتقارير المدقق الخارجي.

يمكن تعريف تقرير المدقق الخارجي بأنه عبارة عن: "وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توافرت فيه مقومات علمية وعملية وشخصية معينة، وتوفرت له ضمانات تجعله أهلاً لإبداء رأي فني محايد يعتمد عليه، ويتضمن تقريره بإيجاز إجمال ما قام به من عمل، ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات، ومدى دقة ما تحتويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي"².

التقرير هو "خلاصة ما توصل إليه محافظ الحسابات من خلال مراجعته و التعرف على أنشطة المنشأة و فحص الأدلة و المستندات و الإستفسارات و الملاحظات و الأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية، ويعتبر التقرير الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية محافظ الحسابات"³. هناك من يرى أن تقارير المدقق في جوهرها هي عبارة عن "رأي معطى بشكل ملائم يمكن الاعتماد عليه، هذا الرأي يشهد بأن الحسابات المعنية يمكن الاعتماد عليها، ويجب صياغة هذا الرأي باستخدام المصطلحات الشائعة في محيط المهنة"⁴.

مما سبق يمكن إدراج التعريف التالي لتقرير المدقق الخارجي: التقرير هو "وثيقة مكتوبة تصدر عن شخص مؤهل علمياً و عملياً، يبدي فيه رأيه الفني المحايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمنشأة لوضعيتها المالية الحقيقية، لغرض استخدامه من طرف جهات خارجية لاتخاذ القرارات"⁵.

ثانياً: أنواع تقارير المدقق الخارجي

يتوقف تحديد نوع تقرير المدقق على تحديد نوع القيود أو الأخطاء أو أوجه التقصير التي يواجهها خلال أدائه لمهمته وإنجاز برنامج التدقيق. ومن ناحية أخرى يتولى المدقق بخبرته وحكمته تحديد الأهمية

¹ عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، دار الجامعية، الاسكندرية، ج1، 2001، ص: 162

² محمد فضل مسعد و د. خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط2009، ص: 172

³ -هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2004، ص: 161

⁴ خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص: 157

⁵ محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية - المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 381

النسبية لمثل هذه الأخطاء أو أوجه التقصير وذلك في سبيل اتخاذ القرار المناسب حول إبداء الرأي المناسب بالنسبة لكل حالة.

إن إصدار الرأي بالنسبة للمدقق يتأثر بالضغوط المفروضة عليه من مخالفات أو قيود أو تقصير أو مشاكل معينة. وهناك ثلاثة أنواع من المخالفات والتحفظات كما يلي¹:

- تحفظات خاصة بالتدقيق وهي القيود المفروضة علي المدقق والتي تتكون من:

- القيود التي يفرضها المدقق علي نفسه،
- القيود التي تفرضها المنشأة محل التدقيق،
- القيود التي تفرضها الظروف غير العادية علي المدقق.

- تحفظات أو مخالفات محاسبية ناتجة عن عدم اقتناع المدقق بالآتي:

- بمناسبة القواعد المحاسبية التي اختارتها الجهة محل التدقيق،
- مراعاة مبدأ الثبات في تطبيق القواعد المتبعة،
- بعرض القوائم المالية والتقارير بصورة واضحة،
- بمطابقة التقارير المالية لما هو مدون في السجلات والدفاتر.

- مخالفات نظامية بسبب عدم الالتزام بالآتي:

- القانوني الداخلي للمنشأة محل التدقيق،
- النظام الإداري الداخلي للمنشأة محل التدقيق،
- اللوائح والتعليمات والتأشيرات المنظمة للعمل داخل المنشأة،
- القوانين العامة المنظمة لأنشطة القطاعات المختلفة علي مستوى الدولة.

من ناحية أخرى علي المدقق أن يقيم خبرته الأهمية النسبية لهذه المخالفات أو التحفظات أو الأخطاء أو المشاكل أو التقصير بتقسيمها إلي الأنواع التالية:

- مخالفات وتحفظات بسيطة: وهي التي لا تأثير لها وتكاد تكون معدومة وأهميتها النسبية صغيرة جدا بالنسبة لغيرها بحيث لا تؤثر علي القوائم والتقارير المالية، وبالتالي يمكن أن يذكرها أو يشير إليها المدقق في رأيه المهني.

¹ محمد السيد سرابا، أصول وقواعد التدقيق الشامل: الإطار النظري - المعايير ومشاكل التطبيق العملي، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007، ص:

- مخالفات هامة: وهي مخالفات أقل من الجوهرية في تأثيرها علي القوائم والتقارير المالية، وهذه المخالفات يستطيع المدقق أن يتحفظ بشأنها في رأيه أو تقريره إذا توفرت الشروط التالية:

- عدم تغيير الصورة العامة للتقارير المالية بشكل كامل وبما يؤثر علي عرضها أو صدقها،
- إمكانية شرح التحفظ بصورة تمكن قراءة التقارير المالية من تحديد أثر التحفظ عليها،
- أن تكون الأهمية النسبية للتحفظ هامة نسبياً أي أنها أقل من جوهرية وإلا فعلي المدقق إعطاء رأي معارض أو الامتناع عنه.

- مخالفات أو تحفظات جوهرية: وهي التي ترتبط بتحفظات التدقيق أو المحاسبة أو التحفظات النظامية والتي تحول دون إمكانية عرض القوائم المالية والتقارير وفقاً لقواعد محاسبية متعارف عليها أو لا تمكن المدقق من الالتزام بقواعد وسلوك مهنة التدقيق، وبذلك لا يتمكن المدقق من إبداء رأيه.

وتختلف التقارير باختلاف الزاوية التي ينظر لها منها ونستطيع تقسيمها - بصورة إجمالية- من

حيث النواحي التالية¹:

- درجة الإلزام في إعدادها،
- محتويات التقرير من المعلومات،
- إبداء الرأي.

1- التقارير من حيث درجة الإلزام في إعدادها

1-1 التقرير العام

هو التقرير الذي يعده المدقق تمشياً مع نصوص القوانين المنظمة للمنشآت، وغالباً ما يطلق على

هذا النوع من التقرير تقرير الميزانية.

يكون محافظ الحسابات ملزم بإعداد تقرير عام، يثبت فيه أن ما جاء في تقارير المعدة مسبقاً من طرف القائمين بالإدارة جاء وفقاً للشروط المنصوص عنها قانونياً وكذلك عاكساً الصورة الحقيقية لوضعية المنشأة.

ووجب على التقرير العام أن يكون مستوفياً جميع البيانات الأساسية والتي من شأنها أن تعطي لهذا التقرير تلك المصادقية والحجية أمام قارئيه، سواء تعلق الأمر بمعلومات تتعلق بحالة المنشأة أو بفروعها وكذا بكل ما من شأنه أن يفيد في عملية تقييم حالة المنشأة².

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية، مرجع سابق، ص: 93

² علي حسن يونس، الشركات التجارية، دار الكتاب الحديث، مصر، 1996، ص: 316

2-1 التقارير الخاصة

إضافة إلى التقرير العام يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقاريره الخاصة تشديداً منه على بعض المعاملات التي قد تحمل في طياتها أضراراً للشركاء والمساهمين ، الأمر الذي يجعله يبدي رأيه في هاته المعاملات، وقد تكون هذه المعاملات عبارة عن : الاتفاقيات المبرمة ما بين المنشأة والمسيرين، تنازل المساهمين عن حق الأفضلية في الاكتتاب عند رفع رأس مال المنشأة، مشروع حفظ رأس مال المنشأة أو تحويل واندماج المنشأة، العمليات المتعلقة بمختلف أشكال القيم المنقولة¹.

2- من حيث محتويات التقرير

يمكن تقسيم التقارير من حيث محتوياتها إلى الأنواع التالية²:

1-2 تقارير مختصرة

يطلق عليها البعض تقرير الميزانية، ويتكون هذا التقرير من جزأين هما، جزء خاص بفقرة النطاق ويبين فيها المدقق عملية التدقيق والغرض منها، والجزء الثاني هو فقرة الرأي وتتضمن الرأي الفني المحايد لمدقق الحسابات حول دفاتر المنشأة والقوائم المالية ونتيجة الأعمال خلال الفترة المالية محل التدقيق. يتضمن نموذج التقارير المختصرة القوائم المالية الأساسية والتي تتمثل في:

- قائمة المركز المالي،
- قائمة الدخل،
- قائمة الأرباح المحتجزة،
- قائمة التغير في المركز المالي،
- الملاحظات المرافقة للتقرير المالي والتي توضح السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية،
- الجداول التفصيلية الخاصة ببند القوائم المالية،
- الملاحظات التوضيحية المرافقة للتقرير المالي والخاصة بعناصر القوائم المالية.

2-2 التقارير المطولة

هي تلك التقارير التي تعد لأغراض خاصة وتقدم للإدارة. ويتضمن هذا النوع من التقارير شرح مفصل وأمور لا يرد ذكرها في التقرير المختصر. ومن الأمثلة عليها التقارير الخاصة بشرح الأخطاء التي اكتشفها

¹ المادة 732 مكرر 01 من القانون التجاري المعدل بالأمر رقم 27/96 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية

² فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر - الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2، 2009، ص 125

المدقق أثناء عمله، توصيات المدقق بخصوص النظام المحاسبي لرفع كفاءته، تقديم التوصيات لتطوير نظام الرقابة الداخلية.

3 من حيث إبداء الرأي

علي ضوء الرأي الذي يكون المدقق قد توصل إليه نتيجة تطبيقه لمعايير التدقيق وبذل العناية المهنية اللازمة فإنه أمام أربعة أنواع من التقارير هي:

3-1 الرأي المطلق: يصدر المدقق هذا الرأي وذلك في حالة تحقق الشروط التالية¹:

- تضمين كافة القوائم (قائمة المركز المالي، الدخل، الأرباح المحتجزة، التدفقات النقدية) بالقوائم المالية،
- إثبات المعايير العامة الثلاثة بكافة جوانب عملية التدقيق،
- جمع الأدلة الكافية والالتزام بمعايير العمل الميداني،
- تم إعداد القوائم المالية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها،
- عدم وجود حالات تستدعي إضافة فقرات تفسيرية أو تعديل بلغة التقرير.

¹ أرينز ألفين و لوبك جيمس، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة الديسبي محمد عبد القادر حجاج أحمد حامد، دار المريخ للنشر الرياض، المملكة

العربية السعودية، 2002، ص: 67

الشكل رقم: 03-09 التقرير النظيف النموذجي وفقا للمعيار الدولي رقم 700¹

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة.....

قمنا بتدقيق قائمة المركز المالي لشركة..... المرفقة والمعدة في 12/31/ن، والقوائم المرتبطة بها، هي: قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية المعدة ذات السنة. تلك القوائم تعتبر مسؤولية إدارة الشركة، أما مسؤولياتنا فتتمثل في التعبير عن رأينا عن تلك القوائم تأسيسا على تدقيقنا.

قمنا بإجراء التدقيق طبقا لمعايير التدقيق الدولية (أو يشار إلى المعايير والممارسات الوطنية المناسبة)، وتتطلب هذه المعايير أن يتم تخطيط وتنفيذ التدقيق بما يؤدي إلى التوصل إلى تأكيد مناسب عن ما إذا كانت القوائم المالية لا يوجد بها تحريف يتسم بالأهمية النسبية. ويشمل التدقيق (بناء على أساس اختياري) جمع الأدلة التي تدعم القيم والافصاح بالقوائم المالية.

كما يشتمل التدقيق أيضا تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الجوهرية التي توصلت إليها الإدارة إليها وتقييم مدى سلامة العرض في القوائم المالية كوحدة. ونعتقد ان التدقيق التي قمنا بها توفر لنا اساسا مناسباً لبدء الرأي.

في رأينا أن القوائم المالية توفر صورة صادقة وعادلة (أو تعرض بعدالة) وفق كافة جوانب الاهمية النسبية عن المركز المالي لشركة..... في 12/31/ن ونتائج العمليات والتدفقات النقدية عن نفس الفترة طبقا للمعايير الدولية للتقرير المالي.

.....

العنوان.....

في.../.../....

اسم التقرير

المخاطبون

فقرة المقدمة

فقرة النطاق

فقرة الرأي
(النتائج)

اسم المدقق

تاريخ التقرير

المصدر: محمد السيد سرابا، أصول وقواعد التدقيق الشامل: الإطار النظري - المعايير ومشاكل التطبيق العملي، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 143

¹ محمد السيد سرابا، أصول وقواعد التدقيق الشامل: الإطار النظري - المعايير ومشاكل التطبيق العملي، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007، ص:

2-3 الرأي المتحفظ:

يعتبر الرأي المتحفظ من أصعب المهام التي تقع على عاتق محافظ الحسابات، والتي يلجأ فيها إلى اعتماد أسلوب واضح لتبرير أسباب التحفظ بشكل محدود و دقيق لا يدعو إلى اللبس أمام المساهمين أو الغير عند قراءة التقرير، ويمكن أن تقسم هذه التحفظات التي يصدرها المدقق إلى الأنواع التالية¹:

- وجود قيود علي نطاق الفحص

قد تؤدي القيود على نطاق عمل المدقق إلي رأي متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي ويجب على المدقق الامتناع عن إبداء الرأي عندما يكون الأثر المحتمل للقيود علي النطاق هاما وعاما للدرجة التي يجد فيها مدقق الحسابات نفسه غير قادر علي الحصول علي أدلة تدقيق حسابات كافية وملائمة، ومن ثم غير قادر علي إبداء رأي عن القوائم المالية، أما إذا كان التأثير المحتمل لهذه القيود علي نطاق غير هام لدرجة كبيرة فإن مدقق الحسابات يبدي رأيا متحفظا².

- حالة الخلاف مع الإدارة حول السياسات المحاسبية

قد يختلف مدقق الحسابات مع إدارة المنشأة التي يقوم بتدقيق حسابات قوائمها المالية حول بعض الأمور. مثل مدى قبول السياسات المحاسبية التي اتبعتها في إعداد القوائم المالية، أو طرق تطبيق هذه السياسات أو مدى كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، فإذا كانت مثل هذه الاختلافات مهمة نسبيا يجب علي المدقق أن يبدي رأيا متحفظا أو رأيا عكسيا تبعا للأهمية النسبية للحالات التي ترفض فيها إدارة المنشأة تصحيح مخالفتها للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو لمعايير المحاسبة الدولية.

3-3 الرأي السلبي

يعتبر الرأي السلبي أمرا نادر الحدوث لأن المدقق يقدم عادة مجموعة من التوصيات قبل تقريره السلبي وغالبا ما تلتزم المنشآت بتنفيذ هذه التوصيات. وإن التقرير السلبي المعاكس هو عكس التقرير النظيف أو بتحفظ، ويستخدم عادة في الأحوال التي لا تمثل فيها القوائم المالية المركز المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها تمثيلا عادلا وصادقا يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ويعود هذا الرأي إلى واحد أو أكثر من الأسباب التالية³:

¹ امين السيد أحمد لطفي، مسؤوليات وإجراءات المراجع في التدقيق عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص: 521

² رأفت سلامة محمود و د. أحمد يوسف كلبونة و د. عمر محمد زريقات، علم تدقيق الحسابات العملي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2011، ص: 213

³ مصطفى حسنين خضير، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع جامعة سعود، المملكة العربية السعودية، 1996، ص: 604

- عدم كفاية نظام الرقابة الداخلية بدرجة لا تمكن محافظ الحسابات من الإعتماد عليه،
- قيام إدارة المنشأة بوضع القيود والعقبات،
- إعتماد المنشأة لأسس تقييم الأصول بقيمة تختلف عن القيمة الحقيقية، أو إحداث المنشأة لتغيرات في السياسات المحاسبية التي تستخدمها من فترة لأخرى.

3-4 الإمتناع عن إبداء الرأي:

يعني الامتناع عن إبداء الرأي أن المدقق الخارجي لا يستطيع إعطاء رأي فني عن القوائم المالية موضوع التدقيق، وقد يكون ذلك بناء على ظروف معينة يمكن توضيحها فيما يلي¹:

- وجود قيود مفروضة على عمل المدقق تفرض عليه من إدارة المنشأة، وذلك بعدم تمكينه من حضور عملية الجرد أو عدم تمكينه من الاتصال بالعملاء المدينين للحصول على مصادقات بصحة أرصدهم مع المنشأة،
- وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهّن بنتائجها المستقبلية قد تؤثر على القوائم المالية، مثل دعاوى قضائية مرفوعة ضد المنشأة كتعديدها على حقوق الاختراع لمنشأة أخرى، أو قضية من عمال المنشأة يطالبون بدفع تعويضاتهم... وغيرها،
- في حالة قيام زميل آخر للمدقق الرئيسي بتدقيق بعض القوائم المالية. في هذه الحالة يمتنع عن إبداء الرأي عليها،
- عندما يتعذر على المدقق الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة والتي تسمح بإبداء رأيه، فإنه يمتنع عن ذلك،

غالبا ما تعود أسباب الامتناع عن إبداء الرأي إلى تضيق نطاق الفحص الذي يجريه المدقق، أو بسبب وجود عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها ولها تأثير جوهري على القوائم المالية التي سيبيدي المدقق رأيه فيها. وعلى العموم فإن هيكل تقرير المدقق الخارجي بخلاف التقرير النظيف يكون كما يوضحه الشكل التالي:

¹ يوسف محمود جريوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000، ص: 264

الشكل رقم 10-03 تقرير الامتناع عن إبداء الرأي¹

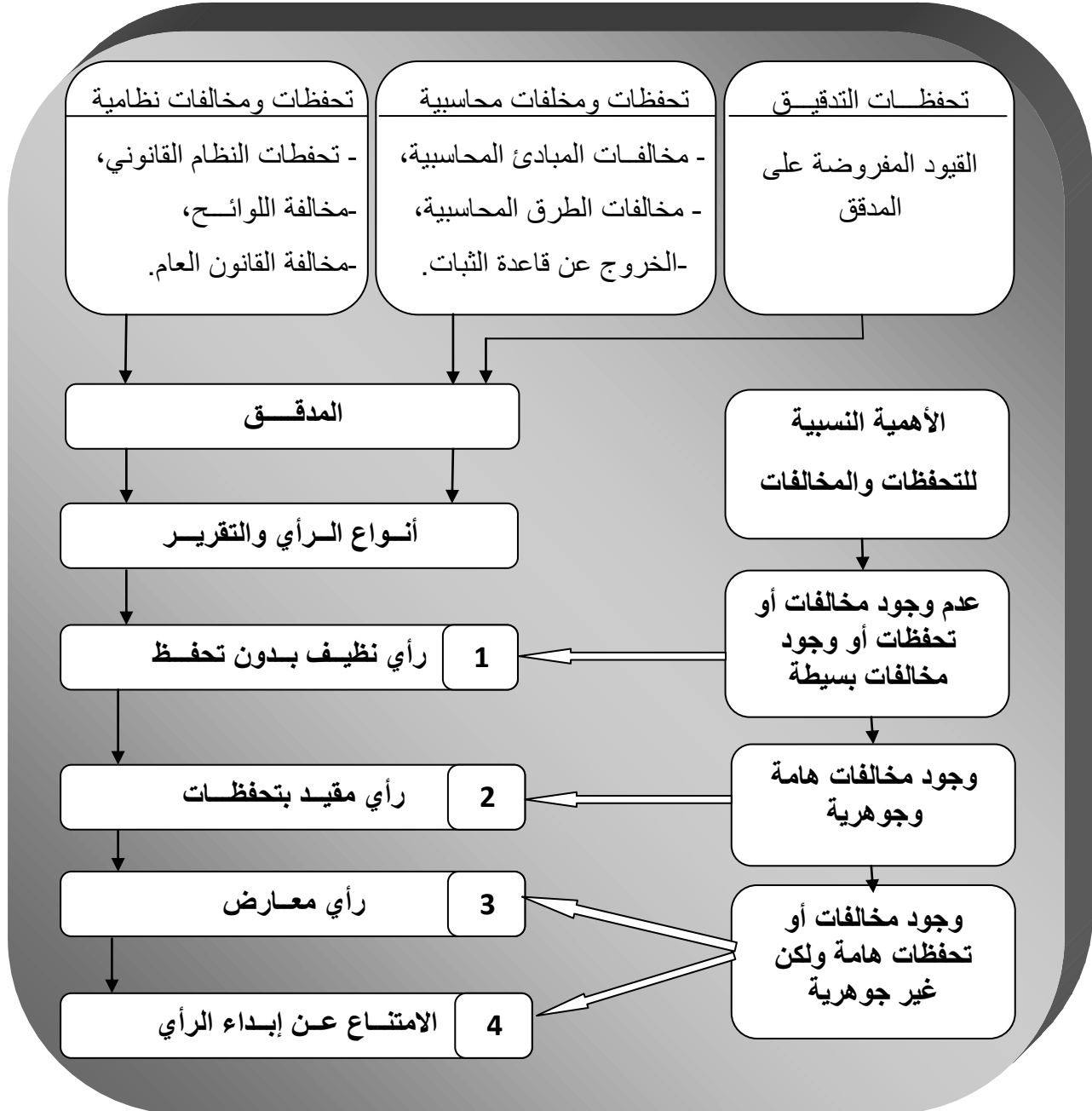
عنوان التقرير	
المعني:.....	
الفقرة التمهيدية	
فقرة النطاق	
فقرة الشرح	
أسباب الامتناع عن إبداء الرأي	
الإمضاء:	
التاريخ:	

المصدر: أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دارالصفاء للنشر، عمان، 2000، ص: 331

ويوضح الشكل التالي أثر الأخطاء والتقصير وأهميتها النسبية على نوع الرأي الذي يصدره المدقق خاصة في حالات التدقيق المالي:

¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص: 331

الشكل: 03-11 أثر الأخطاء أو التقصير وأهميتها النسبية على نوع الرأي الذي يصدره المدقق¹.



المصدر: محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 320

يوضح الشكل أعلاه مختلف المخالفات حسب أهميتها وما يقابلها من الآراء الصادرة من قبل المدقق الخارجي.

¹ محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، مرجع سابق، ص 320

ثالثاً: أهمية تقرير المدقق الخارجي

تتبع أهمية تقارير المدقق في كونها تعد الوسيلة التي يستطيع المدقق أن يعبر بها عن رأيه حول عدالة البيانات والقوائم المالية وكذلك يحدد مسؤوليته عن تلك القوائم. أما بالنسبة للمستفيد من هذه التقارير فتتبع أهميته من كونها الأساس الذي تعتمد عليها فئات مختلفة من المجتمع وذلك لاتخاذ قراراتهم ورسم السياسات الحالية والمستقبلية. لذلك ونظراً لأهمية تقارير المدقق فقد اهتمت الهيئات العلمية للمحاسبين والمدققين والنشريات التي تتناول تدقيق الحسابات في معظم الدول لوضع المعايير الواجب مراعاتها عند إعداد هذه التقارير ومن العوامل التالية تتبع أهمية تقارير المدقق¹.

- أن هذا التقرير هو خلاصة ما وصل إليه المدقق من عمله، حيث أن عملية التدقيق تتيح له التعرف على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بعمليات المنشأة والتي انعكست في النهاية على نتائج الأعمال والمركز المالي، ومن ثم يكون تقرير المدقق بمثابة كشف يقدمه لمن يهمه الأمر وبصفة خاصة الملاك عن التصرفات المالية التي قامت بها إدارة المنشأة خلال الفترة المالية محل التدقيق.

- يعتبر تقرير المدقق الوثيقة المكتوبة التي لا بد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المدقق المهنية والجنائية للوقوف على إهماله أو تقصيره في الرقابة، وذلك إذا ما اتخذت الإجراءات القانونية لمسأَلته جنائياً أو مدنياً.

- تزايد الطلب على الرأي الفني المحايد للمدقق (المنتج النهائي لعملية التدقيق). لتقارير المدقق الخارجي أهمية بالغة لكل الأطراف المهمة بخدمة تدقيق القوائم المالية للمنشأة. وهم على النحو التالي²:

1- أهمية التقرير بالنسبة للمدقق نفسه

طالما أن المدقق الخارجي ينظر للتقرير على أنه المنتج النهائي لعملية المراقبة وأداة لتوصيل رأيه الفني على القوائم المالية مجال المراقبة فإن هذا التقرير يمثل له أهمية خاصة باعتباره دليل أو مؤشر على إنجازه للتكليف بتدقيق حسابات المنشأة، وبما أنه يوجه في المقام الأول للمساهمين لإشباع طلبهم على هذه الخدمة فهو بذلك وسيلة لتوصيل رأيه لأصحاب المصلحة في المنشأة للاستفادة من ردود

¹ د. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر - الناحية النظرية، مرجع سابق، ص: 144

² سناء مسودة، اعتماد الشركات المالية - البنوك والمؤسسات المالية - على القوائم المالية المدققة الصادرة عن شركات المساهمة العامة الأردنية في

اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان، رسالة ماجستير، الأردن، عمان، 1992، ص: 23-26

أفعالهم نحوه لتطويره إن أمكن، ويعتبر نجاحه في إعداد التقرير وعرضه أحد المؤشرات الهامة على أدائه للمرحلة الأخيرة بجودة عالية ما سيؤثر إيجاباً على الجودة الكلية لعملية التدقيق وهي خاصية مطلوبة مهنياً واقتصادياً في ظل المنافسة الموجودة في مجال مهنته، فإن هذا التقرير يمثل له خاصة للأسباب الآتية¹:

- أن التقرير دليل أو مؤشر على انجاز المدقق الخارجي للتكليف بتدقيق القوائم المالية للمنشأة محل التدقيق،
- يوجه التقرير في المقام الأول إلى المساهمين الذين كلفوه بأداء الخدمة المهنية، ولذلك فهو أداة إشباع طلبهم على هذه الخدمة،
- يعتبر التقرير وسيلة لتوصيل رأيه لأصحاب المصلحة في المنشأة المعنية بالتدقيق. ويهمه أن يستفيد من ردود أفعالهم نحوه كآلية من آليات التغذية العكسية، يمكن أن تفيده في تطوير التقرير أن أمكن،
- أن نجاحه في إعداد وعرض التقرير مستوفياً لمعايير التقرير، أحد المؤشرات الهامة على أدائه للمرحلة الأخيرة من مراحل التدقيق بجودة عالية، وسيؤثر ذلك بالإيجاب على جودة الكلية لعملية التدقيق، وهي خاصية مطلوبة مهنياً واقتصادياً في تدقيق القوائم المالية، في ظل ظروف المنافسة الشديدة في سوق خدماته المهنية.
- بصفة عامة تتمثل أهمية تقرير المدقق لنفسه كونه الوسيلة التي يستطيع بها المدقق التعبير عن رأيه حول عدالة البيانات المالية، كما أن من خلال هذه التقارير يحدد المدقق مسؤوليته عن القوائم المالية.

2- أهمية التقرير بالنسبة لإدارة المنشأة المعنية

إضافة إلى الأهمية التي يمثلها التقرير للمدقق الخارجي نفسه، تهتم إدارة المنشأة كثيراً بهذا التقرير لأنه دليل على وفائها بمسؤولياتها عند إعداد القوائم المالية ومؤشر على مدى التزامها بالمبادئ المحاسبية، وبما أنه وسيلة لإضفاء صدق وانتظام حسابات المنشأة فإن رأي المدقق خاصة الرأي النظيف، دليل على أنها لم ترتكب تحريفاً متعمداً في القوائم المالية وهو بذلك يطمئن أصحاب المصلحة في المنشأة وخاصة الملاك بأنها تلتزم بالتشريعات والقوانين ولم تقم بأية تصرفات غير قانونية، وعلى العموم تهتم إدارة المنشأة كثيراً بتقرير المدقق وذلك للأسباب التالية:

¹ عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، مرجع سابق، ص: 164

- أن تقرير المدقق دليل على وفائها بمسؤولياتها عند إعداد القوائم المالية للمنشأة،
- أن رأي المدقق مؤشر على مدى التزامها بالمبادئ المحاسبية المعمول بها،
- أن تقرير المدقق وسيلة لإضفاء الصدق على القوائم المالية للمنشأة،
- أن هناك علاقة بين رأي المدقق والثواب والعقاب المادي والمعنوي، لها من جانب الجمعية العامة للمساهمين.

3- أهمية التقرير بالنسبة لأصحاب المصالح في المنشأة أو خارجها

- 3-1 **المساهمون:** يحتاج المساهمون إلى المعلومات التي تدمج بها القوائم المالية لاتخاذ القرارات، ومن أهم هذه المعلومات الأداء المالي للمنشأة، عوائد الأسهم وموقع المنشأة من حيث القيمة السوقية في البورصات.
- 3-2 **النقابات العمالية:** من المعروف أن للنقابات العمالية دور هام في الحفاظ على حقوق العمال وذلك من خلال آليتي التفاوض والمساومات الاجتماعية بشأن عوائد العمل.
- 3-3 **المصالح الحكومية:** يساعد هذا التقرير الجهات الحكومية في العديد من المصالح كمصلحة الضرائب، ووزارة الصناعة والتجارة والمالية لهدف تنظيم نشاطات المنشآت ووضع السياسات الضريبية وإعداد الإحصائيات المتعلقة بالدخل الوطني والإحصائيات الأخرى.....
- 3-4 **المنظمات المهنية:** المنظمات المهنية معنية أساساً بالعمل المستمر على تطوير المهنة. وفي سبيل ذلك فإنها تقوم بإصدار الإرشادات المحاسبية والمهنية، وتعد الدورات التدريبية للمدققين للارتقاء بمستواهم المهني العلمي والعملية، وتجري البحوث اللازمة لاستكشاف مدى استفادة المجتمع من المهنة، وأهم سبل تدعيم دور المهنة في رفاهية المجتمع.

في سياق هذا الدور تهتم المنشآت بتقرير المدقق للأسباب التالية¹:

- لكي تطمئن وتتابع مدى التزام المدقق المنتمي إليها بمعايير إعداد وعرض التقرير،
- لكي تحدد ما إذا كانت هناك حاجة لإصدار إرشادات جديدة لتطوير التقرير من هدمه،
- لكي تتابع مدى حرص أعضائها على جودة التدقيق ككل،
- لكي تحسم ما قد يطرأ من مشاكل خاصة بالممارسة المهنية، في مجال إعداد وتوصيل المدقق للتقرير.

¹ عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، مرجع سابق، ص: 166

- 3-5 **البنوك ومنشآت الإقراض الأخرى:** ويساعدهم التقرير في التعريف بشكل دقيق على الوضع المالي لعملائهم الحاليين، وتقرير وضعه المالي في المستقبل، وفي ذلك ضمان لقروضهم ومساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة في هذا المجال.
- 3-6 **المستثمرون المتوقعون:** يحتاج المستثمر المحتمل في أسهم المنشأة معلومات كثيرة، خاصة بدرجة المخاطرة المتعلقة بالاستثمار في الأسهم.
- 3-7 **المدينون:** ويزيدهم التقرير بصورة إرشادية حول استمرارية المنشأة وخاصة عندما يرتبطون معها بعمليات طويلة الأجل.
- 3-8 **الدائنون:** يمكنهم هذا التقرير من معرفة قدرة المنشأة على دفع الديون المستحقة عليها بتاريخ استحقاقها، وعلى الوفاء بالفوائد التي تترتب على هذه الديون.
- 3-9 **الجمهور:** يساعد هذا التقرير في تعزيز الثقة بالبيانات المالية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية المختلفة والتي قد تكون لها تأثير عليه.
- 3-10 **المتعاملين في سوق المال:** من الثابت أن المتعاملين في سوق المال، سواء المنشآت المالية، الاستثمارية أو المتعاملين الأفراد في سوق الأوراق المالية، هم من متخذي القرارات. ويعتمد معظم هذه القرارات على المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المنشورة من خلال القوائم المالية للمنشأة المعنية. ويمثل تقرير مدقق الحسابات عن تدقيق هذه القوائم المالية أهمية خاصة لهم وذلك للأسباب التالية:
- إن تقرير مدقق الحسابات، برأيه على القوائم المالية للمنشأة المعنية يحقق لهم قيمة مضافة من المعلومات،
 - أن رأي المدقق على القوائم المالية يؤثر في مدى إمكانية اعتمادهم على، ووثوقهم في المعلومات،
 - أن هناك العديد من قراراتهم إن لم يكن كل هذه القرارات، يتأثر ليس فقط برأي المدقق على القوائم المالية بل أيضا بنوع الرأي نفسه،
 - أن تقرير المدقق به ما يطمئنهم إلى مدى التزام إدارة المنشأة المعنية بالتشريعات واللوائح السارية خاصة الاقتصادية والبيئية منها، ولذلك تأثير مباشر على قراراتهم السابقة.¹

¹ عبد الوهاب نصر علي: خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، مرجع سابق، ص: 163

مما سبق اتضح أن لتقرير المدقق الخارجي أهمية كبيرة إذ يضيف الثقة على البيانات الواردة في القوائم كما أنه يعتبر خلاصة ما وصل له المدقق من عمله والنتائج الوحيد المائل أمام أعين الجمهور للنشاط الذي تؤديه مهنة التدقيق، ويعتمد عليه الكثيرون في اتخاذ قراراتهم.

المطلب الثاني: خصائص تقارير المدقق الخارجي

أولاً: خصائص تقرير المدقق الخارجي

تتصف تقارير المدقق الخارجي بجملة من الخصائص أهمها¹:

1- **الأهمية:** يجب أن تتصف الأمور المضمنة في تقرير المدقق الخارجي تدقيق العمليات بدرجة من الأهمية تبرر تبليغها إلى مختلف الجهات المهتمة.

2- **التوقيت المناسب:** إن التوقيت المناسب للتقرير يماثل النفع منها في أهمية الحصول على تقارير فاعلة، وإن التقرير الذي تم إعداده بالشكل المطلوب قد يكون قليل النفع للإدارة إذا وصل لمستفيديها متأخر بدرجة لا تسمح بالاستفادة الكاملة من المعلومات والتوصيات المبلغة فيها وباتخاذ إجراء عملي بشأنها.

3- **الدقة وكفاية الدعم والمساندة:** يجب على فريق التدقيق القيام بكل إجراءات التدقيق من إعداد ومعالجة تقارير تدقيق العمليات، بهدف الخروج بتقارير خالية من أخطاء في الحقائق أو المنطق، كما يجب دعم كل الحقائق المقدمة، والاستنتاجات المتوصل إليها عن طريق توثيق عمل المدقق المنجز.

4- **الإقناع:** يجب عرض نتائج التدقيق بطريقة مقنعة، كما يجب تتبع الاستنتاجات والتوصيات والحقائق المعروضة منطقياً، ودعم المعلومات المقدمة بطريقة كافية الإقناع أي أن يقتنع المستفيد بأن النتائج مهمة، ومعقولة، وأن تطبيق التوصيات ضروري.

5- **الموضوعية والمنظور:** يجب أن يعرض أي تقرير تدقيق العمليات نتائج التدقيق بطريقة موضوعية وغير متحيزة ويتضمن معلومات كافية عن الموضوع المطروح لإعطاء قراء التقرير المنظور السليم وأن الهدف من الكتابة الجيدة للتقارير هو إعداد تقارير محايدة وعادلة وغير مضللة، ومركزة على الموضوعات التي تستحق الاهتمام.

¹ أحمد نور، مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1990، ص: 563

6- **الوضوح والبساطة:** يجب تقديم تقارير التدقيق في شكل واضح وبسيط وسلس ما أمكن، فليس من الحكمة في شيء افتراض توفر المعرفة الفنية الكاملة للموضوعات المطروقة لدى قراء التقرير.

ثانياً: العناصر الأساسية في تقرير المدقق الخارجي:

أوضع المعيار (700) العناصر الأساسية لتقرير المدقق على النحو التالي¹:

ينبغي أن يحتوي التقرير على العنوان المناسب له، ويفضل استخدام اصطلاح (تقرير مدقق مستقل) في العنوان، وذلك لتمييز تقرير المدقق عن التقارير التي قد تصدر عن الآخرين، مثل تلك الصادرة عن موظفي الشركة، أو عن مجلس الإدارة، أو عن تقارير المدققين الآخرين الذين لا يلتزمون بنفس متطلبات قواعد المهنة التي يلتزم بها المدقق المستقل.

1- **الجهة الموجه إليها التقرير:** ينبغي أن يوجه تقرير المدقق بشكل مناسب حسب متطلبات ظروف الارتباط بالتدقيق. ويوجه التقرير عادة إما إلى المساهمين أو إلى مجلس إدارة الشركة موضوع التدقيق (وليس إلى إدارة المنشأة).

2- **الفترة التمهيدية:** ينبغي أن يحدد تقرير المدقق البيانات المالية التي تم تدقيقها وتاريخها والفترة الزمنية التي تغطيها هذه البيانات. فضلاً عن ذلك يجب أن يبين في التقرير أن القوائم المالية وإعدادها هي من مسؤولية إدارة الشركة وأن دور المدقق ينحصر في إبداء الرأي في عدالة هذه القوائم وأن يشير إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

ويمكن أن تأخذ الفقرة التمهيدية الشكل التالي:

((لقد قمنا بتدقيق الميزانية المرفقة لشركة.... كما هي في 31/12/..... وبيانات الدخل وبيان التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى)).

3- **مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية:** يجب أن يبين رأي المدقق أن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق، وأن هذه المسؤولية تمثل ما يلي:

¹ أحمد نور، مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، مرجع سابق، ص: 235

- تصميم وتنفيذ والمحافظة على الرقابة الداخلية الخاصة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الخالية من الأخطاء،
 - اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الهامة،
 - عمل تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف.
- 4- **مسؤولية المدقق:** يجب أن يبين تقرير المدقق أن مسؤولية المدقق هي إبداء الرأي حول البيانات بناء على التدقيق.

كما يجب أن يبين التقرير أنه تم إجراء التدقيق حسب معايير تتطلب أن يمثل المدقق للمتطلبات الأخلاقية، وأن يوضح تقرير المدقق تخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

فضلا عن ضرورة أن يصف التقرير ما يلي:

- التدقيق يتضمن أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق بشأن المبالغ والإفصاح في البيانات المالية،
- الإجراءات المختارة تعتمد على حكم المدقق، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ، وعند إجراء هذه التقييمات للمخاطر على المدقق الأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية الخاصة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فاعلية الرقابة الداخلية،
- التدقيق يشمل كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومعقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة، وكذلك العرض الشامل للبيانات المالية كما ينبغي على المدقق أن يبين في تقريره أنه يعتقد أن أدلة التدقيق التي حصل عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأيه.

5- **فقرة الرأي:** يجب أن يبين تقرير المدقق بوضوح رأيه بعدالة الإفصاح في القوائم المالية وأن القوائم المالية تتفق مع المتطلبات القانونية. ويمكن أن يتم استخدام تعبير آخر عن العدالة مثل تمثل بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية. ويتم تحديد إطار إعداد التقارير والقوائم المالية بوساطة معايير المحاسبة الدولية.

إضافة لإبداء الرأي من قبل المدقق حول الصورة الصادقة والعدالة، قد يحتاج المدقق إلى إبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع القوانين والأنظمة النافذة.

6- **تاريخ التقرير:** يؤرخ التقرير بتاريخ انتهاء العمل الميداني. ويبين هذا التاريخ أن مدقق الحسابات قد أخذ في الحسبان تأثير الأحداث الواقعة حتى ذلك التاريخ في القوائم المالية وتقرير المدقق.

7- **عنوان المدقق:** يجب أن يذكر التقرير اسم المدينة أو الموقع والذي يمثل مكان وجود مكتب التدقيق الذي يتحمل المسؤولية عن عملية التدقيق.

8- **توقيع المدقق:** يجب أن يوقع التقرير باسم منشأة التدقيق أو بالاسم الشخصي للمدقق أو بكليهما وحسبما هو مناسب. ويوقع التقرير عادة باسم المنشأة بالنظر لافتراض أن المنشأة مسؤولة عن عملية التدقيق.

المطلب الثالث: معايير إعداد تقارير المدقق الخارجي

أولاً: أهمية وضع المعايير لممارسة مهنة التدقيق الخارجي

لمعايير التدقيق بصفة عامة ومعايير إعداد التقارير بصفة خاصة فوائد عديدة، على شرط أن تكون هذه المعايير مناسبة ومقبولة ومتعارف عليها، وأن تكون موثقة بشكل تحريري، ومبلغة لكل أعضاء المهنة لإزالة الغموض من أذهانهم، ويلزم إعادة النظر فيها من حين لآخر حتى تحقق الفوائد المرجوة منها، وإخضاعها للتحسين والتطوير لغرض مسايرتها للظروف المستجدة من جهة، ومعالجتها لأوجه القصور والثغرات التي تظهر خلال تطبيقها من جهة أخرى.

من أهم فوائد هذه المعايير دعم ثقة المجتمع في مهنة التدقيق، والمساعدة في جعل هذه المهنة ذات كيان مستقل، وتحديد المتطلبات والمؤهلات الواجب توفيرها في المدقق شخصياً، كذلك فإن هذه المعايير تساهم في إرشاد كل من يزاول مهنة التدقيق وتمكنه من تقييم أعماله المؤداة ودرجة الأداء المهني المتوقع من المدقق، وذلك في الحالات التي ينسب فيها تقصير أو إهمال لأحد المدققين. أما بالنسبة للهدف من وضع المعايير الدولية للتدقيق هو تحقيق القبول الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الظاهرة في المعايير فيما بين الدول، وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق التوافق وتوحيد كيفية ممارسة مهنة التدقيق عبر العالم ولتحديد المنهجية التي يتبعها المدقق لقيامه بأداء مهمته.

هناك جهات عديدة تستفيد من إصدار وتعميم معايير التدقيق بسبب هذه الفوائد وبالرغم من اختلاف الجهات المستفيدة من التقارير، فإن هناك سمات مشتركة بينها، منها رغبة الجهات في وجود مقاييس ومعايير تنظيم أعمال المدققين.

من أهم الجهات التي تستفيد من وجود وتطبيق معايير التدقيق جمعيات المحاسبين القانونيين والنقابات والمنظمات التي تضم المحاسبين والمدققين ومكاتب التدقيق الخاصة، وذلك باعتبار أن تطبيق المعايير سيثري المهنة ويرفع من مستوي أدائها ويمتد قواعد السلوك المهني، والتي تتحمل مسؤولية تدقيق أي منشأة تستفيد من وجود هذه المعايير، وذلك باعتبار أنها تشكل العمود الفقري لإجراءات التدقيق التي تقوم هذه الجهات بتنفيذها، وبالتالي تأثيرها الجوهري على النقا رير المرفوعة من قبلها.

ثانياً: معايير إعداد تقارير المدقق الخارجي

1- إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

نص هذا المعيار على أنه يجب أن يبين تقرير المدقق الخارجي ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويتطلب هذا المعيار التحقق ليس فقط من مدى قبول المبادئ المحاسبية، ولكنه يتطلب التحقق من مدى قبول الطرق التي تطبق لها تلك المبادئ¹. بما أن مدقق الحسابات سيقدم رأيه حول ما إذا تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية، فإنه يجب أن يكون على دراية تامة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ البديلة التي يمكن استخدامها في عملية الفحص.

لا تحضي البيانات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة بالقبول إلا إذا اثبت أن المبادئ المحاسبية المتفق عليها مطابقة للواقع، ومن المبادئ المحاسبية الأساسية والمتعارف عليها تذكر²:

- مبدأ استمرارية النشاط؛
- مبدأ استقرار الوحدة النقدية؛
- مبدأ الحيطة والحذر؛
- مبدأ القيد المزدوج؛
- مبدأ استقلالية الدورات والنتائج الدورية.

بعد قيام المدقق بتدقيق القوائم المالية وتقييم النتائج التي توصل إليها عن طريق الأدلة المتوفرة لديه، حيث يجب عليه إبداء رأيه حول ما إذا كانت المعلومات المالية تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، على أن يكون رأيه كنتيجة شاملة³.

¹ كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، لبنان، 2006، ص: 44

² كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 34

³ مصطفى عيسى خضير، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، مرجع سابق، ص: 93

2- إبداء الرأي حول مدى تطبيق المبادئ المحاسبية للسنوات السابقة

يقتضي هذا المعيار بأن يبين مدقق الحسابات في تقريره ما إذا كانت المبادئ التي طبقت في الفترة الجارية تتميز بالثبات إذا ما قورنت بالفترات السابقة، و الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية ضروري لإجراء المقارنات بين القوائم المالية الختامية التي تعد في نهاية السنة المالية المختلفة، وعليه فإن هذا المعيار من معايير إعداد التقرير يضمن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الفترات المختلفة لثبات المبادئ المحاسبية المستخدمة.

بصفة عامة تتأثر إمكانية المقارنة بين القوائم المالية لعدد من السنوات بالتغيرات الناشئة عن¹:

- التغير في المبادئ المحاسبية المستخدمة،
 - التغير في بعض الظروف المحيطة بالمشروع و التي تستلزم إجراء تغييرات محاسبية، ولكنها لا تتضمن تغييرات في المبادئ المحاسبية،
 - التغير في بعض الظروف و التي ليست لها علاقة بالمحاسبة.
- والنوع الأول من التغير هو الذي يؤثر على معيار الثبات.

2-1 احتواء القوائم المالية على كل الإيضاحات والبيانات

يجب أن تفصح القوائم المالية عن المركز المالي و نتيجة النشاط وإلا فيجب أن يشمل تقرير مدقق الحسابات على التوضيحات اللازمة، و رغم أن المحاسبين يبذلون ما في وسعهم لعملية الإفصاح عن طريق استخدام العديد من الملاحظات و الجداول المرفقة التي تحتوي بيانات إضافية إلا أن موضوع الإفصاح لا يزال يحتاج إلى مزيد من الاهتمام ، فالقوائم المالية باعتبارها أداة من أدوات الاتصال يجب أن تفصح بالكامل عن مجموعة الحقائق التي تهم من توجه إليهم.²

الإفصاح لا يستلزم بالضرورة استخدام التفاصيل الكثيرة بل أنه يتطلب التركيز على النواحي الجوهرية التي قد تحققها التفاصيل الكثيرة. وحسب هذا المعيار يجب أن يشير التقرير إلى مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية، و ما إذا كانت تظهر حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط، و الإفصاح المناسب في تقرير المراجعة عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض، و ذلك إذا ما كانت هذه المعلومات أغفلت وحذفت من صلب القوائم أو الملاحظات الملحق بها بواسطة معديها، ومن ثم فعندما يرى القارئ للقوائم المالية تقرير تدقيق غير متحفظ يعني وصول المدقق إلى قناعة بأنه لا حاجة إلى إفصاح أكثر لصدق وعدالة القوائم المالية.

¹ منصور حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان، محمد هشام الحموي، أساسيات المراجعة، جامعة القاهرة، مصر، 1994 ص: 91

² منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية و تقييم الأداء، جامعة القاهرة، مصر، 1994 ص: 97

2-2 التعبير عن رأي المدقق:

نص المعيار الرابع من معايير إعداد التقرير على أنه يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق في القوائم المالية، أو توضيح أسباب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي، و من الأسباب التي تتضمن الامتناع عن إبداء الرأي نذكر¹:

- تحديد نطاق عمل المدقق بطريقة تؤثر جوهريا على إجراءات الفحص وعدم إمكانية إجراء الفحص بشكل كاف،
- حالة عدم التأكد، والذي يؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية كوحدة هو ما يجعل المدقق يعتبر إبداء رأي متحفظ لا يعد مناسباً بسبب عدم التأكد،
- عدم استقلال المدقق عن العميل والذي يؤدي إلى عدم تمكنه من إبداء الرأي، ويقوم المدقق بإصدار تقريراً يثبت فيه رأيه الفني المحايد المستقل حول صحة القوائم المالية ككل، ويكون خالياً من التحفظات إذا وجدت البيانات المقدمة مطابقة لقواعد المراجعة جميعاً، وهذا النوع من التقرير لا يسجل فيه المراجع أي اعتراض أو تحفظ بشأن الواقع والبيانات المذكورة في التقرير²،
- ولا بد من التنسيق في تطبيق المبادئ المحاسبية من أجل ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة على مدار عدة سنوات مالية.

توصلنا في هذا الفصل إلى أن تقارير المدقق الخارجي التي عبارة عن وثيقة مكتوبة تصدر عن شخص مؤهل علمياً وعملياً، يبدي فيه رأيه الفني المحايد حول مدى توافق المعلومات المقدمة عن الأحداث والتصرفات الاقتصادية ووضعيتها المالية الحقيقية، لغرض استخدامها من طرف جهات خارجية لاتخاذ القرارات. حيث تم التطرق إلى ماهية التقرير وأهميتها، وأنواع هذه التقارير وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وأهم العناصر المكونة لها.

¹ مصطفى رضا عبد الرحمن، يحيى احمد قللي، مبادئ المحاسبة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1996، ص: 48

² محمد الفيومي، عوض لبيب: أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 31

المبحث الثالث: مسؤوليات المدقق الخارجي

من أهم مسؤوليات وواجبات المدقق هو تقديم التقرير النهائي المتضمن رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية والوضعية المالية للمنشأة إلى المساهمين وأصحابها، فهو المسؤول عن كل ما يحتويه هذا التقرير الذي أعده بنفسه، حيث أن المدقق وكما نص عليه القانون فإنه يمارس مهامه باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، كما نشير أنه في حالة تعددهم فإنهم يكونون مسؤولين شخصيا وبالتضامن عن كل المهام التي قاموا بها. حيث تتمخض عن المهام المنوطة بالمدقق مسؤوليات ثقيلة قد تصل إلى حد سلب الحرية، فالمشرع الجائري ووفقا لأحكام القانون التجاري فإن المدقق الخارجي مسؤول سواء إزاء المنشأة أو إزاء الغير عن الأضرار الناجمة من الأخطاء واللامبالاة التي قد يرتكبها في ممارسة وظيفته، ولا يكون مسؤولا مدنيا عن المخالفات التي يرتكبها القائمون بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين إلا إذا لم يكشف عنها في تقريره للجمعية العامة أو لوكيل الجمهورية رغم اطلاعه عليها¹.

يتحمل المدقق الخارجي في الجزائر ثلاثة أنواع من المسؤوليات وهي: مسؤولية مدنية، جزائية وانضباطية أو تأديبية، حيث تنص المادة (59 من القانون 10-01) على أن محافظي الحسابات يتحملون المسؤولية العامة عن العناية بمهمتهم ويلتزمون بتوفير الوسائل دون النتائج².

المطلب الأول: المسؤولية التأديبية

وفقا لأحكام المادة (63 من القانون 10-01) فإن المدقق الخارجي يتحمل المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظيفته، ومن بين الوضعيات التي تعتبر كمخالفات أو تقصير في القواعد المهنية، نذكر³:

- خرق القانون والقواعد المهنية،
 - التقصير المهني الخطير،
 - السلوك غير اللائق والمتعارض مع نزاهة وأمانة وشرف المهنة، حتى وإن لم يتعلق بالمهنة.
- أما العقوبات التأديبية التي يمكن أن يتحملها المدقق الخارجي حسب درجة خطورة الخطأ الذي ارتكبه

¹ الفرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25/04/1994، المعدل والمتمم للأمر 59/75، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 27

² المادة 59 من القانون 10-01 المؤرخ في 11/01/2010، مرجع سابق.

³ المادة 63 من القانون 10-01 المؤرخ في 11/01/2010، مرجع سابق

بصفة تصاعدية هي كالتالي: الإنذار، التوبيخ، الإقصاء المؤقت عن ممارسة المهنة، الشطب من الجدول والتوقيف المؤقت¹.

لقد حدد المشرع الجزائري الجهاز المخول له سلطة البت في المسؤولية التأديبية لمحافظي الحسابات، إذ عهد إلى غرفة المصالحة، الإنضباط والتحكيم سلطة البت في كل إخلال بالواجبات المهنية أو عدم احترام النظام الداخلي للنقابة².

يبقى للمدقق الخارجي حق الطعن في العقوبة التي قد تسلط عليه أمام الجهات القضائية المختصة، وذلك إذا رأى أن العقوبة المسلطة عليه لا تتناسب المخالفة التي ارتكبها أو هي مجحفة في حقه.

ما يلاحظ على المسؤولية الانضباطية أن لها علاقة وثيقة بشرف المهنة وقواعدها والتي تقع على المدقق الذي يتسبب في المس بشرف المهنة حتى ولو أن السلوك الذي يقوم به لا يتعلق بالمهنة، كما أن العقوبات هي عقوبات ذات طابع مهني تأديبي فقط تسلطها دائرة التأديب على المخالف، وتكون هذه العقوبات تتناسب مع درجة خطورة الخطأ الذي ارتكبه وتأخذ شكلا تصاعديا من أدنى عقوبة متمثلة في الإنذار إلى غاية أقصى عقوبة وهي الشطب النهائي للمدقق من قائمة المهنيين، ولا يحق له ممارسة المهنة في هذه الحالة الأخيرة، وفي حالة مخالفته للحكم يصبح مرتكبا لمخالفة الممارسة غير الشرعية للمهنة وبذلك تترتب عليه مسؤولية جزائية.

وقد أعطت القوانين المنظمة للمهنة لمدقق الحسابات الحق في الطعن في العقوبات التأديبية والتي من شأنها أن تؤثر في المسار المهني لأي مدقق خارجي.

المطلب الثاني: المسؤولية المدنية

يعد مدقق الحسابات مسؤولا عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه ويتحمل بالتضامن، سواء تجاه المنشأة أو الهيئة أو الغير، الأضرار الناجمة عن مخالفة أحكام القانون المنظم للمهنة، ولا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا برهن على أنه قام بالمتطلبات العادية لمهمته، وأنه أعلن وأدان هذه المخالفات في مجلس الإدارة، وإن لم تتم معالجة ذلك بصفة ملائمة في الجمعية العامة الأقرب انعقادا بعد إعلامه بذلك، وفي حالة معارضة مخالفة يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية³.

كما أقر المشرع الجزائري بالمسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في نص المادة (715 مكرر 14 فقرة 01) من القانون التجاري⁴ التي تعتبر العلاقة التي تربط محافظ الحسابات بالمنشأة ليست علاقة تعاقدية وإنما هي علاقة قانونية حتى ولو سلمنا بأن محافظ الحسابات يعين عن طريق العقد.

¹ المادة 38 والمادة 71 من المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخة في 17 أبريل 1996، الجريدة الرسمية، العدد 24، ص: 4

² المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 92/20 المؤرخ في 13 جانفي 1992، الجريدة الرسمية، العدد 03، ص: 82

³ المادة 61 من القانون رقم 01/10، سرجع سابق

⁴ المادة 715 مكرر 14 فقرة 01 من الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل بالمرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل

باعتبار أن مدقق الحسابات يقوم بمراقبة أعمال المنشأة، فإذا ترتب عن أدائه لمهمته أخطاء إنجرت عنها أضراراً للمنشأة أو للغير فإنه يتحمل مسؤوليته المدنية طبقاً لأحكام المادة 124 من القانون المدني¹. لقيام المسؤولية المدنية ينبغي توفر الشروط القانونية والتي في مقدمتها توافر خطأ مدقق الحسابات، إلا أننا لا نجد تعريف الخطأ لا في القانون المدني باعتباره الشريعة العامة ولا في القانون المنظم للمهنة، غير أنه كانت لفقهاء أجنب كالفنسيين بعض المحاولات من أجل التعريف بخطأ محافظي الحسابات، فقد عرف أنه "انحراف محافظ الحسابات عن السلوك الفني المؤلف"²، وسواء تعلق الأمر بخطئه الشخصي أو خطأ العاملين تحت إشرافه فيكون محافظ الحسابات مسؤولاً مدنياً عن هاته الأفعال متى تسببت في أضرار واستطاع طالب التعويض أن يثبت وجود علاقة سببية بين الفعل والضرر الناتج عنه³.

يمكن لمحافظ الحسابات أن يدفع المسؤولية عن نفسه بإثباته عدم وجود خطأ أو إثباته أن الضرر كان نتيجة أسباب خارجة عن نطاق إرادته أو كان نتيجة خطأ الضحية نفسه.

وفيما يخص انقضاء دعوى المسؤولية المدنية التي يمكن أن ترفع على مدقق الحسابات، فإنه لم يتطرق لها القانون المنظم للمهنة أو القانون التجاري، وبالتالي فتتطبق عليه قواعد القانون المدني⁴ والذي ينص على أن دعوى التعويض تسقط بانقضاء 15 سنة من يوم وقوع الفعل الضار. ونلاحظ أن المشرع لم يذكر حالة عدم كشف الفعل الضار إلا بعد مدة من وقوعه، وبذلك فحساب 15 سنة لا يبدأ من يوم اكتشافه ولكن من يوم وقوعه.

المطلب الثالث: المسؤولية الجزائية

قد يسؤل محافظ الحسابات عن الأفعال التي يرتكبها أثناء أو بمناسبة القيام بالمهام المنوطة به وتتخذ هذه المسؤولية صورتان:

أولاً: المهني فاعل أصلي: إذ يعاقب المهني عن كل الجرائم التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه كتلك المتعلقة بحالة عدم الملائمة والتي أوردها المشرع الجزائري في المادتين (33 و 34 من القانون 91-08) وكذلك المادة (715 مكرر 06) من القانون التجاري، وكذلك الجرائم المتعلقة بممارسة المهنة بصفة غير شرعية⁵.

¹ نادية فضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص: 337

² علي سيد قاسم، مراقب الحسابات، دراسة قانونية مقارنة لدور مراقب الحسابات في شركة المساهمة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995، ص230 .

³ France Guiramand et Alain Héraud, Droit des sociétés, 10e éd, Dunod, Paris, 2003, p.228.

⁴ المادة 133 من القانون رقم 10/05 المؤرخ في 20/06/2005، يعطل وينم الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26/09/1975، الجريدة الرسمية، العدد 144

⁵ المادة 829 من القانون التجاري والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25 أبريل 1993

وبما أن المهني شأنه شأن باقي أفراد المجتمع فهو مجبر على احترام القوانين، لذلك يكون معرض إلى المتابعة الجزائية عن كل فعل مجرم من طرف القانون.

ثانياً: المهني بصفته شريك

يمكن للمهني أن يتابع جزائياً بصفته شريك وفقاً للأحكام العامة المنظمة للاشتراك¹ إذ يكفي للمهني أن يقدم يد العون للفاعل الأصلي وهذا بتسهيل له اقتناء بعض الوسائل لاستعمالها في الجريمة الأصلية حتى ولو كانت هذه الوسائل ليست ذات طبيعة جرمية².

إلا أنه قد ثارت مسألة تتعلق بالعامل المعنوي للاشتراك وكذلك الجانب المادي له بالنسبة للمهني، فقد رأى الفقه أنه لا يمكن للمهني أن يسؤل جزائياً عن فعل الاشتراك إلا إذا كان عالمًا وقت ارتكاب الجريمة أنه يمد بيد العون للفاعل الأصلي في الجريمة.

¹ المادة 42، 44 من قانون العقوبات

² Joël Monéger et Thierry Granier , Le commissaire aux compte , Dalloz, 1995, p.194

خلاصة الفصل الثالث

ناقش هذا الفصل في المبحث الأول مفهوم مهنة التدقيق الخارجي (خبير محاسب، محافظ الحسابات) الذي يعتبر كغيره من المهنيين وعند قيامه بأداء مهمته يتمتع بمجموعة من الحقوق، وتقع عليه واجبات يقوم بتحقيقها، ويتحمل مجموعة من المسؤوليات، وتتنوع هذه الأخيرة إلى المسؤولية التأديبية، المدنية والجنائية، التطرق إلى الهيئات المنظمة لهذه المهنة ومهامها من خلال ما أتى به القانون الجزائري (01-10).

بعد قيام المدقق الخارجي بأداء مهمته يقوم بإعداد تقريره العام بالإضافة إلى التقارير الخاصة التي تعتبر المنتج النهائي لعملية التدقيق الخارجي، هذا ما تم تناوله في المبحث الثاني وذلك من حيث المفهوم والأهمية والخصائص وأنواع هذه التقارير، إلا أن وعلى الرغم من الإهتمام الكبير الذي أولاه الباحثين والمهتمين والمنظمات المهنية بالمدقق والتقارير على حد سواء لهدف الرفع من شأن كفاءتها وتوصيل المعلومات لمستخدميها ذوي الإهتمام إلا أنه ما زالت هناك مناداة مستمرة من جانب الأطراف المستفيدة بتحمل المدقق مسؤولية أكبر للكشف والإبلاغ عن حالات الغش والأفعال غير الشرعية والرقابة الداخلية وإبداء الرأي على قدرة المنشأة على الاستمرار وإعطاء الإنذار المبكر بهذا الخصوص.

ولتلبية نداء مستخدمي التقارير تطرقنا في الجانب النظري إلى طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، والتي من شأنها إضفاء المصدقية على تقارير المدقق الخارجي، هذا ما سنحاول مناقشته من خلال الدراسة الميدانية في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

دراسة تطبيقية لإمكانية دعم

التدقيق القائم على مخاطر

الأعمال لمصداقية تقارير المدقق الخارجي

تمهيد

إن الهدف الأساسي لهذا البحث يتمثل في محاولة الكشف عن دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي من وجهة نظر المهنيين لولايات الشرق الجزائري، ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير أداة لاستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة، وتكونت الأداة من 50 فقرة، وتم توزيع أداة البحث على عينة ممثلة لمجتمع البحث وهم المهنيين من خبراء محاسبة ومحافظي الحسابات، ومن ثم تمت إجراءات تصحيح الأداة وإدخال البيانات إلى الحاسوب وتم إجراء التحليل الإحصائي المناسب لاختبار فرضيات البحث.

المبحث الأول: منهجية البحث ووصف العينة

يهدف هذا المطلب إلى توضيح المنهجية التي أعتمدت في البحث الاستطلاعية، من حيث تحديد مجتمع وعينة البحث، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. ومن ثم تقديم أداة البحث والتطرق إلى مراحل تطويرها والتأكد من صدقها وثباتها.

المطلب الأول: مجتمع وعينة البحث والأساليب الإحصائية المستخدمة

أولاً: مجتمع وعينة البحث الاستطلاعية

استهدف البحث الاستطلاعية المهنيين من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين لولايات الشرق الجزائري، ولقد تم اختيار هاتين الفئتين على أساس علاقتهم بموضوع البحث، ولقد تم توزيع الاستمارة التي طورت لغرض هذا البحث الاستطلاعية على عينة بمعدل 30 استمارة لكل ولاية، وبلغ 326 فرداً. عدد الاستثمارات المستردة منها والمعتمدة لغايات التحليل والبحث 230 استمارة، أي ما نسبته 77.46% من الاستثمارات الموزعة.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لغرض تحليل نتائج البحث واختبار فرضياتها تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- اختبار التحقق من مصداقية نتائج البحث من خلال معامل الثبات Cronbach's Alpha لمعرفة مدى إمكانية اعتماد نتائج البحث، والاطمئنان إلى مصداقيتها.
- اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro-Wilk لمعرفة ما إذا كانت إجابات أفراد العينة موزعة توزيعاً طبيعياً.

- الأساليب الإحصائية الوصفية Frequency Distributions لوصف التوزيعات التكرارية لخصائص عينة البحث، وعرض وتحليل نتائج الاستبيان فيما يتعلق بآراء عينة البحث حول دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في تحقيق دعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي.
- اختبار One-Sample T-Test عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ للحكم على صحة فرضية الدراسة وذلك لاختبار مدى وجود دلالة إحصائية للفرق بين الوسط الحسابي للفرضيات الأولى والثانية والثالثة ومتوسط أداة القياس، وبالتالي الحكم على رأي العينة فيما يتعلق بها.
- اختبار تحليل التباين الأحادي One way ANOVA F- test لدراسة مدى وجود فروق في Tukey البعدية لمعرفة مصادر الفروق في إجابات أفراد عينة البحث، وذلك للتأكد من مدى صحة الفرضية الرابعة.

المطلب الثاني: الإختبارات الخاصة بأداة البحث وقياسها

أولاً: أداة البحث

تم الاعتماد على استمارة الاستبيان (ملحق 1) لاستطلاع آراء أفراد عينة البحث حول دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في تحقيق دعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي. وقد تضمنت الاستمارة قسمين، هدف الأول منهما إلى جمع البيانات المرتبطة ببعض الخصائص الشخصية لأفراد العينة. أما الثاني فقد هدف إلى قياس مدى موافقة أفراد العينة لدور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في تحقيق دعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي من وجهة نظرهم، وقد تم تقسيمه إلى أربع محاور هي:

المحور الأول: يضم الفقرات التي تقيس درجة مصادقية أفراد العينة لتطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية. والتي تضم الفقرات من 01-10.

المحور الثاني: يضم الفقرات التي تقيس درجة مصادقية أفراد العينة لتطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات، وتم تصنيف فقرات هذا المحور إلى:

- المجموعة الأولى: الفقرات من 11-20 المتعلقة بالحماية البرمجية والأفراد والتحكم بالوصول لنظم المعلومات وسياسة أمنها،

- المجموعة الثانية: الفقرات من 20-30 المتعلقة بالاجراءات التنظيمية لضبط أمن المعلومات.

المحور الثالث: يضم الفقرات التي تقيس درجة مصادقية أفراد العينة لتطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية. وتضم الفقرات من 31-40.

المحور الرابع: محور دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي، ويضم الفقرات من 40-50.

وقد تم الاعتماد في إعداد القسم الثاني من الاستمارة على مقياس ليكرت الخماسي Likert five points scale كأساس للتعبير عن درجات المصادقية والسبب في ذلك أنه يعد من أكثر المقاييس استخداماً لقياس الآراء لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يشير أفراد العينة الخاضعة للاختبار على مدى موافقتهم على كل عبارة من العبارات التي يتكون منها مقياس الاتجاه المقترح، وقد ترجمت الاستجابات على النحو التالي:

موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
درجات	درجات	درجات	درجات	درجات

وجرى استخدام مقياس الحكم على النتائج الذي تم تقسيمه حسب درجات مستوى الملاءمة والأهمية النسبية للوسط الحسابي إلى (مرتفعة، متوسطة وضعيفة)، وذلك بتقسيم عدد الفئات على عدد البدائل الخمس وهي تمثل (ضعيفة جداً، ضعيفة، متوسط، مرتفعة ومرتفعة جداً) وذلك بناء على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبدل - الحد الأدنى للبدل) / عدد المستويات

$(1-5) = 3/4 = 1.33$. وبذلك تكون المستويات كالتالي:

منخفضة: من (1) أقل من (2.34).

متوسطة: من (2.34) - (3.64).

المرتفعة: من (3.64) إلى (5)

وبطريقة حسابية تكون المستويات الثلاثة كالتالي:

الجدول رقم 04-05 معيار تصنيف إجابات أفراد عينة البحث

مستوى الملاءمة	مرتفعة	متوسطة	منخفض
الأهمية النسبية للوسط الحسابي	3.64 إلى 5	2.34 أقل من 3.64	1 وأقل من 2.34

ثانياً: أداة القياس

1- صدق المحتوى

لغرض الوقوف على دقة وصلاحيّة العبارات التي تضمنتها استمارة الاستبيان، والتأكد من الجوانب الفنية فيها ومدى إمكانية تحليلها احصائياً، تم عرضها في شكلها الأولي على عدد من الأساتذة المختصين

من أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة باتنة 1، وفي ضوء الملاحظات التي أبدتها المحكمون تم تعديل الاستمارة. ومن ثم جرى عرضها على عينة اختبارية من المبحوثين بغرض التعرف على درجة استجابتهم للاستبيان والاستيضاح عن مدى ملاءمة ووضوح فقراته، وقد تم الأخذ بملاحظاتهم قبل أن تأخذ الاستمارة شكلها النهائي ليتم توزيعها على العينة المستهدفة للبحث.

2-ثبات أداة البحث:

قامت الباحثة بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة بتطبيق كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) حيث أن أسلوب كرونباخ ألفا يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإن معامل (Alpha) يزود بتقدير جيد للثبات. انظر الجدول رقم (04-06).

الجدول 04-06 معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة

عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا	المحاور
10	90.60 %	محور تطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية
20	92.22 %	محور تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات
10	90.03 %	محور تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية
10	90.04 %	محور مصادقية تقارير المدقق الخارجي
50	90.72 %	الدرجة الكلية

تدل معاملات الثبات المبينة أعلاه في جدول رقم (04-06) على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ عن قدرة الأداة على تحقيق أغراض البحث.

ثالثا: إجراءات توزيع الاستبيان

بعد إكمال الاستبيان والتأكد من صدقه وثباته، تم توزيعه على أفراد عينة البحث وكان يسبق عملية التوزيع لقاء مع المعنيين بتعبئة الاستبانة يوضح فيه الهدف من البحث وأن المعلومات التي يتم جمعها من أفراد العينة تم معاملتها بسرية تامة وهي لغايات البحث العلمي فقط. واستخدمت الباحثة أسلوب الاتصال المباشر بتسليم كل مستجيب نسخة بيده، وبعد أسبوعين من تاريخ التوزيع بدأ جمع الاستبانات بالطريقة نفسها، ثم القيام بتحليل البيانات عن طريق استخدام الحاسوب (version 20 ، برنامج SPSS).

المطلب الثالث: وصف خصائص أفراد عينة البحث

يعرض الجدول رقم (04-07) بعض الخصائص الشخصية لأفراد العينة، ويتضح منه أن عينة البحث مؤهلة تأهيلاً علمياً ملائماً. إذ أن غالبية أفراد عينة البحث تمثلها فئة محافظي الحسابات. وما يعزز الثقة في نتائج البحث أكثر هو تمتع أفراد العينة بالخبرة الطويلة في مجال التدقيق المحاسبي، إذ تبلغ نسبة من لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات 45.22 %، وما نسبته 33.48 % ذات خبرة تفوق 20 سنة. أما بالنسبة للمؤهل العلمي تتمثل غالبيتها في ذوي مستوى اللسانس وذلك بنسبة 81.74 % ومن ثم تقديم آراء تخدم موضوع البحث.

يبين الجدول رقم (04-07) فيما يتعلق بالمسمى الوظيفي أن (34.78 %) هم من حملة شهادة مهنية خبير محاسب، وما نسبته (65.22 %) هم من حملة شهادة مهنية محافظ حسابات. أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فإن (81.74 %) من حملة شهادة ليسانس، وأن (15.65 %) من حملة شهادة الماجستير، وأن (2.61 %) من حملة شهادة الدكتوراه.

أما ما يتعلق بعدد سنوات الخبرة العملية في مهنة التدقيق فقد تبين أن (21.30 %) هم ممن لديهم خبرة بين (03 إلى أقل من 10 سنوات)، وأن (45.22 %) هم ممن لديهم خبرة بين (10 إلى أقل من 20 سنة)، وأن (33.48 %) هم ممن لديهم خبرة من (20 سنة فأكثر).

نلاحظ من الجدول رقم (05-07) أن النسبة الأكبر من المدققين الذين شاركوا في تعبئة الاستبيانات كانوا من حملة شهادة ليسانس تليهم حملة شهادة الماجستير ومن ثم الدكتوراه. أما بالنسبة لحملة الشهادات المهنية فكانت لمحافظي الحسابات، تليهم حملة شهادة خبراء المحاسبة. ومن ثم عدد سنوات الخبرة فكانت النسبة الأكبر للمدققين الذين لديهم خبرة تتراوح ما بين (10 إلى أقل من 20 سنة) تليهم أصحاب الخبرة (20 سنة فأكثر) ومن ثم المدققين الذين لديهم خبرة من (03 إلى أقل من 10 سنوات).

وبذلك نستطيع أن نستنتج بعد هذا البحث أن المدققين الذين شاركوا في تعبئة الاستبيانات على دراية ومعرفة جيدة بطرق التدقيق وأهم المستجدات التي تطرأ عليها. ولديهم اطلاع مقبول بما يتعلق بالتدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

الجدول رقم 04 - 07 : الخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
المسمى الوظيفي	خبير محاسب	80	% 34.78
	محافظ حسابات	150	% 65.22
	المجموع	230	% 100
المؤهل العلمي	ليسانس	188	% 81.74
	ماجستير	36	% 15.65
	دكتوراه	6	% 02.61
	المجموع	230	% 100
سنوات الخبرة	من 3 - أقل من 10	49	% 21.30
	من 10 - أقل من 20	104	% 45.22
	من 20 فأكثر	77	% 33.48
	المجموع	230	% 100

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لآراء أفراد عينة البحث

المطلب الأول: التحليل الوصفي لآراء أفراد عينة البحث حول مخاطر العمليات التشغيلية

يتناول هذا المطلب تحليل آراء أفراد عينة البحث فيما يتعلق بدور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي، من وجهة نظر المهنيين ذلك باستخدام التحليل الإحصائي الوصفي لبيانات البحث لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة أهمية الفقرة ومستوى الموافقة. وستكون الجداول على التوالي (خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات)، (خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات معا).

أولاً: آراء خبراء المحاسبة

من خلال النظر إلى المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بتطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية الواردة في الجدول رقم (04-08) يمكن أن نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة كانت ايجابية، لأن جميع المتوسطات الحسابية التي تعكس درجة الموافقة على جميع فقرات هذا المحور كانت أكبر من متوسط أداة الدراسة (3)، إذ حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.18)، وبانحراف معياري عام بلغ (0.47)، أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (4.42، 3.61)، وبانحراف معياري تراوح ما بين (0.50، 1.08) لأغلب فقرات المحور مما يشير إلى وجود إتفاق وانسجام في آراء أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بتطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية.

حيث حققت الفقرة "يعمل التدقيق التشغيلي على تحديد ومراقبة وقياس المخاطر بالاعتماد على المهارات والخبرات المطلوبة" كأعلى قيمة لمتوسط حسابي، وبانحراف معياري (0.50)، وبين أقل قيمة لمتوسط حسابي حققتها فقرة "يعمل التدقيق التشغيلي على ترتيب المخاطر حسب درجة الخطورة وأولويات مواجهاتها"، وبانحراف معياري (1.08)، وبدرجات مصداقية مرتفعة لجميع فقرات المحور.

جدول رقم 04-08 نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (خبراء المحاسبة) حول تطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	يعمل التدقيق التشغيلي على تحديد ومراقبة وقياس المخاطر بالاعتماد على المهارات والخبرات المطلوبة	4.42	0.50	1	مرتفعة
2	يعمل التدقيق التشغيلي على قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء وتوسيع نطاق عمله إلى ما وراء النواحي المحاسبية.	4.39	0.55	2	مرتفعة
3	تقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقاً لمقياس معين يساهم في تحقيق أهداف المنشأة.	4.36	0.54	3	مرتفعة
4	توجد معايير للأداء يمكن على أساسها قياس الاستخدام الاقتصادي لموارد المنشأة.	4.33	0.48	4	مرتفعة
5	الحصول على معلومات توضيحية حول كيفية تنفيذ خطط وسياسات الإدارة في كافة الميادين التشغيلية.	4.25	0.60	5	مرتفعة
6	يعمل التدقيق التشغيلي على تدقيق كفاءة الأفراد العاملين بالمنشأة المعنية والتقرير عنها.	4.22	0.72	6	مرتفعة
7	يعمل التدقيق التشغيلي على تدقيق مخاطر تنفيذ وإدارة العمليات والاتصالات بالمنشأة المعنية والتقرير عنها.	4.08	0.69	7	مرتفعة
8	يعمل التدقيق التشغيلي على خفض المخاطر التي بإمكانها أن تحدث تأثيراً جوهرياً على تحقيق أهداف المنشأة.	4.08	0.69	7	مرتفعة
9	مكونات التدقيق التشغيلي واضحة وسهلة الفهم	4.03	0.74	9	مرتفعة
10	يعمل التدقيق التشغيلي على ترتيب المخاطر حسب درجة الخطورة وأولويات مواجهاتها.	3.61	1.18	10	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.18	0.47		مرتفعة

ثانياً: آراء محافظي الحسابات

من خلال النظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بتطبيق التدقيق في المخاطر الناتجة عن العمليات التشغيلية الواردة في الجدول رقم (04-09) يمكن أن نلاحظ أن اتجاهات عينة البحث كانت ايجابية، لأن جميع المتوسطات الحسابية التي تعكس درجة الموافقة على جميع فقرات هذا المحور كانت أكبر من متوسط أداة البحث (3)، إذ حقق المحور متوسطاً حسابياً مساوياً لـ (4.15)، و (0.32) للانحراف المعياري، حيث تراوحت متوسطات فقرات المحور بين (3.77، 4.40)، وبانحراف معياري تراوح ما بين (0.50، 0.86)، وتعود أعلى قيمة متوسط حسابي للفقرة " يعمل التدقيق التشغيلي على تحديد ومراقبة وقياس المخاطر بالاعتماد على المهارات والخبرات المطلوبة"، وبين أقل قيمة لمتوسط حسابي حققته الفقرة " يعمل التدقيق التشغيلي على خفض المخاطر التي بإمكانها أن تحدث تأثيراً جوهرياً علي تحقيق أهداف المنشأة"، مما يشير إلى وجود إتفاق وانسجام في آراء أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بتطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية.

جدول رقم 04-09 نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (محافظي الحسابات) حول تطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	يعمل التدقيق التشغيلي على تحديد ومراقبة وقياس المخاطر بالاعتماد على المهارات والخبرات المطلوبة	4.40	0.50	1	مرتفعة
2	الحصول علي معلومات توضيحية حول كيفية تنفيذ خطط وسياسات الإدارة في كافة الميادين التشغيلية	4.37	0.49	2	مرتفعة
3	يعمل التدقيق التشغيلي على تدقيق كفاءة الأفراد العاملين بالمنشأة المعنية والتقرير عنها.	4.33	0.48	3	مرتفعة
4	تقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقاً لمقياس معين يساهم في تحقيق أهداف المنشأة.	4.27	0.45	4	مرتفعة
5	يعمل التدقيق التشغيلي على قياس	4.23	0.50	5	مرتفعة

				الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء وتوسيع نطاق عمله إلي ما وراء النواحي المحاسبية.	
مرتفعة	6	0.57	4.13	توجد معايير للأداء يمكن على أساسها قياس الاستخدام الاقتصادي لموارد المنشأة	6
مرتفعة	6	0.43	4.13	يعمل التدقيق التشغيلي على تدقيق تنفيذ وإدارة العمليات والاتصالات بالمنشأة المعنية والتقرير عنها.	7
مرتفعة	8	0.46	4.00	يعمل التدقيق التشغيلي على ترتيب المخاطر حسب درجة الخطورة وأولويات مواجهاتها.	8
مرتفعة	9	0.53	3.83	مكونات التدقيق التشغيلي واضحة وسهلة الفهم	9
مرتفعة	10	0.86	3.77	يعمل التدقيق التشغيلي على خفض المخاطر التي بإمكانها أن تحدث تأثيراً جوهرياً علي تحقيق أهداف المنشأة.	10
مرتفعة		0.32	4.15	العام المعياري والانحراف الحسابي المتوسط	

ثالثاً: آراء كل من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات كوحدة واحدة

• بمطالعة الجدولين السابقين ((04-08)، ((04-09)) يتضح ما يلي:

- أن الفئتين تتفقان وبدرجة مرتفعة على أن تطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية يدعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي، إذ بلغ الوسيطان الحسابيان للإجابة (4.15، 4.18) على التوالي.

- لكن ومع اتفاقهما بوجه عام على أن تطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية يدعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي، إلا أنه يوجد اختلاف بسيط بين تقييم كل من الفئتين لهذا المحور إذ أعطى خبراء المحاسبة له أهمية أكبر مما أعطاه محافظي الحسابات.
- من جانب آخر فإن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية في كل من الجدولين يشير إلى أن آراء أفراد العينة من كل من الفئتين كانت متسقة إلى حد ما سواء في تقييم الأهمية النسبية لهذا المحور جميعه كوحدة واحدة أو في تقييم الأهمية النسبية للعناصر الفرعية التي يتكون منها هذا المحور.

وبإخضاع الاستجابات التي قدمها أفراد عينة البحث على الأسئلة المستخدمة للتحليل الإحصائي، كانت النتائج المحققة بمطالعة الجدول (04-10) يتبين ما يلي:

- أن مجمل هذا المحور وهو دعم لتطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية مصادقية تقارير المدقق الخارجي قد حقق وسطا حسابيا عاما قدره (4.17) وبدرجة مصادقية مرتفعة. كما الانخفاض النسبي للانحراف المعياري وهو (0.41) يشير إلى اتساق آراء أفراد العينة حول أهمية هذا المحور.

أما على مستوى العناصر الفرعية لهذا المحور فقد تراوحت درجة المصادقية بين (4.41) للعنصر "يعمل التدقيق التشغيلي على تحديد ومراقبة وقياس المخاطر بالاعتماد على المهارات والخبرات المطلوبة" الذي احتل المرتبة الأولى و (3.94) لعنصري " مكونات التدقيق التشغيلي واضحة وسهلة الفهم" و " وفقرة " و " يعمل التدقيق التشغيلي على تدقيق تنفيذ وإدارة العمليات والاتصالات بالمنشأة المعنية والتقرير عنها." التي احتلتا المرتبة الأخيرة، إذ أن الانحراف المعياري للعبارة الأولى لها تأثير على تركز البيانات بنسبة أقل حول المتوسط الحسابي ب (0.65) و (0.78) على التوالي.

- من بين العناصر العشرة المستخدمة في هذا المحور حازت العناصر العشرة كلها وبنسبة 100 % على درجة مصادقية مرتفعة.

جدول رقم 04-10: نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة جميعها كوحدة واحدة (المهنيين) حول تطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	يعمل التدقيق التشغيلي على تدقيق كفاءة الأفراد العاملين بالمنشأة المعنية والتقرير عنها.	4.27	0.62	5	مرتفعة
2	تقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقا لمقياس معين يساهم في تحقيق أهداف المنشأة	4.24	0.53	6	مرتفعة
3	يعمل التدقيق التشغيلي علي تحديد ومراقبة وقياس المخاطر بالاعتماد على المهارات والخبرات المطلوبة	4.41	0.50	1	مرتفعة
4	تقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقا لمقياس معين يساهم في تحقيق أهداف المنشأة	4.32	0.50	2	مرتفعة
5	يعمل التدقيق التشغيلي على قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء وتوسيع نطاق عمله إلي ما وراء النواحي المحاسبية.	4.32	0.53	2	مرتفعة
6	مكونات التدقيق التشغيلي واضحة وسهلة الفهم	3.94	0.65	9	مرتفعة
7	يعمل التدقيق التشغيلي على تدقيق تنفيذ وإدارة العمليات والاتصالات بالمنشأة المعنية والتقرير عنها.	3.94	0.78	9	مرتفعة
8	يعمل التدقيق التشغيلي على ترتيب المخاطر حسب درجة الخطورة وأولويات مواجهاتها.	4.20	0.50	7	مرتفعة

9	الحصول علي معلومات توضيحية حول كيفية تنفيذ خطط وسياسات الإدارة في كافة الميادين التشغيلية	4.30	.55	4	مرتفعة
10	يعمل التدقيق التشغيلي على خفض المخاطر التي بإمكانها أن تحدث تأثيراً جوهرياً علي تحقيق أهداف المنشأة.	4.11	.59	8	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.17	.41		مرتفعة

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لآراء العينة حول تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات أولاً: آراء خبراء المحاسبة

من خلال النظر إلى المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بتطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات الواردة في الجدول رقم (04-11) يمكن أن نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة كانت ايجابية، لأن جميع المتوسطات الحسابية التي تعكس درجة المصادقية على جميع فقرات هذا المحور كانت أكبر من متوسط أداة البحث (3)، إذ تراوح المتوسط الحسابي العام في المجال الأول (4.19) وبانحراف معياري عام بلغ (0.34)، وبمتوسط حسابي عام (4.23)، وبانحراف معياري عام (0.37) بالنسبة للمجال الثاني من المحور.

تراوحت المتوسطات بين (4.33، 3.64) وبانحراف معياري تراوح ما بين (0.48، 1.10) لأغلب فقرات المحور مما يشير إلى وجود إتفاق وانسجام في آراء أفراد عينة البحث حول الفقرات المتعلقة بتطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات.

وقد بلغ أعلى متوسط حسابي الفقرات المتعلقة بالتدقيق في مخاطر نظم المعلومات في مجال الحماية البرمجية والأفراد والتحكم بالوصول لنظم المعلومات وسياسة أمنها (4.33)، كونه أكبر من متوسط الفقرات المرتبطة بمجال الاجراءات التنظيمية لضبط أمن نظم المعلومات الذي بلغ (4.42). ويعود ذلك إلى أن أغلب الفقرات التي حظيت بأعلى درجات الموافقة تتعلق بمجال الحماية البرمجية والأفراد والتحكم بالوصول لنظم المعلومات وسياسة أمنها وهي:

- الفقرة رقم 2 "يتم التحقق من صحة البيانات المدخلة واستخدام آليات تشفير لحمايتها" التي حصلت متوسط حسابي (4.28)، وكذلك الفقرة 03 التي تتعلق بـ "توجد برامج حماية لتتبع الاختراق والتسلل،

وهناك معايير لقبول أي أنظمة جديدة أو أي تعديلات، ويتم اجراء الاختبارات عليها قبل القبول بها" التي حصلت على نفس متوسط حسابي للفقرة 02،

- إلا أن الفقرة 08 لمجال الاجراءات التنظيمية لضبط نظم المعلومات لها متوسط حسابي مساوي للفقرتين 02، 03، لمجال الحماية البرمجية والأفراد والتحكم بالوصول لنظم المعلومات وسياسة أمنها.

وبين أقل قيمة متوسط حسابي حققها فقرة " يتم تحديد الأحداث التي تؤدي إلى توقف نظم المعلومات عن العمل بهدف تقدير المخاطر ووضع خطط طوارئ لاستعادة عملها" (3.64)، وبانحراف معياري (1.10)، للمجال الثاني المتعلق بالإجراءات التنظيمية لضبط أمن نظم المعلومات وتتمتع جميع فقرات هذا المحور بدرجات مصداقية مرتفعة.

جدول رقم 04-11 نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (خبراء المحاسبة) حول تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
في مجال الحماية البرمجية والأفراد والتحكم بالوصول لنظم المعلومات وسياسة أمنها					
1	يمنع الموظف غير المختص من إجراء تعديلات مادية على الأجهزة العاملة ضمن نظم المعلومات	4.33	.48	1	مرتفعة
2	يتم التحقق من صحة البيانات المدخلة واستخدام آليات تشفير لحمايتها	4.28	.45	2	مرتفعة
3	توجد برامج حماية لتتبع الاختراق والتسلل، وهناك معايير لقبول أي أنظمة جديدة أو أي تعديلات، ويتم اجراء الاختبارات عليها قبل القبول بها	4.28	.45	2	مرتفعة
4	يوجد سجل رقابي يتضمن أنشطة المستخدم وحوادث أمن نظم المعلومات	4.25	.60	4	مرتفعة
5	يتم تطبيق اجراءات عقابية على الموظف الذي ينتهك اجراءات وسياسات أمن نظم المعلومات	4.25	.44	4	مرتفعة

6	وجود جهة مكلفة بالإشراف على متابعة سياسة أمن نظم المعلومات	4.22	.42	6	مرتفعة
7	يتم مراجعة وتطوير سياسة أمن نظم المعلومات بشكل دوري	4.14	.42	7	مرتفعة
8	يوجد اجراءات ضبط صارمة مطبقة على تنفيذ أي تغييرات على نظم المعلومات لحمايتها من العطل	4.11	.52	8	مرتفعة
9	لكل مستخدم هوية محددة خاصة به، مع وجود مراجعات دورية لصلاحيات المستخدمين في الوصول للأنظمة	4.06	.63	9	مرتفعة
10	تستخدم سجلات الأداء لحفظ أنشطة المستخدم لدواعي متعلقة بأمن نظم المعلومات	3.97	.77	10	مرتفعة
	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي العام للمجال الأول	4.19	.34		مرتفعة
في مجال الاجراءات التنظيمية لضبط أمن نظم المعلومات					
01	الاحتفاظ بسجلات حول الأصول المكونة لكل نظام معلومات	4.42	0.65	1	مرتفعة
02	يتم إحاطة الموظف بإجراءات التأمين الوقائية	4.39	0.49	2	مرتفعة
03	يوجد دليل تصنيف للمعلومات يمكن أن يساعد في تحديد كيفية التعامل مع نظام المعلومات وحمايتها	4.36	0.49	3	مرتفعة
04	يجري منع الموظف من استخدام المعلومات للأغراض غير المصرح بها	4.33	0.63	4	مرتفعة
05	يتم عمل نسخ احتياطي للمعلومات بشكل دوري	4.28	0.45	5	مرتفعة
06	توجد ارشادات لطريقة إنشاء كلمات المرور القوية	4.25	0.65	6	مرتفعة

07	يوجد آليات للإبلاغ عن الحوادث ذات العلاقة بأمن نظم المعلومات	4.25	0.73	7	مرتفعة
08	يتم تسجيل ما يحدث من أخطاء في نظم المعلومات في تقارير ويتم ذكر الاجراءات التي اتخذت لتصحيحها	4.22	0.68	8	مرتفعة
09	في حال حدوث إخفاق أو انقطاع في أداء الأعمال توجد خطط لإعادة الأعمال إلى طبيعتها ضمن إطار زمني مخطط	4.19	0.75	9	مرتفعة
10	يتم تحديد الأحداث التي تؤدي إلى توقف نظم المعلومات عن العمل بهدف تقدير المخاطر ووضع خطط طوارئ لاستعادة عملها	3.64	1.10	10	مرتفعة
الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي العام للمجال الثاني		4.23	0.37		مرتفعة
الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي العام		4.21	0.35		مرتفعة

ثانيا: آراء محافظي الحسابات

من خلال النظر إلى المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بتطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات الواردة في الجدول رقم (04-12) يمكن أن نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة كانت ايجابية، لأن جميع المتوسطات الحسابية التي تعكس درجة الموافقة على جميع فقرات هذا المحور كانت أكبر من متوسط أداة البحث (3)، إذ تراوح المتوسط الحسابي العام في المجال الأول (4.17) وبانحراف معياري عام بلغ (0.28)، وبمتوسط حسابي عام (4.03)، وبانحراف معياري عام (0.39) بالنسبة للمجال الثاني من المحور.

تراوحت المتوسطات بين (4.32، 3.53) وبانحراف معياري تراوح ما بين (0.54، 0.86) لأغلب فقرات المحور مما يشير إلى وجود إتفاق وانسجام في آراء أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بتطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات.

وقد بلغ أعلى متوسط حسابي الفقرات المتعلقة بالتدقيق في مخاطر نظم المعلومات في مجال الاجراءات التنظيمية لضبط أمن نظم المعلومات (4.32)، كونه أكبر من متوسط الفقرات المرتبطة بمجال الاجراءات التنظيمية لضبط أمن نظم المعلومات الذي بلغ (4.30). ويعود ذلك إلى أن أغلب الفقرات التي

حظيت بأعلى درجات الموافقة تتعلق بمجال الحماية البرمجية والأفراد والتحكم بالوصول لنظم المعلومات وسياسة أمنها وهي:

- الفقرة رقم 2 "يتم التحقق من صحة البيانات المدخلة واستخدام آليات تشفير لحمايتها" التي حصلت متوسط حسابي (4.27)، وكذلك الفقرة 03 التي تتعلق بـ " يوجد سجل رقابي يتضمن أنشطة المستخدم وحوادث أمن نظم المعلومات"، التي حصلت على نفس متوسط حسابي للفقرة 02،

وبين أقل قيمة متوسط حسابي حققها فقرة (20)، "توقف نظم المعلومات عن العمل بهدف تقدير المخاطر ووضع خطط طوارئ لاستعادة عملها" (3.53)، وبانحراف معياري (0.86)، للمجال الثاني المتعلق بالإجراءات التنظيمية لضبط أمن نظم المعلومات وتتمتع جميع فقرات هذا المحور بدرجات مصادقية مرتفعة.

جدول رقم 04-12 نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (محافظي الحسابات) حول تطبيق التدقيق في

مخاطر نظم المعلومات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
في مجال الحماية البرمجية والأفراد والتحكم بالوصول لنظم المعلومات وسياسة أمنها					
1	وجود جهة مكلفة بالإشراف على متابعة سياسة نظم المعلومات	4.30	0.47	1	مرتفعة
2	يتم التحقق من صحة البيانات المدخلة واستخدام آليات تشفير لحمايتها	4.27	0.52	2	مرتفعة
3	يوجد سجل رقابي يتضمن أنشطة المستخدم وحوادث أمن نظم المعلومات	4.27	0.52	3	مرتفعة
4	يمنع الموظف غير المختص من إجراء تعديلات مادية على الأجهزة العاملة ضمن أمن نظم المعلومات	4.23	0.43	4	مرتفعة
5	يتم مراجعة وتطوير سياسة أمن نظم المعلومات بشكل دوري	4.20	0.41	5	مرتفعة
6	يتم تطبيق اجراءات عقابية على الموظف الذي ينتهك اجراءات وسياسات أمن نظم المعلومات	4.20	0.41	5	مرتفعة

مرتفعة	7	0.46	4.17	توجد برامج حماية لتتبع الاختراق والتسلل، وهناك معايير لقبول أي أنظمة جديدة أو أي تعديلات، ويتم اجراء الاختبارات عليها قبل القبول بها	7
مرتفعة	8	0.35	4.13	يوجد اجراءات ضبط صارمة مطبقة على تنفيذ أي تغييرات على نظم المعلومات لحمايتها من العطل	8
مرتفعة	9	0.48	4.10	لكل مستخدم هوية محددة خاصة به، مع وجود مراجعات دورية لصلاحيات المستخدمين في الوصول للأنظمة	9
مرتفعة	10	0.78	3.87	تستخدم سجلات الأداء لحفظ أنشطة المستخدم لدواعي متعلقة بأمن نظم المعلومات	10
مرتفعة		0.28	4.17	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي العام للمجال الأول	
في مجال الاجراءات التنظيمية لضبط أمن نظم المعلومات					
مرتفعة	8	0.53	4.00	توجد ارشادات لطريقة إنشاء كلمات المرور القوية	01
مرتفعة	2	0.45	4.27	يتم إحاطة الموظف بإجراءات التأمين الوقائية	02
مرتفعة	3	0.55	4.20	الاحتفاظ بسجلات حول الأصول المكونة لكل نظام معلومات	03
مرتفعة	4	0.57	4.13	يتم تسجيل ما يحدث من أخطاء في نظم المعلومات في تقارير ويتم ذكر الاجراءات التي اتخذت لتصحيحها	04
مؤتفعة	5	0.66	4.10	يوجد دليل تصنيف للمعلومات يمكن أن يساعد في تحديد كيفية التعامل مع المعلومات وحمايتها	05

06	يتم عمل نسخ احتياطي للمعلومات بشكل دوري	4.07	0.64	6	مؤتفعة
07	يوجد آليات للإبلاغ عن الحوادث ذات العلاقة بأمن نظم المعلومات	4.03	0.85	7	مؤتفعة
08	يجري منع الموظف من استخدام المعلومات للأغراض غير المصرح به في حال حدوث إخفاق أو انقطاع في أداء الأعمال توجد خطط لإعادة الأعمال إلى طبيعتها ضمن إطار زمني مخطط	4.32	0.54	1	مؤتفعة
09	أداء الأعمال توجد خطط لإعادة الأعمال إلى طبيعتها ضمن إطار زمني مخطط	3.63	0.85	9	متوسطة
10	يتم تحديد الأحداث التي تؤدي إلى توقف نظم المعلومات عن العمل بهدف تقدير المخاطر ووضع خطط طوارئ لاستعادة عملها	3.53	0.86	10	متوسطة
الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي العام للمجال الثاني		4.03	0.39		مرتفعة
الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي العام		4.13	.36		مرتفعة

ثالثاً: آراء كل من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات كوحدة واحدة

وبمطالعة بيانات الجدولين السابقين ((04-11)، (04-12)) يتضح ما يلي:

أن الفئتين تتفقان وبدرجة مرتفعة على أن تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات يدعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي من وجهة نظر المهنيين، إذ بلغ الوسطان الحسابيان للإجابة (4.33، 4.32)، على التوالي.

- لكن ومع اتفاقهما بوجه عام على أهمية تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات الذي من شأنه دعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي إلا أنه يوجد اختلاف بسيط بين تقييم كل من الفئتين لهذا المحور إذ أعطى خبراء المحاسبة له أهمية أكبر مما أعطاه محافظي الحسابات.
- من جانب آخر فإن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية في كل من الجدولين يؤشر على أن آراء أفراد العينة من كل من الفئتين كانت متسقة إلى حد ما سواء في تقييم الأهمية

النسبية لهذا المحور جميعه كوحدة واحدة أو في تقييم الأهمية النسبية للعناصر الفرعية التي يتكون منها هذا المحور.

وبإخضاع الاستجابات التي قدمها أفراد عينة الدراسة (خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات) على الأسئلة المستخدمة في كل محور للتحليل الإحصائي، كانت النتائج المحققة على النحو التالي:

فقد تبين أن هذا المحور من وجهة نظر العينة كوحدة واحدة وكما هو موضح بالجدول (04-13) حقق وسطاً حسابياً كلياً بلغ (4.20) وبانحراف معياري كلي بلغ (1.02) أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسط الحسابي (4.42) للفقرة: " توجد ارشادات لطريقة إنشاء كلمات المرور القوية"، حيث كان الانحراف المعياري (0.65)، والمتعلقة بمجال الاجراءات التنظيمية لضبط أمن نظم المعلومات، وبين أقل قيمة وسط حسابي حققتها فقرة " يتم تحديد الأحداث التي تؤدي إلى توقف نظم المعلومات عن العمل بهدف تقدير المخاطر ووضع خطط طوارئ لاستعادة عملها" بلغت (3.64) وبانحراف معياري بلغ (1.10)، التي تعود لنفس المجال.

حيث نجد ثاني أعلى مرتبة للمتوسط الحسابي يعود للفترتين: " يتم تطبيق اجراءات عقابية على الموظف الذي ينتهك اجراءات وسياسات أمن المعلومات" و "يتم مراجعة وتطوير سياسة أمن نظم المعلومات بشكل دوري" (4.29)، وبانحراف معياري (0.46)، (0.43) على التوالي، متعلقة بمجال الحماية البرمجية والأفراد والتحكم بالوصول لنظم المعلومات وسياسة أمنها. وتعود ثاني أقل قيمة متوسط حسابي للفقرة " يوجد اجراءات ضبط صارمة مطبقة على تنفيذ أي تغييرات على نظم المعلومات لحمايتها من العطل" (3.92)، وبانحراف معياري (0.77).

من بين العناصر العشرة المستخدمة في هذا المحور حازت العناصر العشرة كلها وبنسبة 100 % على درجة مصداقية مرتفعة.

جدول رقم 04-13 نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة كوحدة واحدة
(خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات) حول تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
في مجال الحماية البرمجية والأفراد والتحكم بالوصول لنظم المعلومات وسياسة أمنها					
1	يمنع الموظف غير المختص من إجراء تعديلات مادية على الأجهزة العاملة ضمن نظم المعلومات	4.17	0.41	7	مرتفعة
2	يتم التحقق من صحة البيانات المدخلة واستخدام آليات تشفير لحمايتها	4.12	0.45	8	مرتفعة
3	توجد برامج حماية لتتبع الاختراق والتسلل، وهناك معايير لقبول أي أنظمة جديدة أو أي تعديلات، ويتم إجراء الاختبارات عليها قبل القبول بها	4.27	0.48	3	مرتفعة
4	يوجد سجل رقابي يتضمن أنشطة المستخدم وحوادث أمن نظم المعلومات	4.08	0.56	9	مرتفعة
5	يتم تطبيق اجراءات عقابية على الموظف الذي ينتهك اجراءات وسياسات أمن المعلومات	4.29	0.46	1	مرتفعة
6	وجود جهة مكلفة بالإشراف على متابعة سياسة أمن المعلومات	4.26	0.56	4	مرتفعة
7	يتم مراجعة وتطوير سياسة أمن المعلومات بشكل دوري	4.29	0.43	1	مرتفعة
8	يوجد اجراءات ضبط صارمة مطبقة على تنفيذ أي تغييرات على نظم أمن المعلومات لحمايتها من العطل	3.92	0.77	10	مرتفعة
9	لكل مستخدم هوية محددة خاصة به، مع وجود مراجعات دورية لصلاحيات المستخدمين في الوصول للأنظمة	4.23	0.42	5	مرتفعة

مرتفعة	6	0.44	4.20	تستخدم سجلات الأداء لحفظ أنشطة المستخدم لدواعي متعلقة بأمن المعلومات	10
مرتفعة		0.31	4.18	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي العام للمجال الأول	
في مجال الاجراءات التنظيمية لضبط أمن نظم المعلومات					
مرتفعة	1	0.65	4.42	توجد ارشادات لطريقة إنشاء كلمات المرور القوية	01
مرتفعة	2	0.49	4.39	يتم إحاطة الموظف بإجراءات التأمين الوقائية	02
مرتفعة	3	0.49	4.36	يجري منع الموظف من استخدام المعلومات للأغراض غير المصرح بها	03
مرتفعة	4	0.63	4.33	يتم تسجيل ما يحدث من أخطاء في نظم المعلومات في تقارير ويتم ذكر الاجراءات التي اتخذت لتصحيحها	04
مرتفعة	5	0.45	4.28	يوجد دليل تصنيف للمعلومات يمكن أن يساعد في تحديد كيفية التعامل مع المعلومات وحمايتها	05
مرتفعة	6	0.65	4.25	يتم عمل نسخ احتياطي للمعلومات بشكل دوري	06
مرتفعة	7	0.73	4.25	يوجد آليات للإبلاغ عن الحوادث ذات العلاقة بأمن نظم المعلومات	07
مرتفعة	8	0.68	4.22	الاحتفاظ بسجلات حول الأصول المكونة لكل نظام معلومات	08
مرتفعة	9	0.75	4.19	في حال حدوث إخفاق أو انقطاع في أداء الأعمال توجد خطط لإعادة الأعمال إلى طبيعتها ضمن إطار زمني مخطط	09
مرتفعة	10	1.10	3.64	يتم تحديد الأحداث التي تؤدي إلى	10

				توقف نظم المعلومات عن العمل بهدف تقدير المخاطر ووضع خطط طوارئ لاستعادة عملها
مرتفعة		0.37	4.23	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي العام للمجال الثاني
مرتفعة		1.02	4.20	الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي الكلي

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لآراء العينة حول مخاطر البيئة الخارجية

أولاً: آراء خبراء المحاسبة

من خلال النظر إلى المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بتطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية الواردة في الجدول رقم (04-14) يمكن أن نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة كانت ايجابية، لأن جميع المتوسطات الحسابية التي تعكس درجة الموافقة على جميع فقرات هذا المحور كانت أكبر من متوسط أداة البحث (3)، إذ حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.06)، وبانحراف معياري عام بلغ (0.38)، أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (0.47، 0.91) لأغلب فقرات المحور مما يشير إلى وجود إتفاق وانسجام في آراء أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بتطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية.

حيث حققت الفقرة " استخدام الوسائل الحديثة في الإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالمنشأة" كأعلى قيمة لمتوسط حسابي، وانحراف معياري، وبين أقل قيمة لمتوسط حسابي حققتها فقرة " إدراك حاجات الزبائن الحالية و المستقبلية، وبدرجات مصادقية مرتفعة لجميع فقرات المحور .

جدول رقم 04-14 نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (خبراء المحاسبة)

حول تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	استخدام الوسائل الحديثة في الإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالمنشأة.	4.31	0.47	1	مرتفعة
2	التنوع في الخدمات المقدمة من قبل المنشأة في ظل تطور التقنية الحديثة.	4.28	0.51	2	مرتفعة
3	قيام الإدارة بمراجعة القوانين والتشريعات والمطالبة بتحديثها كل ثلاث سنوات على الأقل.	4.25	0.44	3	مرتفعة
4	تتبنى المنشأة خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر المحيطة بها	4.22	0.49	4	مرتفعة
5	تستخدم الشركة طرقا تكنولوجية في التعامل مع المخاطر التي تواجهها	4.14	0.59	5	مرتفعة
6	تعطي المنشأة أهمية لأدوات التحليل الاستراتيجي باعتبارها تعمل على إكتشاف الفرص والتهديدات المحيطة بها.	4.14	0.72	6	مرتفعة
7	تستخدم الشركة طرق كمية إحصائية في إكتشاف مخاطر البيئة الخارجية قبل وقوعها	4.06	0.53	7	مرتفعة
8	تقوم المنشأة بعملية التحليل لبيئة التنافس في السوق	4.03	0.74	8	مرتفعة
9	فهم خصائص المنافسين و ميزات الخدمات التي يقدمونها.	3.97	0.51	9	مرتفعة
10	إدراك حاجات الزبائن الحالية والمستقبلية.	3.25	0.91	10	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.06	0.38		مرتفعة

ثانياً: آراء محافظي الحسابات

أما من وجهة نظر محافظي الحسابات، ومن خلال النظر إلى المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بتطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية الواردة في الجدول رقم (15-04) يمكن أن نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة كانت ايجابية، لأن جميع المتوسطات الحسابية التي تعكس درجة المصادقية على جميع فقرات هذا المحور كانت أكبر من متوسط أداة البحث (3)، إذ حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.13)، وانحراف معياري عام بلغ (0.32)، أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (4.23، 3.25)، وانحراف معياري تراوح ما بين ((0.43، 0.50)، (0.80))، لأغلب فقرات المحور مما يشير إلى وجود إتفاق وانسجام في آراء أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بتطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية.

حيث حققت الفقرتين " تقوم المنشأة بعملية التحليل لبيئة التنافس في السوق " و " تتبنى المنشأة خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر المحيطة بها " كأعلى قيمة لمتوسط حسابي، وانحراف معياري (0.43، 0.50) على التوالي، وبين أقل قيمة لمتوسط حسابي حققتها فقرة " إدراك حاجات الزبائن الحالية و المستقبلية " وبدرجات مصادقية مرتفعة لجميع فقرات المحور .

جدول رقم 04-15 نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (محافظي الحسابات)
حول تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	تقوم المنشأة بعملية التحليل لبيئة التنافس في السوق	4.23	0.43	1	مرتفعة
2	تتبنى المنشأة خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر المحيطة بها	4.23	0.50	1	مرتفعة
3	التنوع في الخدمات المقدمة من قبل المنشأة في ظل تطور التقنية الحديثة.	4.20	0.41	3	مرتفعة
4	استخدام الوسائل الحديثة في الإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالمنشأة.	4.20	0.41	3	مرتفعة
5	قيام الإدارة بمراجعة القوانين و التشريعات و المطالبة بتحديثها كل ثلاث سنوات على الأقل.	4.17	0.53	5	مرتفعة
6	تستخدم المنشأة طرق كمية إحصائية في إكتشاف مخاطر البيئة الخارجية قبل وقوعها	4.17	0.46	5	مرتفعة
7	فهم خصائص المنافسين و ميزات الخدمات التي يقدمونها.	4.17	0.46	5	مرتفعة
8	تعطي المنشأة أهمية لأدوات التحليل الاستراتيجي باعتبارها تعمل على إكتشاف الفرص والتهديدات المحيطة بها.	4.17	0.59	5	مرتفعة
9	تستخدم المنشأة طرقاً تكنولوجية في التعامل مع المخاطر التي تواجهها	4.13	0.43	9	مرتفعة
10	إدراك حاجات الزبائن الحالية و المستقبلية.	3.67	0.80	10	مرتفعة
	العام المعياري والانحراف الحسابي المتوسط	4.13	0.32		مرتفعة

ثالثاً: آراء كل من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات كوحدة واحدة

وبمطالعة الجداول السابقة ((04-14)، (04-15)) يتضح ما يلي:

أن الفئتين تتفقان وبدرجة مرتفعة على أن تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية يدعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي إذ بلغ الوسيطان الحسابيان للإجابة (4.06، 4.13) على التوالي.

- لكن ومع اتفاق كل من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بوجه عام على أن تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية يدعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي إلا أنه يوجد اختلاف بسيط بين تقييم كل من الفئتين لهذا المحور إذ أعطى محافظي الحسابات له أهمية أكبر مما أعطاه خبراء المحاسبة.

- من جانب آخر فإن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية في كل من الجدولين يؤثر على أن آراء أفراد العينة من كل من الفئتين كانت متسقة إلى حد ما سواء في تقييم الأهمية النسبية لهذا المحور جميعه كوحدة واحدة أو في تقييم الأهمية النسبية للعناصر الفرعية التي يتكون منها هذا المحور.

وبإخضاع الاستجابات التي قدمها أفراد عينة الدراسة على الأسئلة المستخدمة في كل محور للتحليل الإحصائي، كانت النتائج المحققة على النحو التالي:

- فقد تبين أن مجمل هذا المحور وكما هو موضح بالجدول (04-16) قد حقق وسطاً حسابياً عاماً (4.10).

وبانحراف معياري عام بلغ (0.35)، وبدرجة موافقة مرتفعة. وكما أن هذا الانخفاض النسبي للانحراف المعياري يشير إلى اتساق آراء أفراد العينة حول أهمية هذا المحور.

- أما على مستوى الفقرات فقد تحقق أعلى قيم المتوسط الحسابي للفقرات بين (4.24) لـ "تستخدم المنشأة طرق كمية إحصائية في إكتشاف مخاطر البيئة الخارجية قبل وقوعها" و "فهم خصائص المنافسين و ميزات الخدمات التي يقدمونها" و "إدراك حاجات الزبائن الحالية و المستقبلية". حيث كان الانحراف المعياري على التوالي ((0.47)، (0.47)، (0.53))، وبين أقل قيمة وسط حسابي حققته فقرة "قيام الإدارة بمراجعة القوانين والتشريعات والمطالبة بتحديثها كل ثلاث سنوات على الأقل". والتي بلغت (3.44) وبانحراف معياري بلغ (0.88)، والذي احتل المرتبة الأخيرة.

من بين العناصر العشرة المستخدمة في هذا المحور حازت تسعة منها ونسبة 90 % على درجة مصداقية مرتفعة، وواحد فقط بنسبة 10 % على درجة موافقة متوسطة.

جدول رقم 04-16 نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة كوحدة واحدة (خبراء محاسبة، محافظي الحسابات)
حول تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	استخدام الوسائل الحديثة في الإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالمنشأة.	4.09	0.49	7	مرتفعة
2	التنوع في الخدمات المقدمة من قبل المنشأة في ظل تطور التقنية الحديثة.	4.06	0.52	9	مرتفعة
3	قيام الإدارة بمراجعة القوانين و التشريعات و المطالبة بتحديثها كل ثلاث سنوات على الأقل.	3.44	0.88	10	متوسطة
4	تتبنى الشركة خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر المحيطة بها	4.09	0.63	7	مرتفعة
5	تستخدم المنشأة طرقا تكنولوجية في التعامل مع المخاطر التي تواجهها	4.17	0.51	5	مرتفعة
6	تعطي المنشأة أهمية لأدوات التحليل الاستراتيجي باعتبارها تعمل على إكتشاف الفرص والتهديدات المحيطة بها.	4.23	0.46	4	مرتفعة
7	تستخدم المنشأة طرق كمية إحصائية في إكتشاف مخاطر البيئة الخارجية قبل وقوعها	4.24	0.47	1	مرتفعة
8	تقوم المنشأة بعملية التحليل لبيئة التنافس في السوق	4.15	0.61	6	مرتفعة
9	فهم خصائص المنافسين و ميزات الخدمات التي يقدمونها.	4.24	0.47	1	مرتفعة
10	إدراك حاجات الزبائن الحالية و المستقبلية.	4.24	0.53	1	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.10	0.35		مرتفعة

المطلب الرابع: التحليل الوصفي لآراء العينة حول مصادقية تقارير المدقق الخارجي. أولاً: آراء خبراء المحاسبة

يشير الجدول رقم (04-17) إلى المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري وبدرجة مصادقية أفراد العينة على الفقرات التي تقيس مصادقية تقارير المدقق الخارجي، من خلال آراء المهنيين محل الدراسة. ويتضح من هذا الجدول أن اتجاهات العينة تتجه نحو الموافقة بالنظر لكون المتوسطات الحسابية لأغلب الفقرات كانت أعلى من مقياس البحث (3)، ولقد بلغ المتوسط الحسابي العام (4.21)، بانحراف معياري (0.42). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين [4.39] للفقرة "تعتبر تقارير المدقق أداة رئيسية لمعرفة الوضع المالي للمنشأة لذا يجب التأكد من دقتها ومصادقيتها قبل نشرها من خلال الإدارة" و (4.03) للفقرة "توفر التغذية العكسية والتي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار"، وبانحراف معياري (0.55، 0.81) على التوالي.

مما يدل على وجود تباين واختلاف في آراء عينة الدراسة حول أغلب فقرات هذا المحور. ولقد إرتبطت جميع الفقرات التي حصلت على درجة موافقة مرتفعة بمصادقية تقارير المدقق الخارجي. ما يشير إلى وجود إتفاق في الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور.

الجدول 04-17 نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (خبراء محاسبة)

حول مصادقية تقارير المدقق الخارجي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	تعتبر تقارير المدقق أداة رئيسية لمعرفة الوضع المالي للشركة لذا يجب التأكد من دقتها ومصادقيتها قبل نشرها من خلال الإدارة	4.39	0.55	1	مرتفعة
2	على المدقق الخارجي العمل على زيادة تقاريره بأي وسيلة يراها مناسبة	4.33	0.59	2	مرتفعة
3	تعتبر المصادقية أحد خصائص تقارير المدقق الخارجي، مما يلزم إدارة المنشأة للتأكد من توفرها في تقاريرها	4.31	0.67	3	مرتفعة
4	عدم توفر المصادقية في تقارير المدقق الخارجي يؤدي إلى عدم الثقة في المنشأة من قبل المستثمرين	4.31	0.53	3	مرتفعة
5	القدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواقعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها	4.22	0.49	5	مرتفعة
6	يهتم المستفيد من تقارير المدقق الخارجي من النتائج المعروضة فقط دون الاهتمام من دقتها ومصادقيتها	4.19	0.53	6	مرتفعة
7	تمتع المعلومات المقدمة في التقارير من قبل المدقق بالشمولية والفاعلية والكفاءة	4.14	0.76	7	مرتفعة
8	تعتبر تقارير المدقق الخارجي المعدة يدويا مصدر أساسي للرجوع لها عندما يكون هناك شكوك حول مصادقية تقارير المدقق الخارجي المعدة والمنشورة عبر تكنولوجيا المعلومات	4.11	0.62	8	مرتفعة
9	تمتع المعلومات المقدمة بخاصية التوقيت المناسب	4.06	0.72	9	مرتفعة
10	توفر التغذية العكسية والتي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار	4.03	0.81	10	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.21	0.42		مرتفعة

ثانياً: آراء محافظي الحسابات

يشير الجدول رقم (04-18) إلى المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري ودرجة مصداقية أفراد العينة على الفقرات التي تقيس مصداقية تقارير المدقق الخارجي من خلال آراء محافظي الحسابات محل الدراسة. ويتضح من هذا الجدول أن اتجاهات العينة تتجه نحو الموافقة بالنظر لكون المتوسطات الحسابية لأغلب الفقرات كانت أعلى من مقياس البحث (3)، ولقد بلغ المتوسط الحسابي العام (4.15)، بانحراف معياري (0.37). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (4.33) للفقرة " تعتبر تقارير المدقق أداة رئيسية لمعرفة الوضع المالي للمنشأة لذا يجب التأكد من دقتها ومصادقيتها قبل نشرها من خلال الإدارة"، وبانحراف معياري (0.48).

مما يدل على وجود تباين واختلاف في آراء عينة الدراسة حول أغلب فقرات هذا المحور. ولقد إرتبطت جميع الفقرات التي حصلت على درجة مصداقية مرتفعة لمصادقية تقارير المدقق الخارجي. ما يشير إلى وجود إتفاق في الاتجاه العام لآراء أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور.

الجدول 04-18 نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة (محافظي الحسابات)
حول مصادقية تقارير المدقق الخارجي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	تعتبر تقارير المدقق أداة رئيسية لمعرفة الوضع المالي للمنشأة لذا يجب التأكد من دقتها ومصادقيتها قبل نشرها من خلال الإدارة	4.33	0.48	1	مرتفعة
2	على المدقق الخارجي العمل على زيادة تقاريره بأي وسيلة يراها مناسبة	4.27	0.52	2	مرتفعة
3	تعتبر المصادقية أحد خصائص تقارير المدقق الخارجي، مما يلزم إدارة المنشأة للتأكد من توفرها في تقاريرها	4.20	0.48	3	مرتفعة
4	عدم توفر المصادقية في تقارير المدقق الخارجي يؤدي إلى عدم الثقة في المنشأة من قبل المستثمرين	4.20	0.48	3	مرتفعة
5	القدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواجهتها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها	4.20	0.48	3	مرتفعة
6	يهتم المستفيد من تقارير المدقق الخارجي من النتائج المعروضة فقط دون الاهتمام من دقتها ومصادقيتها	4.17	0.53	6	مرتفعة
7	تمتع المعلومات المقدمة في التقارير من قبل المدقق بالشمولية والفاعلية والكفاءة	4.10	0.48	7	مرتفعة
8	تعتبر تقارير المدقق الخارجي المعدة يدويا مصدر أساسي للرجوع لها عندما يكون هناك شكوك حول مصادقية تقارير المدقق الخارجي المعدة والمنشورة عبر تكنولوجيا المعلومات	4.10	0.48	7	مرتفعة
9	تمتع المعلومات المقدمة بخاصية التوقيت المناسب	4.07	0.45	9	مرتفعة
10	توفر التغذية العكسية والتي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار	3.87	0.94	10	مرتفعة
	العام المعياري والانحراف الحسابي المتوسط	4.15	0.37		مرتفعة

ثالثا: آراء عينة البحث لمحافظي الحسابات وخبراء المحاسبة كوحدة واحدة

بمطالعة بيانات الجدولين السابقين ((17-04)، (18-04)) يتضح ما يلي:

- أن الفئتين تتفقان وبدرجة عالية على مصداقية تقارير المدقق الخارجي إذ بلغ الوسيطان الحسابيان العامان للإجابة (4.21 ، 4.15) على التوالي.
- لكن ومع اتفاقهما بوجه عام على دور مصداقية تقارير المدقق الخارجي إلا أنه يوجد اختلاف بسيط بين تقييم كل من الفئتين لهذا المحور إذ أعطى خبراء المحاسبة له أهمية أكبر مما أعطاه محافظي الحسابات.
- من جانب آخر فإن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية في كل من الجدولين يؤشر على آراء أفراد العينة من كل من الفئتين كانت متسقة إلى حد ما في تقييم الأهمية النسبية للعناصر الفرعية التي يتكون منها هذا المحور.
- وبإخضاع الاستجابات التي قدمها أفراد عينة الدراسة على الأسئلة المستخدمة في كل محور للتحليل الإحصائي، كانت النتائج المحققة على النحو التالي:
- أن مجمل هذا المحور قد حقق وسطا حسابيا قدره (4.18) وبدرجة مصداقية مرتفعة، كما أن الانخفاض النسبي للانحراف المعياري وهو (0.40) يشير إلى اتساق أفراد العينة حول أهمية هذا المحور.
- أما على مستوى العناصر الفرعية لهذا المحور فقد تراوحت درجة الموافقة بين (4.36) لعنصر "تعتبر تقارير المدقق أداة رئيسية لمعرفة الوضع المالي للمنشأة لذا يجب التأكد من دقتها ومصادقيتها قبل نشرها من خلال الإدارة" الذي احتل المرتبة الأولى، و(4.0) للفقرة "تعتبر تقارير المدقق الخارجي المعدة يدويا مصدر أساسي للرجوع لها عندما يكون هناك شكوك حول مصداقية تقارير المدقق الخارجي المعدة والمنشورة عبر تكنولوجيا المعلومات" الذي احتل المرتبة الأخيرة.
- من بين الفقرات العشرة المستخدمة في هذا المحور حازت كلها نسبة 100 % على درجة مصداقية مرتفعة.

الجدول 04-19 نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة كوحدة واحدة (خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات)
حول تقارير المدقق الخارجي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	تعتبر تقارير المدقق أداة رئيسية لمعرفة الوضع المالي للمنشأة لذا يجب التأكد من دقتها ومصادقيتها قبل نشرها من خلال الإدارة	4.36	0.52	1	مرتفعة
2	على المدقق الخارجي العمل على زيادة تقاريره بأي وسيلة يراها مناسبة	4.30	0.55	2	مرتفعة
3	تعتبر المصادقية أحد خصائص تقارير المدقق الخارجي، مما يلزم إدارة المنشأة للتأكد من توفرها في تقاريرها	4.11	0.68	8	مرتفعة
4	عدم توفر المصادقية في تقارير المدقق الخارجي يؤدي إلى عدم الثقة في المنشأة من قبل المستثمرين	4.12	0.64	7	مرتفعة
5	القدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواجهتها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها	4.11	0.64	8	مرتفعة
6	يهتم المستفيد من تقارير المدقق الخارجي من النتائج المعروضة فقط دون الاهتمام من دقتها ومصادقيتها	4.21	0.60	4	مرتفعة
7	تمتع المعلومات المقدمة في التقارير من قبل المدقق بالشمولية والفاعلية والكفاءة	4.20	0.50	5	مرتفعة
8	تعتبر تقارير المدقق الخارجي المعدة يدويا مصدر أساسي للرجوع لها عندما يكون هناك شكوك حول مصادقية تقارير المدقق الخارجي المعدة والمنشورة عبر تكنولوجيا المعلومات	4.00	0.78	10	مرتفعة
9	تمتع المعلومات المقدمة بخاصية التوقيت المناسب	4.26	0.51	3	مرتفعة
10	توفر التغذية العكسية والتي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار	4.15	0.47	6	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.18	0.40		مرتفعة

المبحث الثالث: التحليل الوصفي لآراء أفراد العينة حول الأهمية النسبية لمحاور البحث ونتائج اختبار فرضياتها

المطلب الأول: التحليل الوصفي لآراء العينة حول الأهمية النسبية لمحاور البحث

توضح بيانات الجدول رقم (04-20) ما يلي:

- أن المحاور الأربعة حازت على درجة مصداقية مرتفعة بالنسبة لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات على حد سواء.
- بالنسبة لخبراء المحاسبة حاز المحور الرابع " مصداقية تقارير المدقق الخارجي" على المرتبة الأولى وكذلك بالنسبة للمحور الثاني "مخاطر نظم المعلومات" بينما بالنسبة لمحافظي الحسابات حاز المحور الرابع "مصداقية تقارير المدقق الخارجي" إلى جانب المحور الأول "مخاطر العمليات التشغيلية".
- بالنسبة لخبراء المحاسبة حاز المحور الأول "مخاطر العمليات التشغيلية" على المرتبة الثالثة.
- أما المرتبة الرابعة فقد حاز عليها المحور الرابع "مخاطر البيئة الخارجية" بالنسبة لخبراء المحاسبة، ويعتبر المرتبة الثانية مكرر بالنسبة لمحافظي الحسابات.
- أما الترتيب على أساس الوحدة الواحدة فكان على النحو التالي:
- تحصل المتغير التابع على المرتبة الثانية، بمعنى أن أغلب المتغيرات المستقلة تدعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي، وبنسبة مصداقية مرتفعة.

أما الترتيب حسب المتغيرات المستقلة لعينة الوحدة الواحدة فكانت على ما يلي:

- المرتبة الأولى كانت للمحور الثاني " مخاطر نظم المعلومات".
- المرتبة الثانية تعود للمحور الرابع "مصداقية تقارير المدقق الخارجي".
- المرتبة الثالثة تعود للمحور الأول "مخاطر العمليات التشغيلية".
- المرتبة الرابعة والأخيرة فكانت للمحور الثالث "مخاطر البيئة الخارجية".

وهذا الترتيب يدل على منطقية واتساق اجابات المهنيين من جهة، ومن جهة أخرى قوة دلالة ودقة الفقرات المختارة من قبل الباحثة.

جدول رقم: 04-20 نتائج التحليل الوصفي لآراء العينة كوحدة واحدة (خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات) حول الأهمية النسبية للمحاور الأربعة من وجهة نظر المهنيين التي يقوم عليها مصادقية تقارير المدقق الخارجي

الرقم	المحور	خبراء المحاسبة			محافظي الحسابات			العينة جميعها كوحدة واحدة	
		الوسط الحسابي	درجة المصادقية	الترتيب	الوسط الحسابي	درجة المصادقية	الترتيب	الوسط الحسابي	الترتيب
01	مخاطر العمليات التشغيلية	4.18	مرتفعة	3	4.15	مرتفعة	2	4.17	3
02	مخاطر نظم المعلومات	4.19	مرتفعة	2	4.17	مرتفعة	1	4.18	1
03	مخاطر البيئة الخارجية	4.06	مرتفعة	4	4.13	مرتفعة	4	4.10	4
04	مصادقية تقارير المدقق الخارجي	4.21	مرتفعة	1	4.15	مرتفعة	2	4.18	1

المطلب الثاني: نتائج اختبار T للفرضيات

بعد استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية المناسبة لتحليل بيانات البحث والوصول إلى نتائج التحليل، سنتناول في هذا المطلب اختبار فرضيات البحث بهدف التأكد من صحة نتائج المتوصل إليها من إجراء التحليل الإحصائي الوصفي لآراء عينة البحث. وتنص الفرضية الرئيسية H_0 على أن: "لا يدعم تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال مصادقية تقارير المدقق الخارجي". حيث تضمنت أربع فرضيات فرعية لقياس تطبيق أفراد عينة البحث "الدور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي". وفيما يلي نعرض نتائج اختبار الفرضيات، من خلال استخدام اختبار One-Sample T-Test لمقارنة المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة نحو دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي". المعتمد لدرجة القبول ≤ 3 .

أولاً: اختبار T الفرضية الفرعية الأولى HO1 :

تتعلق الفرضية الفرعية الأولى بالعلاقة "لا يطبق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية"، ونجد من مطالعة نتائج اختبار هذه الفرضية الواردة في الجدول رقم 21-04 أن قيمة T المحسوبة بلغت (23.286) وهي أكبر من قيمة T الجدولية وهي (1.997) عند مستوى الدلالة (0.000).

وبما أن قاعدة القرار هي: أن نقبل الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية، أو قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 5 % ويتم قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من الجدولية، أو قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل من 5 % وعليه، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أن المهنيين يوافقون على أن تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة التشغيلية يدعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي..

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة البحث على الفقرات الخاصة بالفرضية الأولى، كما تم استخدام الاختبار التائي T-test لعينة واحدة من أجل اختبار الفرضية والتأكد من وجود فرق بين تقديرات العينة بشأن رأي المهنيين في دعم تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة التشغيلية لمصادقية تقارير المدقق من جهة، وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة الجدول (21-04).

الجدول رقم 21-04 نتائج الاختبار T لعينة واحدة للفرق بين تقديرات عينة المحور الأول:

دعم تطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية في مصادقية تقارير المدقق الخارجي.

المتغير المستقل	المتوسط الحسابي		قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	Sig.	القرار الاحصائي
	تقديرات العينة	مدى الإجابة				
مخاطر العمليات التشغيلية	4.16	3	23.286	1.997	.000	رفض الفرضية الصفرية

يتضح من الجدول (21-04) وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية بين تقديرات الفئات المشمولة بالبحث بشأن دعم تطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية في مصادقية تقارير المدقق الخارجي. من جهة وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة، استناداً إلى قيمة T المحسوبة، إذ بلغت (23.286) وهي دالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل وكان الفرق لصالح تقديرات الفئات المشمولة بالبحث بشأن دعم تطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية في مصادقية تقارير المدقق

الخارجي، لان متوسط تقديرات العينة أعلى من متوسط مدى الإجابة وهذا يعني أن تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة التشغيلية يدعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي.

ثانياً: اختبار T للفرضية الثانية H_{01} :

تنص هذه الفرضية على أنه: لا يدعم تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات مصداقية تقارير المدقق الخارجي.

توضح بيانات الجدول اللاحق رقم (22-04) بأن قيمة (t) المحسوبة وهي (30.602) أكبر من الجدولية وهي (1.997)، كما أن الدلالة Sig وهي (0.000) أقل من (0.05) وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية التي تنص على أنه: لا يدعم تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات مصداقية تقارير المدقق الخارجي. وقبول الفرضية البديلة. مما يعني أن المهنيين يوافقون على أن تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات يدعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بالفرضية الثانية، كما تم استخدام الاختبار التائي T-test لعينة واحدة من أجل اختبار الفرضية والتأكد من وجود فرق بين تقديرات العينة بشأن رأي المهنيين في دعم تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات لمصادقية تقارير المدقق من جهة، وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة الجدول (22-04).

الجدول رقم 22-04 نتائج الاختبار T لعينة واحدة للفرق بين تقديرات عينة المحور الثاني:

دعم تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات مصداقية تقارير المدقق الخارجي

القرار الاحصائي	Sig.	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	المتوسط الحسابي		المتغير المستقل
				مدى الإجابة	تقديرات العينة	
رفض الفرضية العدمية	.000	1.997	30.602	1	4.18	مخاطر نظم المعلومات

يتضح من الجدول (22-04) وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية بين تقديرات الفئات المشمولة بالبحث بشأن دعم تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات في مصداقية تقارير المدقق الخارجي. من جهة وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة، استناداً إلى قيمة T المحسوبة، إذ بلغت (30.602) وهي دالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل وكان الفرق لصالح تقديرات الفئات المشمولة

بالدراسة بشأن دعم تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات في مصادقية تقارير المدقق الخارجي، لأن متوسط تقديرات العينة أعلى من متوسط مدى الإجابة.

وهذا يعني أن تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات يدعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة HO13:

تنص هذه الفرضية على أنه:

HO3: لا يدعم تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية مصادقية تقارير المدقق الخارجي.

توضح بيانات الجدول اللاحق رقم (04-23) بأن قيمة (t) المحسوبة وهي (25.228) أكبر من الجدولية وهي (1.997)، كما أن الدلالة Sig وهي (0.000) أقل من (0.05) وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية التي تنص على أنه : لا يدعم تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية مصادقية تقارير المدقق الخارجي. وقبول الفرضية البديلة. مما يعني أن المهنيين يوافقون على أن تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية يدعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي.

لاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة البحث على الفقرات الخاصة بالفرضية الثالثة، كما تم استخدام الاختبار التائي T -test لعينة واحدة من أجل اختبار الفرضية والتأكد من وجود فرق بين تقديرات العينة بشأن رأي المهنيين في دعم تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية لمصادقية تقارير المدقق من جهة، وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة الجدول(04-23).

الجدول رقم 04-23 نتائج اختبار T لدعم تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية مصادقية تقارير المدقق الخارجي

القرار الاحصائي	Sig.	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	المتوسط الحسابي		المتغير المستقل
				مدى الإجابة	تقديرات العينة	
رفض الفرضية العدمية	.000	1.997	25.228	4	4.10	مخاطر البيئة الخارجية

يتضح من الجدول (04-23) وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية بين تقديرات الفئات المشمولة بالبحث بشأن دعم تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية في مصادقية تقارير المدقق الخارجي. من جهة وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة، استناداً إلى قيمة T المحسوبة، إذ بلغت (30.602) وهي دالة إحصائية عند مستوى (0.05) فاقل وكان الفرق لصالح تقديرات الفئات المشمولة

بالبحث بشأن دعم تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية في مصادقية تقارير المدقق الخارجي، لأن متوسط تقديرات العينة أعلى من متوسط مدى الإجابة.

وهذا يعني أن تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية يدعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي.

رابعاً: اختبار F للفرضية الرابعة H_{014} :

وتتص هذه الفرضية على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بشأن تطبيق التدقيق القائم على مخاطر التدقيق من أجل دعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي سيتم اختبار تحليل التباين الأحادي One way Anova للفروق في اجابات عينة الدراسة، وذلك لمعرفة وجود فروق في تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع: "مصادقية تقارير المدقق الخارجي".

1- لا يوجد فروق في مصادقية تقارير المدقق الخارجي تعزى للمسمى الوظيفي.

2- لا يوجد فروق في مصادقية تقارير المدقق الخارجي تعزى للمؤهل العلمي.

3- لا يوجد فروق في مصادقية تقارير المدقق الخارجي تعزى لسنوات الخبرة.

وتتص قاعدة القرار على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة F المحسوبة

أكبر من قيمة F الجدولية، ومستوى المعنوية Sig. أقل من 0.05.

الجدول رقم 24-04 نتائج اختبار F لأثر المتغيرات الشخصية على الآراء دور حول التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة Sig.	النتيجة
المسمى الوظيفي	بين المجموعات	37.254	19	2.364	2.29	.000	رفض
	داخل المجموعات	28.639	211				
	التباين الكلي	65.893	230				
المؤهل العلمي	بين المجموعات	12.844	14	3.403	2.29	.000	رفض
	داخل المجموعات	8.940	216				
	التباين الكلي	21.785	230				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	37.254	14	3.171	2.30	.000	رفض
	داخل المجموعات	28.136	216				
	التباين الكلي	65.390	230				

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (24-04) ما يلي:

- أن قيمة F المحسوبة هي (2.875) وقيمتها الجدولية (2.29) وبالمقارنة بينهما يتضح أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ووفقاً لقاعدة القرار التي تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإن هذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة

- والتي تنص أنه "يوجد فروق في مصداقية تقارير المدقق الخارجي". تعزى المسمى الوظيفي"، لصالح خبراء المحاسبة وهذا ما تؤكدته مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من 5%.
- أن قيمة F المحسوبة هي (3.403) وقيمتها الجدولية (2.29) وبالمقارنة بينهما يتضح أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ووفقا لقاعدة القرار التي تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإن هذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص أنه "يوجد فروق في مصداقية تقارير المدقق الخارجي". تعزى المؤهل العلمي"، لصالح الماجستير وهذا ما تؤكدته مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من 5%.
- أن قيمة F المحسوبة هي (3.171) وقيمتها الجدولية (2.30) وبالمقارنة بينهما يتضح أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ووفقا لقاعدة القرار التي تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإن هذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص أنه "يوجد فروق في مصداقية تقارير المدقق الخارجي". تعزى سنوات الخبرة"، لصالح فئة 20 سنة فأكثر وهذا ما تؤكدته مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من 5%.

المطلب الثالث: استنتاجات واقتراحات البحث

أولاً: استنتاجات البحث

- توصل البحث الاستطلاعي الذي استهدف معرفة المهنيين لدور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي إلى جملة من النتائج أهمها:
- أن التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية يدعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي، بدرجة عالية خاصة من فئة خبراء المحاسبة،
 - تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات تعمل على تحقيق مصادقية تقارير المدقق الخارجي، بدرجة مصادقية عالية، وخاصة من قبل خبراء المحاسبة،
 - تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية تدعم مصادقية تقارير المدقق الخارجي، غالبيتها بدرجة مصادقية عالية إلا أنها أقل من المحورين السابقين،
 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \geq 0.05$ بين آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال تعزي إلى المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي وكذا الخبرة المهنية.

ثانياً: الاقتراحات

- بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من المقترحات بأمل أن تساهم في توجيه الاهتمام بطريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وتطويرها لمستوى يرقى لإمكانية تطبيقها. وتتمثل هذه التوصيات فيما يأتي:
- التنبيه إلى الدور الذي تلعبه عملية التدقيق في المنشآت، وضرورة تطوير طريقة التدقيق وأساليبه ووسائله باستمرار من أجل القدرة على تجاوز العقبات التي قد تواجه عملية التدقيق،
 - قيام مدققي الحسابات بتأسيس وجود طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال تمكن مختلف منشآت الأعمال من التكيف معها،
 - تفعيل دور الحوكمة وتشجيع السلوك الأخلاقي للمدققين بما يسمح بالتطبيق الفعلي الكامل لهذه الطريقة،
 - إلزام مكاتب التدقيق بتطوير قدرات أفرادها بشكل مستمر لمواكبة كل ما هو حديث في مجال مهنة التدقيق، بما يساهم في تطويرها وتعزيز الثقة في تقارير المدقق الخارجي.

- زيادة البحوث والدراسات المرتبطة بتطوير أساليب ممارسة مهنة التدقيق، والبحث عن أساليب لمعالجة المعوقات التي تحول دون انتشارها، من خلال تشجيع الباحثين على انتهاج أطر نظرية مختلفة سواء كانت مستمدة من الطرق المعاصرة أو التقليدية بهدف فتح مجال أمام الباحثين للتمكن من الوصول إلى نتائج تساهم في تكوين تصور شامل عن طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال ومعوقات تطبيقها،
- ضرورة العمل على تطوير واعتماد نموذج موحد للتقارير التي تعتمد عليها طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال تستجيب لمتطلبات مستخدميها. مع ضرورة فرض إلزامية نشر هذه التقارير لإتاحة إمكانية الإطلاع على محتواها للجميع عن طريق إستحداث قاعدة للبيانات ضمن نظام للمعلومات،
- تطوير نموذج للتدقيق القائم على مخاطر الأعمال قابل للتطبيق من قبل المهنيين في الجزائر.

خلاصة الفصل الرابع

استهدف البحث إمكانية تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي، وبعد التعرف على واقع المهنيين في الجزائر عينة البحث تبين لنا أن هؤلاء وعلى الرغم من عدم تطبيقها للتدقيق القائم على مخاطر الأعمال إلا أن استطلاع آرائها تم التوصل إلى أن هناك دور لتطبيق طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال لتحقيق مصداقية تقارير المدقق الخارجي بدرجة عالية، وخاصة فيما يخص تطبيق التدقيق في مخاطر نظم المعلومات.

وفيما يخص أثر المتغيرات الشخصية على آراء عينة الدراسة فلقد كانت النتائج أن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \geq 0.05$ بين آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال تعزى إلى المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي وكذا الخبرة المهنية.

خاتمة

خاتمة

استهدف البحث معرفة تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وفقاً لأراء كل من محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة.

ولقد توصل البحث بجانبه النظري والعملي إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها كما يأتي:

أولاً: نتائج الجانب النظري

أجمعت العديد من الدراسات السابقة التي تناولت ما يعترى تقارير المدقق الخارجي من غموض يؤثر على فهم المستخدم لها، لأن بعض الدراسات اقتصرت على طرف واحد من الأطراف المستفيدة من هذه التقارير، لهذا نجد أن كل من التطورات والتغيرات التي طرأت على بيئة التدقيق في العالم والأسباب التي دعت إلى ضرورة تغيير طرق التدقيق التقليدية وتبني آليات جديدة في التدقيق، والتطرق إلى طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال ومكوناته، ومدى دعمها لمصادقية تقارير المدقق الخارجي، وذلك من خلال وجهة نظر المهنيين، وخلصت نتائج الجانب النظري للبحث إلى:

- تعد طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال من أهم الوسائل التي تنامي الاهتمام بمصادقية تقارير المدقق الخارجي، من خلال عملية التدقيق في مرتكزات هذه الطريقة.
- المرتكز الأول ويتعلق بالتدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية، يتضمن الحصول على تقييم متقدم حول الكفاءة والفاعلية للأنشطة التشغيلية للمنشأة والمرتبطة بالأهداف المحددة، وتحقيق تقييم الأداء وتحديد أي المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير في الأداء مع ابداء التوصيات الخاصة في ذلك، بالإضافة إلى الأساليب اللازمة لقياس مثل هذه المخاطر،
- المرتكز الثاني ويتعلق بالتدقيق في مخاطر نظم المعلومات، الذي يعتبر ذلك الإطار الشامل لمجموعة من المكونات والتي تشتمل على العناصر والإجراءات التي تعمل مع بعضها البعض بشكل مترابط ومتكامل من خلال تطبيق وظائف النظام من ادخال وتشغيل للبيانات ثم استخراج النتائج وإيصالها إلى الفئات المستفيدة لمساعدتها في اتخاذ القرارات اللازمة لأداء وظائفها في الوقت المناسب. والتطرق إلى مقاييس كفاءته، وأهم المتطلبات التي تعمل على تحقيق أمن البيئة المعلوماتية، من خلال وسائل حمايتها، وتقييم وقياس أدائها، وتوفير أساليب التدقيق اللازمة لحماية النظم وضمان إنجاز عملياتها بالشكل الصحيح وفي الوقت،
- المرتكز الثالث ويتمثل في مخاطر البيئة الخارجية، التي بإمكانها تهديد وجود واستقرار المنشأة واستمراريتها، من خلال مخاطر متعلقة بالبيئة الخارجية الخاصة، وأخرى تتعلق بمخاطر بيئة

خارجية عامة. ويمكن للمنشأة حماية نفسها من هذه المخاطر من خلال صياغة استراتيجية فعالة، تعمل على تحديد غاياتها وأهدافها، وإيجاد معرفة حقيقية وصحيحة حول المحيط المؤثر بالعمليات الإستراتيجية، وتقييمها عن طريق قياس كفاءة وفعالية الأداء المستهدفة في ضوء تدقيق الإستراتيجية المتبعة من قبل المنشأة.

- على الرغم من كل هذه الجهود إلا أنه إلى غاية الآن لم يتم إصدار أي معيار يكون شاملا ومتكاملا ومستقلا للتدقيق القائم على مخاطر الأعمال، ويتناول كافة العناصر والمتطلبات التفصيلية للقياس والإفصاح عن هذه المخاطر، ويعزي ذلك بشكل أساسي إلى حداثة طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال كفرع مستقل في الفكر المحاسبي.

نتائج الجانب العملي

- في ظل غياب نصوص قانونية تنص بوضوح على وجوب تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، فإن هذه التقارير تُعد وتقدم كتقارير مستقلة عن التقارير المالية.
- بعد تقييم طريقة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال من قبل المهنيين، تم التوصل إلى أن هؤلاء وعلى الرغم من عدم تطبيقها على أرض الواقع في الجزائر إلا أنهم أدركوا الأهمية والدور الذي يمكن أن تحققه هذه الطريقة في إضفاء المصداقية على تقاريرهم.

قائمة المراجع

المراجع بالعربية:

- 1- إبراهيم أبو النجا، التأمين في القانون الجزائري، ج1، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992
- 2- ابراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009
- 3- الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة، 2007
- 4- أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000
- 5- أحمد صالح العمرات، المراجعة الداخلية: الإطار النظري والمحتوى السلوكي، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 2000
- 6- أحمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
- 7- أحمد نور، مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1990
- 8- إدريس عبد السلام الشنوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996
- 9- امين السيد أحمد لطفي، مسؤوليات وإجراءات المراجع في التدقيق عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005
- 10- أمين السيد، أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007
- 11- إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال - حادثة وتطور، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
- 12- البداينة، دياب، الأمن و حرب المعلومات، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2002
- 13- البكري سونيا، نظم المعلومات الادارية، المفاهيم الأساسية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004
- 14- تنتوش محمود، نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية- دور الحاسوب في الادارة والتشغيل، دار الجيل، بيروت، ط1، 1998

- 15- ثابت عبد الرحمان الإدريسي، الإدارة الإستراتيجية - مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، مصر ، ط1، 2003
- 16- جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل، تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2003
- 17- جميلة ميرزا المحاري، العوامل المؤثرة في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ندوة حول الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وأفاق التنمية، القاهرة، 18- 22 جانفي، 2004
- 18- حنان رضوان، مدخل النظرية المحاسبية الاطار الفكري - التطبيقات العلمية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2005
- 19- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999
- 20- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل، عمان، 2004
- 21- داوود، حسن طاهر، أمن شبكات المعلومات، معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط2، الرياض، 2004
- 22- الدهراوي كمال الدين، محمد سمير، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة، الاسكندرية، ط2، 2002
- 23- الدهراوي كمال الدين، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، 2003، ص: 188
- 24- الذنيبات علي عبد القادر حسن، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق، عمان، الأردن، 2002
- 25- رأفت سلامة محمود و د. أحمد يوسف كلبونة و د. عمر محمد زريقات، علم تدقيق الحسابات العملي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، ط1، 2011
- 26- الراوي حكمت، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة - نظري مع حالات دراسية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999
- 27- السالمي، علاء عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2000
- 28- ستيفن أ. موسكوف، مارك ج سيمكن، ترجمة كمال الدين سعيد ومراجعة أحمد حامد حجاج، تصميم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، دار المريخ، السعودية، 2002

- 29- شارلز وجاريت جونز، الإدارة الإستراتيجية - مدخل متكامل، 1998، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، 2001، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 30- شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال: منظور كلي، دار الحامد للنشر، ط1، عمان، 2000
- 31- الصباغ عماد، مدخل لتحليل وتصميم نظم معلومات الأعمال، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000
- 32- الصحن، عبد الفتاح محمد، وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2007
- 33- طارق السويدان، قيادة السوق، دار ابن حزم للطباعة، بيروت، 2001
- 34- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر - أفراد، إدارات، شركات، بنوك، كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
- 35- طاهر منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية - منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2007
- 36- الطائي، محمد حسين، نظم المعلومات الإدارية، دار اليازوري، ط1، مصر، 2000
- 37- طه طارق، مقدمة في نظم المعلومات الادارية والحاسبات الآلية، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2000
- 38- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن 21 ، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 1999
- 39- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية، مجموعة النيل، القاهرة، ط1، 2001 ، ص 113
- 40- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
- 41- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002
- 42- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1993
- 43- عبد السلام أبو قحف، الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002

- 44- عبد السلام ناشد محمود، إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية والأصول العلمية، دار الثقافة العربية القاهرة، ط1، 1989
- 45- عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة الإستراتيجية - إدارة جديدة في عالم متغير، دار المسيرة، ط2، عمان، الاردن، 2007
- 46- عبد الغفار حنفي وسمية قرياقص، أساليب الإدارة وبيئة الأعمال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000
- 47- عبد الوهاب نصر علي و د. شحاتة السيد شحاتة، مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني، 2009
- 48- عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، دار الجامعية، الاسكندرية، ج1، 2001
- 49- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، ج1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008
- 50- عصام الدين أمين أبو علفة، التسويق: المفاهيم والإستراتيجيات، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002
- 51- علي حسن يونس، الشركات التجارية، دار الكتاب الحديث، مصر، 1996
- 52- علي سيد قاسم ، مراقب الحسابات - دراسة قانونية مقارنة لدور مراقب الحسابات في شركة المساهمة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991
- 53- علي سيد قاسم، مراقب الحسابات، دراسة قانونية مقارنة لدور مراقب الحسابات في شركة المساهمة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995
- 54- علي، عبد الوهاب نصر وشحاته ، السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعلوم أسواق المال - الواقع والمستقبل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- 55- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر - الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2، 2009
- 56- فلاح حسن الحسيني، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص: 70

- 57- قاسم عبد الرزاق، نظم المعلومات المحاسبية لحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003
- 58- كامل بربر، إدارة الموارد البشرية و كفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، لبنان، 2006
- 59- الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006
- 60- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 2006
- 61- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص: 215
- 62- مجيد كرخي، التخطيط الاستراتيجي: عرض نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
- 63- محمد أحمد عوض، الإدارة الاستراتيجية - الأصول و الأسس العلمية، الدار الجامعية ، مصر، 2003 ، ص:88
- 64- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد التدقيق الشامل، -الإطار النظري - المعايير ومشاكل التطبيق العملي، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007
- 65- محمد الفيومي، عوض لبيب: أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998
- 66- محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية - المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002
- 67- محمد شوقي أحمد محمود يوسف وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، ط5، كلية التجارة، القاهرة، 1987
- 68- محمد عبد الفتاح محمد، المراجعة مدخل قياس وضبط المخاطر، الدار الجامعية، طبع، نشر، توزيع، ط2، 2004
- 69- محمد عشاوي، الإدارة الاستراتيجية في تنمية الموارد البشرية، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002

- 70- محمد فضل مسعد و د. خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009
- 71- محمد يوسف الحناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2001
- 72- محي الدين عباس الأزهرى، إدارة المشتريات- مبادئ وسياسات، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 1978
- 73- مراد عبد الفتاح، المعجم القانوني رباعي اللغة
- 74- مصطفى حسنين خضير، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع جامعة سعود، المملكة العربية السعودية، 1996
- 75- مصطفى رضا عبد الرحمان، يحيى احمد قللي، مبادئ المحاسبة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1996
- 76- المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، نظم المعلومات الادارية - الاسس والمبادئ، مجموعة النيل العربية، طباعة نشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002
- 77- منصور أحمد البديوي و د. شحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة - مع تطبيقات عملية علي معايير المراجعة المصرية والدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003
- 78- منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية و تقييم الأداء، جامعة القاهرة، مصر، 1994
- 79- منصور حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان، محمد هشام الحموي، أساسيات المراجعة، جامعة القاهرة، مصر، 1994
- 80- منيف إبراهيم عبد الله، الإدارة : المفاهيم، الأسس، المهام ، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1983
- 81- منيف إبراهيم عبد الله، الإدارة :المفاهيم، الأسس، المهام ، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1983
- 82- نادية العارف، الإدارة الاستراتيجية إدارة الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
- 83- نادية فضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007
- 84- نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، 1994

- 85- نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 67
- 86- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2004
- 87- هاشم أحمد عطية، محمد محمود عبد ربه، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2000
- 88- ياسين، ساعد غالب، أساسيات نظام المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج، عمان، 2009
- 89- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000

المذكرات

- 1- الجعافرة، محمد مفلح محمد، مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي لشركات المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2008
- 2- حكيمة مناعي: تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009.
- 3- سلمان، علاء جاسم، دور معلومات ادارة الكلفة الاستراتيجية في تقويم الأداء: دراسة تطبيقية في شركة بغداد للمشروبات الغازية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2003
- 4- سناء مسودة، اعتماد الشركات المالية - البنوك والمؤسسات المالية - على القوائم المالية المدققة الصادرة عن شركات المساهمة العامة الأردنية في اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان، رسالة ماجستير، الأردن، عمان، 1992
- 5- السويطي، موسى، تطوير نموذج ادور لجان التدقيق في شركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فعالية التدقيق الخارجي، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2006
- 6- صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، ابوظبي، 2004
- 7- صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التتقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، دراسة حالة بنك BADR، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2008
- 8- محمد بن عبد الله العثمان، تفويض السلطة وأثره على كفاءة الأداء، أطروحة دكتوراه في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2003
- 9- محمد سمير الصبان، وعبد الوهاب نصر علي، دراسات متقدمة في المراجعة، منشورات قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1995
- 10- مختار محمد محمد سليمان الناعية، مدخل مقترح لقياس مدى تأثير جودة التقرير المالي الإلكتروني على إدارة عملية المراجعة، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 2007

11- محمد أمين مازون: التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في

الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3 ، 2010 - 2011

المجلات

1- عبد المليك مزهوده، الأداء بين المفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد

خضير، العدد الأول، بسكرة، نوفمبر 2001

التفارير والوثائق الرسمية

القوانين

- القانون التجاري- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 1993، ص: 184
- القانون 01-10 المادة 22، المؤرخ في 29/06/2010، المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد 42
- القانون رقم 08/91 المؤرخ في 27/04/1991، المنظم لمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المعدل والمتمم بالقانون رقم 01/10 المؤرخ في 29/06/2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42
- القانون رقم 10/05 المؤرخ في 20/06/2005، يعدل ويتم الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26/09/1975، المتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 144

المراسيم

- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25/04/1993، المتضمن القانون التجاري
- القانون 715 مكرر 14 فقرة 01 من الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن القانون التجاري المعدل بالمرسوم التشريعي رقم 93/08 المؤرخ في 25/04/1993
- المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 25/09/1996 المتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب، محافظ حسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 24
- المرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في 13/01/1992 يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله، الجريدة الرسمية، العدد 03

- المرسوم التنفيذي رقم 96-431، المؤرخ في 01/2/1996، مهنة وتنظيمه، الجريدة الرسمية، العدد 54
- المرسوم التنفيذي رقم 01-421، المؤرخ في 20/12/2001 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في 13/01/1992، المتضمن خبير المحاسب، محافظ حسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 80،
- المرسوم التنفيذي رقم 11-30، المؤرخ في 02/02/2011، المتعلق بالخبير المحاسب، محافظي الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 07
- المرسوم التنفيذي رقم 96/318 مؤرخ في 25/09/1996، يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، الجريدة الرسمية، العدد 56
- النرسوم التشريعي رقم 93/08 المؤرخ في 25/04/1994، المعدل والمتمم للأمر 59/75 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية، العدد 27
- المرسوم التنفيذي رقم 96/136 المؤرخ في 25/09/1996 المتضمن قانون أخلاقيات المهنة، الجريدة الرسمية، العدد 56
- المرسوم التنفيذي رقم 92/20 المؤرخ في 13/01/1992 يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله، الجريدة الرسمية، العدد 03

النصوص الأخرى

- الأمر رقم 96-27، المادة 732 مكرر 01، المعدل المؤرخ في 09/12/1996، المتضمن القانون التجاري
- الأمر رقم 69-107 المؤرخ في 31/12/1969، المتضمن لقانون المالية لسنة 1970، الجريدة الرسمية، العدد 04
- الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 29/12/1971، المتعلق بتنظيم المهنة، الجريدة الرسمية، العدد 07
- القرار المؤرخ في 28/03/1998، المتضمن الحق في ممارسة المهنة، الجريدة الرسمية، العدد 30

الملتقيات

1- الجعافرة، حسام وسارة، القيمة المضافة لمراجعة الحسابات في شكلها الحديث، مؤتمر دولي حول

إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الفترة من 16-18 أفريل، الزيتونة الأردنية الخاصة، عمان،

الأردن، 2009

2- فاتح مجاهدي، إدارة المخاطر البيئية التسويقية بالاعتماد على نظم معلومات الأعمال، ملتقى

دولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف نوفمبر 2008

3- مصطفى محمد مسند، إستراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، ملتقى

دولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، نوفمبر، 2008

المراجع باللغة الأجنبية

- 1- A.Grove, Le management multiplicateur, éd: hommes et technique, Parie, 1985
- 2- Abd Ellatif Khamkham, la dynamique du contrôle de gestion, dunod ,Paris,1986
- 3- Abdellatif Khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, Dunod, 2 ed, Paris, 1976
- 4- Alter, Steven, Information System, A Management Perspective, 3rd.ed. Addison Wesley Publisher, INC, New York, 1999
- 5- Arens, A., and, Loebbecke, J., Auditing: An Integrated Approach, 8ed, USA, Prentice-Hall International, Inc, 2004
- 6- Baily, W, The Effects of Audit Reports on charter financial Analysts, The Accounting Review, October 1981
- 7- Ballou, B. & Heitger, D.The impact of business risk auditing on audit judgment and decision making research, Working Paper, Auburn University,2002
- 8- Beattie, V., et al., Auditor Independence and Audit Risk in the UK, A Reconceptualisation, Working Paper, University of Stirling and University of Portsmouth, 2002
- 9- Benston, G., et al, Following the Money - The Enron Failure and State of Corporate Disclosure, by AEI-Brookings Joint Center for Regulatory Studies, the American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D.C., and the Brookings Institution, Washington, D.C.2003, p : 42
- 10- Berche Valerie, L’audit face aux risques informatique, une nécessaire technicité, in revue française de l’audit interne، N 141, institut français de l’audit et contrôle interne, Paris, septembre, 1998
- 11- Boddy David, Albert Boonstral, and Graham Kennedy , Managing Information Systems, Strategy and Organization 3rd ed, Financial Times Presse,2001
- 12- Burlaud ,J .Y Eglem , P Mykita , dictionnaire de gestion, Editions Foucher, Paris, 1995

- 13-Cashing, B , Accounting Information Systems and Business Organization, Addison, Wesley Publication Co, Call, 1974
- 14-Curtis, E. & Turley, S, The Business risk audit – A longitudinal case study of an audit engagement , Accounting, Organizations and Society, 2006
- 15-Curtis, E. & Turley, S. "The Business risk audit – A longitudinal case study of an audit engagement ", Accounting, Organizations and Society, 2007
- 16-Doomun, M. Razvi, Multi- Level Information System Security in outsourcing domain, Business Process Management, Journal, No1. 15 , No.1, 2009
- 17-Eilifsen, A. Knechel, W. R. & Wallage, P, Application of the business risk audit model: A field study, *Accounting, Horizons*, 2001
- 18-Elie Cohen, gestion financière de l'entreprise et développement financier, diffusion edicef ou ellipses selon pays, Canada, 1991
- 19-F. Boubakour, Les comptes de surplus; nouvel outil de gestion des entreprises, in: l'entreprise Algerienne: quelles perspectives? séminaire, Batna, 1994
- 20-France Guiramand et Alain Héraud, Droit des sociétés, 10e éd, Dunod, Paris, 2003,
- 21-Hugues Angot. Christian Fischer, Baudouin Theunissen, Audit comptable Audit informatique, 3 édition de Boeck université, Bruxelles 2004
- 22-J.j.Braconier et M.Lannioux , L'Entreprise Contemporaine-Environnement Et Organisation, Masson, 1986
- 23-Jeppesen, K.K. "The risk of business risk audits: Are big audit firms organized to meet the risks that face them?"? Paper Presented at the 3 rd European Auditing Research Network Symposium, Amsterdam, October, 2005
- 24-Jessup Leonard and Valacich, Joseph, Information Systems Today, Isted., Prentice hall. 2003
- 25-Joël Monéger et Thierry Granier , Le commissaire aux comptes , Dalloz, 199
- 26-Knechel, W. Auditing and Risk, Cincinnati, south western collage publishing. 2nd edition, 2001
- 27-Knechel, W.R, The business risk audit; Origins, obstacles and opportunities, Accounting, Organizations and Society, 2007
- 28-Knechel, W.R., Salterio, S.E., & Ballou, B. Auditing: Assurance & Risk, 3rd edition, Thomson South-Western , 2007
- 29-Konrath . Larry. F, Auditing : A Risk Analysis Approach, 5th edition , 2001, p : 973.
- 30-Labuschagne, L. & Eloff , J , Electronic Commerce : The Information – Security Challenge, Information Management & Computer Security V0l.17 ,No.1, 2009
- 31-Laudon K. C. and Laudon J. P. Management Information Systems, 9th ed., Prentice Hall. 2006

- 32-Lemon, W.M, Tatum, K.W. & Turley, W.S, Development in the Audit Methodologies of Large Accounting Firms. London: ABG Professional Information, 2000
- 33-McMahon, W.W, An efficiency-based management information system, Fundamentals of educational planning, International Institute for Educational Planning, Unesco, 1993
- 34-Meyer, N .D, A Sensible approach to out sourcing: Information System Management, Vol.11 .No.4, 2008
- 35-Michel Gervais, Contrôle De Gestion, Paris: Edition Economica, 1997
- 36-Nacer-Eddine Sadi & Ali Mazouz, La Pratique du Commissaire Aux Comptes en Algérie, tome 01, Société Nationale de Comptabilité, 1993
- 37-O'Brien, J. A, Introduction to Automation system: Essential for the internet worked enter Pries, 11th .ed. Me Grew –Hall, Boston, 2003
- 38-Paquin, Michel, Management of Information Technology, Agency Editions, Canada, 1990
- 39-Patriciu & Priesccu & Nicolaescu, Security Metrics for Entries Information Systems, Vol, 1, No.2, 2006
- 40-Paul Jubin, pilotage économique de l'entreprise, Maury-12-Maulin «Paris,1972
- 41-Pong,C.&Turley,S., Audit firms and the audit market",in Sherer, Current Issues in Auditing, 3rd edition, London: Paul Chapman Publishing LTD,1997
- 42-R. Brosquet, Fondement de la performance humaine dans l'entreprise, éd.les éditions d'organisation, Paris, 1989
- 43-Rainer R. Kelly; Cegielski, Casey G, Introduction to Information Systems, Enabling and Transforming Business, 3rd edition, john wiely &sons, , New York, 2011
- 44-Rich, J, Solomon, I. And Trotman, Multi-auditor judgment and decision making research: A decade later, Journal of Accounting Literature, 1998
- 45-Rittinghouse, John W., Ransome James, Business Continuity and Disaster Recovery for InfoSec Managers, F. Uk : Elsevier Digital Press. 2005
- 46-Silem, Image de la performance des entreprises in: la performance: théorie, perceptions et pratiques, éd. Faculté des sciences économiques et de la gestion, safex, 1992
- 47-Stair,Relaph, Reynolds,George, Principles of Information Systems , Course Technology Ptr, USA, 2010
- 48-Suzane et Marie Perrin, comprendre les mécanismes actuels de l'économie, imprimerie c.h.corle,1972
- 49-Swanson & Hash & Bowen, Information Security, United States of America, National Institute of Standards and Technology, February, 2006
- 50-The Financial Services Roundtable, Building principle in Risk Management for U.S. Commercial Bank Report of the Subcommittee and Working Group on Risk Management Principles, 1999

- 51-Tony Alberto, comprendre l'entreprise, Nathan, Paris, 1998
- 52-W David et M Malone, l'entreprise à l'age du virtuel, lavrent du mesnil éditeur, paris, 1995
- 53-Whitson, G, Computer security: theory, process and management, The Journal of Computing in Small Colleges, Vol. 18, No. 6, 2003
- 54-Whittington, O. Ray. And Pany, Kurt, Principles Of Auditing. 12th Edition, McGraw-Hill Companies. Singapore. 1998
- 55-Y. Dupuy et autres , les systèmes de gestion, Paris, 1989

المواقع الإلكترونية:

- 1- وسن عبد الصمد نجم الجعفري، إياد رشيد القرشي، دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين – جامعة بغداد، 2006
<http://www.d-raqaba-m.iq/pdf/menues.pd>. mars: 2014
- 2- نموذج لتقدير المخاطر الملازمة
www.acc4arab.com: juiller 2014
- 3- نموذج لتقدير مخاطر الرقابة
www.acc4arab.com: juiller :2014
- 4- فهد فايز المدرع، المعايير العالمية لأمن المعلومات، مركز التميز لأمن المعلومات
http://www.isaca.org/Content/NavigationMenu/Members_and_Leaders/COBIT6/ObtaiO_COBIT/CobiT4.1,Brochue, janvier, 2015
- 5- الهادي، محمد محمد، نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات في تطوير التعليم في مصر، أبحاث المؤتمر العالمي الثاني لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، مصر، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، 25 ديسمبر، 2013
<http://www.mohe.pna.ps/Intro.htm>; novembre : 2014
- 6- جامعة الدول العربية، المركز العربي للبحوث القانونية، الاجتماع الثاني لرؤساء الإدارات المختصة بتقنية المعلومات، بيروت، الجمهورية اللبنانية، المنعقد في مارس 2012،
<http://carjj.org/node/1242>; novembre : 2014
- 7- Lemon, W, Tatum, K, Turley, S, Developments in the Audit Methodologies of large Accounting Firms, ABG Professional Information, UK, 2000
<http://www.hermescat.lib.cbs.dk> ; decembre : 2014
- 8- Heitger & ballou, The Impact of Business Risk Auditing on Audit Judgment and Decision Making Research, 2002
https://aaahq.org/audit/midyear/04midyear/papers/Kotchetova_paper%2520for%2520midyear.doc
- 9- Knechel, R , The Business Risk Audit: Origins, Challenges and the Role of Research University of Florida
<http://www.lse.ac.uk/collections>. mars 2012
- 10- Humphrey, Jones , Khalifa,& Robson, Transforming audit technologies: Business risk audit methodologies and the audit field,

<http://yadda.icm.edu.pl/yadda/element/bwmeta1.element.elsevier-04e2a0be-e247-328f-afe6-6e1c>
mars 2012

11- Alain gauvin, la nouvelle gestion du risque financier ,édition intégrale, paris, fevrier 2000

www.fnac.com

12- Henring, Richard, The Basel II Approach to Bank Operational Risk. University of Pennsylvania. USA, 2004

www.en.wikipedia.org

13- IFAC.net.com.mars 2012

14- David Mc namee. N. Business Risk Assessment , 1998, IIA, USA,

<http://www.lse.ac.uk/collections>, 2014

15- Gary and Bahdur, Risk-Based Internal Auditing, 2002

[http:// www.interop.com](http://www.interop.com), 2013

16- Messier, W. Auditing and Assurance Services: A Systematic Approach, 3rd edition, Irwin Mc Graw- Hill, Boston, 2003

[http://www. lib. uwaterloo. ca/ locations/ umd. Html](http://www.lib.uwaterloo.ca/locations/umhd.html)

17- Ballou, B., Heitger D. Incorporating the Dynamic Auditing Environment into Judgment and Decision Making

<http://www.business.auburn.edu>, mars 2014

18- Pierre Voyer, la performance :situation présente et perspective d’avenir. conférence à L’IGFIE 5/12/2013

[www.IGF.quebec.com/activités/P voyer. Pdh.](http://www.IGF.quebec.com/activités/P_voyer.Pdh)

19- Basel Committee on Banking Supervision Basel II, international Convergence of Capital Measurement & Capital Standards, A Revised Framework. Part 2

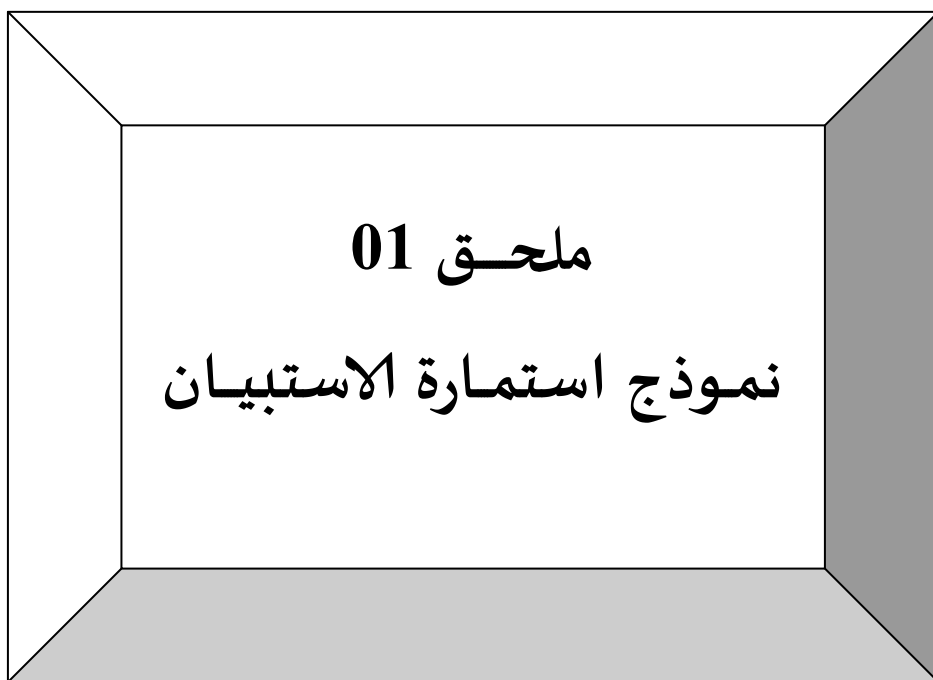
WWW.bis.com. June 2004

20- Alexander J.Mcneil, Rudiger Frey and others Quantitative Risk, Management :Concepts Techniques and Tools, Operational Risk, Management

WWW.ivie.es, june, 2014

21- Winkler, Adalbert : Financial Development Economic Growth and Corporate Governance, 2001

<http://www.lse.ac.uk/collections>, avril 2013



ملحق 01

نموذج استمارة الاستبيان

الشعبية الديمقراطية الجزائرية الجمهورية
العلمي والبحث العالي التعليم وزارة
بانتة لخضر الحاج العقيد جامعة
التسيير علوم والتجارية الاقتصادية العلوم كلية
قسم علوم التسيير

استمارة استبانة

تحية طيبة وبعد،،،

في إطار إعداد أطروحة دكتوراه تخصص مالية ومحاسبة بعنوان " دور التدقيق القائم على
مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي": دراسة ميدانية: المهنيين بولايات
الشرق الجزائري.

نرجو التكرم بتعبئة الاستمارة المرفقة التي تهدف إلى استطلاع آرائكم حول مدى
إمكانية تطبيق هذه الطريقة، علما بأن هذه البيانات ستعامل بالسرية
التامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.
مع فائق التقدير والاحترام

تحت إشراف

اعداد وتقديم الطالبة

أ. د. عمر شريف

بن زروق زكية

ملاحظة هامة : تهدف هذه الاستبانة إلى الكشف عن دور التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي من وجهة نظر المهنيين لولايات الشرق الجزائري، من خلال أربع محاور، الرجاء وضع درجة تطبيق مضمون الفقرة في الجزء المخصص لها على أن تنحصر ما بين الرقم 1 والرقم 5 بحيث يشير الرقم 1 إلى عدم تطبيق مضمون الفقرة والرقم 5 إلى أن الفقرة تطبق بشكل تفصيلي وكامل، وباقي الأرقام والمتمثلة في (2، 3، 4) عبارة عن درجات تطبيق مضمون الفقرة، لذلك تكون الإجابة عليها بموافق بشدة أو موافق أو محايد أو غير موافق أو غير موافق بشدة.

[يرجى التفضل بتعبئة الاستمارة بوضع علامة (x) في الخانة التي تراها مناسبة]

القسم الأول: البيانات العامة

القسم الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: آراء المهنيين حول التدقيق في مخاطر عمليات التشغيلية في دعم مصداقية

تقارير المدقق الخارجي

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: تطبيق التدقيق في مخاطر العمليات التشغيلية						
01	مكونات التدقيق التشغيلي واضحة وسهلة الفهم					
02	يعمل التدقيق التشغيلي على قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء وتوسيع نطاق عمله إلي ما وراء النواحي المحاسبية.					
03	تقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقاً لمقياس معين يساهم في تحقيق أهداف المنشأة.					
04	توجد معايير للأداء يمكن على أساسها قياس الاستخدام الاقتصادي لموارد المنشأة.					
05	الحصول على معلومات توضيحية حول كيفية تنفيذ خطط وسياسات الإدارة في كافة الميادين التشغيلية.					
06	يعمل التدقيق التشغيلي على تدقيق كفاءة الأفراد العاملين بالمنشأة المعنية والتقرير عنها.					
07	يعمل التدقيق التشغيلي على تدقيق مخاطر تنفيذ وإدارة العمليات والاتصالات بالمنشأة المعنية والتقرير عنها.					
08	يعمل التدقيق التشغيلي على خفض المخاطر التي بإمكانها أن تحدث تأثيراً جوهرياً علي تحقيق أهداف المنشأة.					
09	يعمل التدقيق التشغيلي علي تحديد ومراقبة وقياس المخاطر بالاعتماد على المهارات والخبرات المطلوبة					
10	يعمل التدقيق التشغيلي على ترتيب المخاطر حسب درجة الخطورة وأولويات مواجهاتها.					

**المحور الثاني: آراء المهنيين حول التدقيق في مخاطر نظم المعلومات
في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي**

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
التدقيق في مخاطر نظم المعلومات						
في مجال الحماية البرمجية والأفراد والتحكم بالوصول لنظم المعلومات وسياسة أمنها						
01	يمنع الموظف غير المختص من إجراء تعديلات مادية على الأجهزة العاملة ضمن نظم المعلومات					
02	يتم التحقق من صحة البيانات المدخلة واستخدام أليان تشفير لحمايتها					
03	توجد برامج حماية لتتبع الاختراق والتسلل، وهناك معايير لقبول أي أنظمة جديدة أو أي تعديلات، ويتم اجراء الاختبارات عليها قبل القبول بها					
04	يوجد سجل رقابي يتضمن أنشطة المستخدم وحوادث أمن نظم المعلومات					
05	يتم تطبيق اجراءات عقابية على الموظف الذي ينتهك اجراءات وسياسات أمن نظم المعلومات					
06	وجود جهة مكلفة بالإشراف على متابعة سياسة أمن نظم المعلومات					
07	يتم مراجعة وتطوير سياسة أمن المعلومات بشكل دوري					
08	يوجد اجراءات ضبط صارمة مطبقة على تنفيذ أي تغييرات على نظم المعلومات لحمايتها من العطل					
09	لكل مستخدم هوية محددة خاصة به، مع وجود مراجعات دورية لصلاحيات المستخدمين في الوصول للأنظمة					
10	تستخدم سجلات الأداء لحفظ أنشطة المستخدم لدواعي متعلقة بأمن نظم المعلومات					
في مجال الاجراءات التنظيمية لضبط أمن نظم المعلومات						
01	الاحتفاظ بسجلات حول الأصول المكونة لكل نظام					

					معلومات	
					يتم إحاطة الموظف بإجراءات التأمين الوقائية	02
					يوجد دليل تصنيف للمعلومات يمكن أن يساعد في تحديد كيفية التعامل مع نظام المعلومات وحمايتها	03
					يجري منع الموظف من استخدام المعلومات للأغراض غير المصرح بها	04
					يتم عمل نسخ احتياطي للمعلومات بشكل دوري	05
					توجد إرشادات لطريقة إنشاء كلمات المرور القوية	06
					يوجد آليات للإبلاغ عن الحوادث ذات العلاقة بأمن نظم المعلومات	07
					يتم تسجيل ما يحدث من أخطاء في نظم المعلومات في تقارير ويتم ذكر الاجراءات التي اتخذت لتصحيحها	08
					في حال حدوث إخفاق أو انقطاع في أداء الأعمال توجد خطط لإعادة الأعمال إلى طبيعتها ضمن إطار زمني مخطط	09
					يتم تحديد الأحداث التي تؤدي إلى توقف نظم المعلومات عن العمل بهدف تقدير المخاطر ووضع خطط طوارئ لاستعادة عملها	10

المحور الثالث: آراء المهنيين حول التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية
في دعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي

الرقم	الفقرة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
التدقيق في المخاطر الناشئة عن البيئة الخارجية يدعم مصداقية تقارير المدقق الخارجي						
01	استخدام الوسائل الحديثة في الإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالمنشأة.					
02	التنوع في الخدمات المقدمة من قبل المنشأة في ظل تطور التقنية الحديثة.					
03	قيام الإدارة بمراجعة القوانين و التشريعات و المطالبة بتحديثها كل ثلاث سنوات على الأقل.					
04	تتبنى الشركة خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر المحيطة بها					
05	تستخدم المنشأة طرقا تكنولوجية في التعامل مع المخاطر التي تواجهها					
06	تعطي المنشأة أهمية لأدوات التحليل الاستراتيجي باعتبارها تعمل على إكتشاف الفرص والتهديدات المحيطة بها.					
07	تستخدم المنشأة طرق كمية إحصائية في إكتشاف مخاطر البيئة الخارجية قبل وقوعها					
08	تقوم الشركة بعملية التحليل لبيئة التنافس في السوق					
09	فهم خصائص المنافسين و ميزات الخدمات التي يقدمونها.					
10	إدراك حاجات الزبائن الحالية و المستقبلية.					

المحور الثالث: آراء المهنيين حول مصداقية تقارير المدقق الخارجي

الرقم	الفقرة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
مصداقية تقارير المدقق الخارجي						
1	تعتبر تقارير المدقق أداة رئيسية لمعرفة الوضع المالي للمنشأة لذا يجب التأكد من دقتها ومصداقيتها قبل نشرها من خلال الإدارة					
2	على المدقق الخارجي العمل على زيادة تقاريره بأي وسيلة يراها مناسبة					
3	تعتبر المصداقية أحد خصائص تقارير المدقق الخارجي، مما يلزم إدارة المنشأة للتأكد من توفرها في تقاريرها					
4	عدم توفر المصداقية في تقارير المدقق الخارجي يؤدي إلى عدم الثقة في المنشأة من قبل المستثمرين					
5	القدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواجهتها واسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها					
6	يهتم المستفيد من تقارير المدقق الخارجي من النتائج المعروضة فقط دون الاهتمام من دقتها ومصداقيتها					
7	تمتع المعلومات المقدمة في التقارير من قبل المدقق بالشمولية والفاعلية والكفاءة					
8	تعتبر تقارير المدقق الخارجي المعدة يدويا مصدر أساسي للرجوع لها عندما يكون هناك شكوك حول مصداقية تقارير المدقق الخارجي المعدة والمنشورة عبر تكنولوجيا المعلومات					
9	تمتع المعلومات المقدمة بخاصية التوقيت المناسب					
10	توفر التغذية العكسية والتي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار					

شكرا على تعاونكم

